



Faculty of Economics & Business

كلية الاقتصاد والأعمال

Department of Accounting

قسم المحاسبة

رسالة ماجستير بعنوان:

دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من
وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني.

(دراسة ميدانية)

**The Role of Analytical Review in Reducing the Expectation—
Gap in Jordanian Auditing Environment from the View
Point of Jordanian Certified Public Accountant.**

(A Field Study)

إعداد الطالبة

كناري سعيد الربضي

إشراف

الدكتور أحمد عبدالرحمن مخادمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

2013

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة باللغة العربية وعنوانها دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني: دراسة ميدانية

المقدمة من الطالبة: كناري سعيد الربضي

وأُجيزت بتاريخ: ٢٠١٣/٦/١

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الاسم

١- الدكتور أحمد عبدالرحمن مخادمة، مشرفاً ورئيساً

(أستاذ مشارك)

٢- الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح، عضواً داخلياً

(أستاذ)

٣- الدكتور ياسين أحمد العيسى، عضواً خارجياً

(أستاذ مشارك)

جامعة جدارا

نموذج التفويض

أنا الطالبة كناري سعيد موسى الربضي أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي بعنوان "دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني: دراسة ميدانية" للمكتبات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: / /

الإهداء

إلى والدي الحبيبين

إلى إخواني الأعزاء عيسى و منيف

إلى أعمامي و أحبتي جميعاً

إلى صديقاتي و زملاء الدراسة

أهدي هذه الدراسة

الشكر والتقدير

الحمد لله على نعمائه الذي مكّني من إنجاز هذه الرسالة.

أوجه شكري وامتناني للمشرف على هذه الرسالة الدكتور أحمد مخادمة على تفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وما قدمه من جهد وتوجيهات وإرشادات قيمة ساهمت في إنجاز هذه الرسالة وإظهارها إلى حيز الوجود.

كما أتوجه بالشكر إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتواضعهم بقبول المشاركة بمناقشة رسالتي، وعلى توجيهاتهم القيمة، إضافة إلى شكري إلى أعضاء هيئة التدريس في كلية الاقتصاد والأعمال الذين لم ييخلوا علي بمعرفتهم وخبراتهم، كما أشكر محكمي أداة الاستبانة على ملاحظاتهم ومقترحاتهم القيمة.

كما أشكر زملائي الطلبة وكل من سهل قيامي بأعمال البحث، وكل الشكر إلى جامعة جدارا ممثلة برئيسها وأعضاء هيئتها التدريسية على جهودهم ودعمهم الموصول لإتمام هذه المرحلة.

الطالبة

كناري سعيد الربضي

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	- قرار لجنة المناقشة
ب	- نموذج التفويض
ت	- الإهداء
ث	- الشكر والتقدير
ج	- فهرس المحتويات
د	- قائمة الجداول
ر	- قائمة الاختصارات
ز	- قائمة الملاحق
س	- ملخص الدراسة باللغة العربية
ص	- ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول: الإطار التمهيدي والدراسات السابقة
٢	١-١ المقدمة
٤	٢-١ مشكلة الدراسة
٦	٣-١ أهداف الدراسة
٧	٤-١ أهمية الدراسة
٨	٥-١ مصطلحات الدراسة
١٠	٦-١ الدراسات السابقة
١٠	١-٦-١ الدراسات العربية
١٩	٢-٦-١ الدراسات الأجنبية
٢٦	٧-١ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة
٢٧	٨-١ فرضيات الدراسة
	الفصل الثاني: الإطار النظري
٣٠	المبحث الأول: طبيعة المراجعة التحليلية
٣١	١-١-٢ تمهيد

٣٣	٢-١-٢ مفهوم المراجعة التحليلية
٣٥	٣-١-٢ أهمية وأهداف المراجعة التحليلية
٣٩	٤-١-٢ أساليب وأنواع الإجراءات التحليلية
٤٨	٥-١-٢ توقيت إجراءات المراجعة التحليلية
٥١	٦-١-٢ خطوات استخدام إجراءات المراجعة التحليلية
٥٤	٧-١-٢ متطلبات المراجعة التحليلية
٥٦	المبحث الثاني: فجوة التوقعات
٥٧	١-٢-٢ تمهيد
٥٨	٢-٢-٢ مفهوم فجوة التوقعات
٦٣	٣-٢-٢ سيكولوجية فجوة التوقعات
٦٥	٤-٢-٢ أنواع فجوة التوقعات
٧٣	٥-٢-٢ العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق
٧٨	٦-٢-٢ سبل تضيق فجوة التوقعات في التدقيق
٨٤	المبحث الثالث: إستراتيجية المراجعة التحليلية وأثرها في فجوة التوقعات
٨٥	١-٣-٢ تمهيد
٨٥	٢-٣-٢ المراجعة التحليلية ومبدأ الاستمرارية
٨٧	٣-٣-٢ أثر المراجعة التحليلية المقارنة في تقليص فجوة التوقعات
٨٨	٤-٣-٢ أثر المراجعة التحليلية بالنسب المالية في تقليص فجوة التوقعات
٨٩	٥-٣-٢ أثر المراجعة التحليلية الإحصائية في تقليص فجوة التوقعات
	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
٩٣	المبحث الأول: منهجية الدراسة
٩٤	١-١-٣ أساليب جمع البيانات ومصادرها
٩٥	٢-١-٣ التعريف بأداة الدراسة
٩٦	٣-١-٣ مجتمع الدراسة وعينتها
٩٧	٤-١-٣ خصائص عينة الدراسة
١٠٠	١-٣-١ اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها
١٠١	٦-١-٣ الأساليب الإحصائية المستخدمة
١٠٣	المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

١٠٤	٣-٢-١ تحليل البيانات واختبار الفرضيات
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
١٣٦	٤-١-١ النتائج
١٣٩	٤-١-٢ التوصيات
١٤١	المراجع
١٤١	- أولاً: المراجع العربية.
١٤٨	- ثانياً: المراجع الأجنبية
١٥٢	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	المحتوى	الصفحة
١	توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية	٩٧
٢	معامل الثبات الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة	١٠١
٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة	١٠٥
٤	اختبار (T) لأثر دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة	١٠٧
٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	١٠٨
٦	اختبار (T) لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	١١٠
٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة	١١٢
٨	اختبار (T) لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة	١١٤
٩	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء	١١٥
١٠	اختبار (T) لأثر دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء	١١٧
١١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	١١٨
١٢	اختبار (T) لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	١٢٠
١٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء	١٢٢

١٢٣	اختبار (T)لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء	١٤
١٢٥	نتائج تطبيق تحليل التباين المتعدد على مجالات الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية	١٥
١٢٩	نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير العمر	١٦
١٣٠	نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي	١٧
١٣١	نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي	١٨
١٣٣	نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة	١٩

قائمة الاختصارات الأجنبية

الرقم	الاختصار	معنى الاختصار بالانجليزي	معنى الاختصار بالعربي
١.	AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
٢.	GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً
٣.	IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
٤.	SAS	Statement on Auditing Standards	معايير المحاسبة الأمريكية
٥.	SPSS	Statistical Package for Social Sciences	الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
٦.	JCPA	Jordan Certified Public Accountant	المحاسب القانوني الأردني
٧.	CPA	Certified Public Accountant	محاسب قانوني معتمد
٨.	CMA	Certified Management Accountants	محاسب إداري أمريكي
٩.	CIA	Certified Internal Auditor	المحاسب القانوني الداخلي المعتمد

قائمة الملاحق

الصفحة	المحتويات	رقم الملحق
١٥٣	أداة الدراسة	ملحق رقم (١)
١٦٠	قائمة أسماء المحكمين لأداة الدراسة	ملحق رقم (٢)

دور المراجعة التحليلية في تقليل فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني.

(دراسة ميدانية)

إعداد الطالبة: كناري سعيد الربضي

إشراف الدكتور: أحمد مخادمة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءاتٍ جوهريةٍ في تقليل فجوة التوقعات المعقولة والأداء في بيئة التدقيق الأردنية، كما هدفت إلى التعرف على مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الأردنيين على الإجراءات التحليلية في تقليل فجوة التوقعات والتعرف فيما إذا كان هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور المراجعة التحليلية في تقليل فجوة التوقعات، تعزى للمتغيرات الديموغرافية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانته وزعت على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة المكون من (٥٦٦) محاسب قانوني أردني مسجلين في جمعية المحاسبين الأردنيين، حيث تم توزيع (٢٠٠) استبانته عليهم، وتم استرداد (١٥٦) استبانته، بنسبة استجابة بلغت (٧٨%)، وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية المناسبة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أن هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءاتٍ جوهريةٍ في تضيق فجوة المعقولة في بيئة التدقيق الأردنية بمتوسط (٤.١٦)، وفي تضيق فجوة الأداء بمتوسط (٤.١٣).

- تلعب المراجعة التحليلية دور واضح باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية بمتوسط (٤.١٠)، وفي تضيق فجوة الأداء بمتوسط (٤.١٨).
- هناك دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولية بمتوسط (٤.١٣)، وفي تضيق فجوة الأداء بمتوسط (٤.١٣).

وعلى ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة إلى تقديم أهم التوصيات التالية:

- العمل على توعية المجتمع المالي بواجبات المحاسب القانوني من خلال الندوات والمحاضرات التي تهدف إلى نشر وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المحاسب القانوني وأهدافها.
- ضرورة الاستمرار وتكثيف الاجتماعات المنعقدة بين المحاسبين القانونيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين لمناقشة كافة الأمور التي من شأنها أن تضيق من فجوة التوقعات مع المجتمع المالي.
- تعميق مفهوم المراجعة التحليلية في بيئة التدقيق الأردنية وأهميتها في تحقيق مستوى عالٍ من المصداقية والموثوقية في القوائم المالية لدى المستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة موضوع التدقيق، وبذلك تتقلص الفجوة بين أصحاب القرار وبين ما يبذله المحاسب القانوني من جهود لإظهار قوائم مالية ذات مستوى عالٍ من الاعتمادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق، المراجعة التحليلية، فجوة التوقعات، فجوة المعقولية، فجوة الأداء.

The Role of Analytical Review in Reducing the Expectation– Gap in Jordanian Auditing Environment from the View Point of Jordanian Certified Public Accountant.

(A Field Study)

Prepared by: Canary Said Al-Rabadi

Supervisor: Ahmad Makhadmeh

Abstract

This study aimed to identify the role of analytical review as substantial measures to reduce the gap of reasonableness and performance in an environment audit of Jordan, it also aimed to identify the extent of adoption of Chartered Accountants of Jordanians on the analytical procedures to reduce the expectations gap and identify whether there are statistically significant differences in the study sample answers about the role of analytical review to reduce the expectations gap, Attributable to demographic variables. To achieve the objectives of the study questionnaire was designed and distributed to a random sample of the community component of the study (566) Jordanian public accountant registered in the Jordanian Association of Accountants, were distributed (200) questionnaire to them, we recovered (156) questionnaire, a response rate (87%), and after obtaining the data was analyzed using descriptive statistical methods and analytical the study found a range of results:

-That there is a clear role for the analytical review as substantial measures to change the plausibility gap in the Jordanian environment

audit in the average (4.16), and in narrowing the performance gap in the average (4.13).

-Analytical plays a clear role using financial ratios narrowing the gap of reasonableness in the audit environment Jordanian in an average of (4.10), and in narrowing the performance gap in average (4.18).

-There is a clear role for using analytical review recent trends in financial analysis to narrow the reasonableness gap average (4.13), and in narrowing the performance gap average (4.13).

In the conclusion of these findings the study provide the following main recommendations:

-Working to educate the financial community chartered accountant duties through seminars and lectures aimed at spreading awareness and culture of the public function of chartered accountant and objectives.

-The need to continue and intensify the meetings held between the legal accountants enrolled in the Association of Chartered Accountants to discuss the cost of things that would add from the expectations gap with the financial community.

-Deepen the concept of analytical review in an environment audit of Jordan and its importance in achieving a high level of credibility and reliable in the financial statements to investors and shareholders and other stakeholders associated with the company's Multi audit, and thus shrink the gap between decision-makers and what his chartered accountant's efforts to show the lists with a high level of reliability.

Key Words: Auditing, Analytical Review, Expectation Gap,

Reasonableness Gap, Performance Gap.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي والدراسات السابقة

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة الدراسة

٣-١ أهداف الدراسة

٤-١ أهمية الدراسة

٥-١ مصطلحات الدراسة

٦-١ الدراسات السابقة

١-٦-١ الدراسات العربية

٢-٦-١ الدراسات الأجنبية

٧-١ ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

٨-١ فرضيات الدراسة

١-١ المقدمة:

أدت زيادة حجم المشروعات وظهور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة إلى حاجة الملاك إلى فرض الرقابة على أعمال وكلائهم (المديرون)، بواسطة شخص متخصص ومحيد يضع تقريره بعدَ الفحص والتدقيق للدفاتر والسجلات والقوائم المالية التي تقدم إليهم في نهاية كل فترة مالية وهو ما أُصطلح عليه مهنيًا بالمحاسب القانوني Certified Accountant.

لهذا فقد برزت أهمية التدقيق كوظيفة خدمية رئيسية في بيئة الأعمال المتسارعة التغير، فهو يساهم بشكل أساسي في تأكيد موثوقية نتائج الأعمال في الشركات، كما أنه يُعتبر واحداً من أدوات الرقابة البالغة الأهمية على الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس من قبل المنشآت المختلفة، إلى جانب كونه واحداً من القنوات التي تساهم في تقديم عدد من المؤشرات ذات التأثير الفاعل في المجال التنموي والتخطيطي ولمتخذي القرارات في الشركات والجهات الأخرى ذات الاختصاص. (السعد، ٢٠٠٨)

وعلى الرغم من الأهمية المتعظمة للتدقيق، إلا أن مهنة التدقيق تعرضت مؤخراً للعديد من الانتقادات، وخاصةً بعد انهيار العديد من الشركات العالمية الكبرى مثل شركة أنرون وورلدكم (Inron and Worldcom). وذلك بسبب الفساد المالي والإداري الذي تعود جوانبه المهمة إلى دور الشركة ممثلة بإدارتها والمحاسب القانوني الخارجي على حد سواء في تأكيدهم على صحة وصدق وعدالة القوائم المالية، وما يتبعها من معلومات محاسبية، وذلك على خلاف الحقيقة مما أدى إلى ضياع حقوق أصحاب المصالح ولاسيما المستثمرين الحاليين

(حملة الأسهم) وفقدان ثقتهم بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لتلك الشركات. (Teo and Phillip, 2005)

لقد أدت هذه المظاهر من عدم الثقة إلى اتساع الفجوة بين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية من تأكيدٍ مطلق بأن القوائم المالية خالية من التحريفات سواء كانت ناتجة عن الأخطاء أو الناتجة عن الغش، وبين الممارسات الفعلية للمحاسبين القانونيين والقواعد التي وضعتها معايير التدقيق من بذل العناية المطلوبة. (السعد، ٢٠٠٨)

كما أن سوء فهم مستخدمي القوائم المالية للعبارات التي ترد في تقرير المحاسب القانوني، مثل؛ "صدق القوائم المالية في التعبير عن سلامة الوضع المالي للشركة"، أثار أيضاً مسألة الفجوة والتي اصطلح على تسميتها مهنيًا " بفجوة التوقعات " Expectation – Gap. ولكي تعود لمهنة التدقيق هيبتها في نفوس مستخدمي القوائم المالية تضيق معها فجوة التوقعات هذه، كان لابد للمحاسبين القانونيين من توسيع وتنويع إجراءات التدقيق والحصول على أدلة إثبات تؤكد صحة العمليات التي تم تدقيقها. ومنها المراجعة التحليلية التي تعتبر من أهم أدوات إجراءات التدقيق الجوهرية حيث تعني بمفهومها العام "تحليل النسب والاتجاهات العامة بما في ذلك تحري التغيرات والعناصر غير العادية".

وقد أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن الإجراءات التحليلية تعد من أبرز الأساليب الحديثة لتدقيق وفحص البيانات المالية بعد التحول إلى التدقيق الاختباري. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

ولهذا فلتأكيد عدالة وموضوعية البيانات المالية يقوم المحاسب القانوني بتقييم مدى عدالة وكفاية المعلومات المالية التي يجري الحصول عليها من الدفاتر والسجلات المحاسبية للوحدة

موضوع التدقيق، من خلال دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية (إجراءات الالتزام) واختبار الأرصدة والعمليات المحاسبية باستخدام إجراءات الفحص والتحليل باستخدام أدوات التحليل المالي (الإجراءات الجوهرية) كذلك يقوم أيضاً بالحصول على أدلة الإثبات في إجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية بإحدى الطرق مثل؛ التفتيش، المراقبة، الاستفسار، التأكيد والاحتساب. (التميمي، ٢٠٠٦)

ولهذا فقد سعت الباحثة إلى إظهار هذا الجانب الهام من مهمة التدقيق وهو "المراجعة التحليلية" بما تتضمنه من تحديد للاتجاهات والمقارنات واستخدام النسب المالية والتي تسعى إلى إخراج النتائج الحقيقية والمعبرة بكل شفافية عن حقيقة المركز المالي للمنشأة موضوع التدقيق، ومن ثم تضيق فجوة التوقعات وإزالتها وترسيخ الثقة بالنتائج التي يحصل عليها المحاسب القانوني من قبل مستخدمي القوائم المالية على اختلاف أنواعهم.

١-٢ مشكلة الدراسة:

لما كانت القاعدة الأساسية في التدقيق تلزم المحاسب القانوني عند تنفيذه لإجراءات الالتزام والإجراءات الجوهرية أن يحصل على قرائن كافية ومناسبة تمكنه من التوصل إلى نتائج معقولة يُعتمدُ عليها في إبداء رأيه حول المعلومات المحاسبية وكذلك القوائم المالية وتجنبه مخاطر التدقيق.

ولما كانت المراجعة التحليلية من أهم عناصر الإجراءات الجوهرية واستخدامها ضروري لضمان وجود معلومات محاسبية موثوقة، يعتمدُ عليها مستخدمو القوائم المالية وتعمل على تضيق الفجوة القائمة بين عمل المحاسب القانوني وإجراءات التدقيق وفقاً للمعايير المهنية من جهة وبين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية من نتائج يعتمدون عليها في

اتخاذ قراراتهم من جهة أخرى، فإنّ هذه الدراسة تثير التساؤلات حول ما إذا كانت المراجعة التحليلية تحتل أهمية ملحوظة عند المحاسبين القانونيين الأردنيين، وكذلك ما إذا كانت المراجعة التحليلية تساهم مساهمة فعّالة في تضيق فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي.

ويمكن عرض هذه التساؤلات بسؤالين رئيسيين هما:-

١. هل هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:-

أ. هل هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة المعقولة في بيئة التدقيق الأردنية؟

ب. هل هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة الأداء في بيئة التدقيق الأردنية؟

٢. ما مدى اعتماد المحاسبون القانونيون الأردنيون على الإجراءات التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:-

أ. هل يدرك المحاسبون القانونيون الأردنيون أهمية المراجعة التحليلية ودورها في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية؟

ب. هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين الخبرات الكافية والمهارات اللازمة لإجراء المراجعة التحليلية؟

٣. هل هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

١-٣ أهداف الدراسة:

يُعتبر التدقيقُ واحداً من أدوات الرقابة البالغة الأهمية على الأنشطة الاقتصادية التي تمارس من قبل المنشآت المختلفة، إلى جانب كون مهنة التدقيق واحدة من القنوات التي تساهم في توفير وتقديم عدد من المؤشرات ذات التأثير الفاعل في المجال التنموي والتطويري والتخطيطي ولتخذي القرارات في تلك المنشآت.

وقد أشار معيار التدقيق (٥٢٠) إلى أن المراجعة التحليلية تمثل واحدة من إجراءات المراجعة الجوهرية، وبأنه تتم ممارستها من خلال تحليل النسب المهمة وتحليل الاتجاهات والتي تشمل الاستفسار عن التقلبات والعلاقات غير المتطابقة مع المعلومات ذات العلاقة أو الانحرافات عن المبالغ المقدرة.

ولقد جاءت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

١. التعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءاتٍ جوهريةٍ في تقليص فجوة التوقعات في

بيئة التدقيق الأردنية من خلال:

- التعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءاتٍ جوهريةٍ في تقليص فجوة المعقولية في

بيئة التدقيق الأردنية.

- التعرف على دور المراجعة التحليلية كإجراءاتٍ جوهريةٍ في تقليص فجوة الأداء في بيئة

التدقيق الأردنية.

٢. التعرف على مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الأردنيين على الإجراءات التحليلية في

تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية من خلال:

- التعرف على مدى إدراك المحاسبين القانونيين الأردنيين لأهمية المراجعة التحليلية

ودورها في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية.

- التعرف على مدى توفر الخبرات الكافية والمهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين

الأردنيين لإجراء المراجعة التحليلية.

٣. التعرف فيما إذا كان هنالك فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول

دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

١-٤ أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الإجراءات التحليلية في تدقيق الحسابات لأنها تعتبر

من أبرز الإجراءات الحديثة لتدقيق وفحص البيانات المالية.

إن هذه الدراسة تسعى من وراء عرض المراجعة التحليلية إلى لفت نظر الجهات

المنظمة للمهنة (جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين وديوان المحاسبة) إلى نقاط الضعف

التي يمكن من خلال الإجراءات التحليلية القضاء عليها لتطوير مهنة التدقيق، مما ينعكسُ

إيجاباً على قرارات أصحاب المشاريع والمساهمين فيها وجميع مستخدمي القوائم المالية.

وأخيراً فإن أهمية هذه الدراسة تكمنُ في أنها قد تُضيف إلى الأدبيات التي تبحث في

التدقيق وإجراءاته ووسائله ومخاطره منظومة جديدة تلقي الضوء على أهمية الإجراءات

التحليلية الواجب استخدامها في برامج التدقيق، لكي يتم تجنب أو تقليل مخاطر التدقيق وإزالة

سوء فهم مستخدمي القوائم المالية بتضييق فجوة التوقعات فيما بينهم وبين أعمال المحاسبين

القانونيين، كما تركز هذه الدراسة على وجوب إتباع هذا الأسلوب في التدقيق لأنها تشكل بلا شك قرينة كبرى. وتوفر أدلة إثبات تُساعد المحاسب القانوني في إبراز رأيه حول عدالة القوائم المالية.

١-٥ مصطلحات الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة عدة مفاهيم ومصطلحات تشكل المفاهيم الأساسية للبحث ويجب تقديمها للقارئ لكي يدرك ما يدور في البحث، وهما:

١. التدقيق Auditing:

هو عملية منتظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

٢. المراجعة التحليلية Analytical Review:

هي تقييمات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقاً يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير.

تتضمن تلك الإجراءات استخدام بعض أدوات التحليل المالي مثل؛ تحليل الاتجاهات والتحليل العمودي والأفقي والنسب المالية التي تحقق للمحاسب القانوني أدلة إثبات بصحة القوائم المالية والحسابات ولتحديد ما إذا كانت أرصدة الحسابات والبيانات الأخرى تبدو

معقولة أم لا. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

٣. فجوة التوقعات Expectation Gap:

وهي المساحة الموجودة بين ما قامَ به المحاسب القانوني الخارجي من فحص وتدقيق وتوفير الأدلة والإثبات وبين ما يتوقعه مستخدمو القوائم المالية المنشورة من بذل للعناية المهنية المطلوبة للوصول إلى درجة اليقين وعدم التنبؤ بجهد وإبداع المحاسب القانوني واتخاذ قاعدة يعتمد عليها في اتخاذ القرارات لهؤلاء المستخدمين. (جربوع، ٢٠٠٧)

٤. فجوة المعقولية Reasonableness Gap:

وهي التي تنشأ نتيجة التباين بين ما يتوقعه المجتمع من المحاسب القانوني إنجازَه وبين ما يستطيع المحاسب القانوني إنجازَه بشكل معقول. (القرني، ٢٠٠٩)

٥. فجوة الأداء Performance Gap:

تنشأ نتيجة التباين بين التوقعات المعقولة للمجتمع لما يجب أن يقومَ به المحاسب القانوني وبين أدائه الفعلي، وقد تم تقسيم فجوة الأداء إلى فجوة تنشأ نتيجةً لقصور المعايير المهنية، وفجوة تنشأ نتيجةً لقصور في أداء المحاسب القانوني نفسه. (القرني، ٢٠٠٩)

١-٦ الدراسات السابقة:

١-٦-١ الدراسات العربية:

لقد تناول موضوع المراجعة التحليلية وفجوة التوقعات من عدة جوانب وعدة دراسات معظمها دراسات أجنبية.

وفي هذه الدراسة نورد بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة التي نحن بصددھا، وسوف نتناول في البداية الدراسات العربية ثم الدراسات الأجنبية.

١. دراسة (الحارس، ٢٠٠٩)، بعنوان "فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية في سوريا".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة توقعات المراجعة في بيئة التدقيق السورية وتحديد الجوانب الرئيسية التي تكمن فيها وصولاً إلى تحديد نوعها، من خلال إجراء دراسة ميدانية على فجوة التوقعات بين المحاسبين القانونيين ومستخدمي التقارير المالية في بيئة التدقيق السورية.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد اعتمد الباحث في حصوله على البيانات على أسلوب المقابلات الشخصية وتصميم الاستبانة، التي تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين السوريين والمستثمرين وموظفي البنوك الذين عبّروا عن آرائهم وتوقعاتهم فيما يتعلق ببيئة التدقيق السورية، وذلك من خلال الاستبانات التي تم جمعها وتحليلها وفقاً للأساليب والأدوات الإحصائية المعروفة مع تحليل الانحدار والانحدار المتعدد.

وأظهرت النتائج أنَّ هناك فجوة توقعات ذات مساحة واسعة واختلاف في المفاهيم حول شؤون التدقيق، وذلك فيما يتعلق بكافة العوامل التي ذكرها الباحث وصفاً لبيئة التدقيق السورية.

فعلى سبيل المثال؛ تبلغ فجوة التوقعات ثاني أكبر اتساع لها عند عامل موثوقية مهنة التدقيق، وخاصة فيما يتعلق إذا كانت عملية التدقيق تؤمن الحصول على تأكيد مطلق "بأن القوائم المالية المدققة لا تحتوي على تحريفات جوهرية وعند مسؤولية المحاسب القانوني، وبالأخص فيما يتعلق ببند مسؤولية المحاسب القانوني تجاه اكتشاف ومنع جميع أنواع الغش حيث بلغت النسبة (٢.٦١) كمتوسط حسابي عالي إلى حد ما".

٢.دراسة (عبد الوهاب، ٢٠٠٩)، بعنوان "كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات الشركات الصناعية للدواء: دراسة ميدانية في سوريا".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المحاسبين القانونيين في سوريا ومعوقات الاستخدام وأهمية الاستخدام من وجهة نظر المحاسبين القانونيين، وبالتالي التوصل إلى معرفة كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات الشركات الصناعية للدواء، ومعرفة الفروق بين المحاسبين القانونيين وفقاً للقطاع الذي يتركز فيه عملاء التدقيق ووفقاً للمواصفات العامة لمجتمع الدراسة وبين استخدامهم للإجراءات التحليلية.

ولأغراض تحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانته تحتوي على عدد من الأسئلة تم توزيعها على (٢٠٠) محاسب قانوني سوري، استرد منها (١١٩) استبانته وبعد تحليل

البيانات التي تم جمعها وفقاً للأساليب الإحصائية، توصل الباحث إلى مجموعةٍ من النتائج
نلخصها بما يلي:-

• يستخدم المحاسبون القانونيون في سوريا إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة عامة عند تدقيق البيانات المالية، ولا يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة رغم أنهم يدركون أهمية هذا الاستخدام.

• لا يوجد فرق في أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية حسب القطاع الذي تتم فيه عملية التدقيق من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في سوريا.

• يوجد كفاءة لاستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات الشركات الصناعية للدواء، وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين في سوريا.

٣.دراسة (السعد، ٢٠٠٨)، بعنوان "فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار وجود فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية وتحديد أسبابها، وذلك من وجهة نظر المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وتم تطبيق الدراسة على مكاتب التدقيق المعتمدة لدى جمعية المحاسبين القانونيين الفلسطينيين والبالغ عددها ١٩١ مكتباً، والشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها ٣٦ شركة، ولتحقيق أهداف الدراسة صممت استبانته استهدفت المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين، واختيرت عينة عشوائية حجمها ٥٠ مكتب تدقيق وأخذت جميع الشركات المساهمة العامة، وبلغت نسبة الاستبانة المستردة من المحاسبين القانونيين ٣٣ استبانته، كما بلغت نسبة الاستبانة المستردة من الشركات ٢٤ استبانته، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار T.

وقد أظهرت النتائج أنَّ هناك فروقات بسيطة بين متوسط إجابات المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين، فيما يتعلق بمسؤوليات المحاسب القانوني والأنشطة التي قد تُعرض استقلالية المحاسب القانوني للضرر في حال ممارسته لها، وإنَّ غالبيتها ذات دلالة إحصائية. إلا أنَّ النتائج أظهرت أنَّ هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات المحاسبين القانونيين والمديرين الماليين حول مدلولات التقرير النظيف.

٤.٤ دراسة (البقي، ٢٠٠٧)، بعنوان "دور معيار العرض والإفصاح في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر تطبيق متطلبات العرض والإفصاح على مصداقية محتوى القوائم المالية وتحديد الآثار المتوقعة للإفصاح عن الأهمية النسبية التي يستخدمها المحاسب القانوني كمرشد له في اتخاذ القرارات اللازمة لإنجاز عملية التدقيق وإبداء الرأي عن القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد الآثار المتوقعة للإفصاح عن الأهمية النسبية التي يستخدمها المحاسب القانوني على توقعات مستخدمي القوائم المالية من المحاسب القانوني الخارجي وبالتالي من مهنة التدقيق.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانته وتوزيعها على عينة مكونة من (٧٠) محاسب قانوني يعملون في مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها (٣٥) مكتباً، كما تم تحليل البيانات وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى أنَّ إفصاح المحاسب القانوني عن مستوى الأهمية النسبية الذي يستخدمه عند تدقيق القوائم المالية في ضوء المعايير الكمية والوصفية التي تضمنها معيار العرض والإفصاح، سيجتنب للجمهور مراجعة الأساس الذي يعتمد عليه المحاسب القانوني في اتخاذ قراراته والذي يقنع الجمهور، ومن ثم لا تكون هناك فجوة توقعات أو يطالب

المحاسب القانوني بتعبيره حتى يرقى إلى مستوى الأهمية النسبية المنشودة لتضييق فجوة التوقعات.

كما أظهرت الدراسة أنه في ظل التطورات في تقنية المعلومات أصبحت قرارات المستثمرين تعتمد إلى حد ما على المعلومات المعدة بواسطة المحللين الماليين، فضلاً عن المعلومات التي تتيحها لهم القوائم المالية التي تم تدقيقها.

٥.دراسة (جربوع،٢٠٠٧)، بعنوان "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسُبل تضييق هذه الفجوة:دراسة تحليلية في قطاع غزة-فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العوامل التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين، كما تهدف إلى وضع حلول لتضييق هذه الفجوة بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين من خلال التزامهم بتطبيق المعايير المهنية لتدقيق الحسابات وقواعد السلوك المهني والالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانة وتوزيعها على المحاسبين القانونيين ومدراء البنوك وموظفي دائرة ضريبة الدخل في قطاع غزة بلغ عددها ١٨٩، تم استرداد ١٥٢ استبانة منها، كما تم تحليل البيانات وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى أنَّ أهمَّ العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات واتساعها، كانت:

(١) عدمُ التحديد الواضح لدور المحاسب القانوني في المجتمع ومسؤولياته.

(٢) الشك في استقلال المحاسب القانوني وحياده في ممارسة مهنة التدقيق.

(٣) نقصُ الكفاءة المهنية للمحاسب القانوني.

٤) قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق.

٥) انخفاض جودة الأداء في التدقيق.

٦) قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

٦. دراسة (الهاجري، ٢٠٠٧)، بعنوان "مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند صنع

وتنفيذ خطة التدقيق: دراسة ميدانية في الكويت".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام واستخدام المحاسبين القانونيين في دولة الكويت لأسلوب المراجعة التحليلية في نطاق عملهم وممارستهم اليومية لنشاطهم المهني، إلى جانب معرفة مدى عملهم وتعاملهم مع المحددات والمعوقات التي تواجه عملية استخدام هؤلاء المحاسبين القانونيين لهذا الأسلوب التحليلي في التدقيق ومدى تأثير هذه المحددات والمعوقات على عملية استخدامهم لهذا الأسلوب.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانته تم تصنيفها بشكل ينسجم مع طبيعة المتغيرات التي شملتها فرضيات الدراسة، وتم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة المؤلف من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت، ثم تم جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وفقاً للأساليب الإحصائية المعروفة واختبار الفرضيات بواسطة المتوسطات والانحرافات المعيارية، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:-

•أوضحت الدراسة أن هناك نسبة كبيرة من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت يستخدمون المراجعة التحليلية وأساليبها المختلفة، كما أن نسبة كبيرة منهم يدركون أهمية استخدام هذا الأسلوب في عملية التدقيق.

•كما أوضحت الدراسة أن (٨٩%) من مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت توفر دليل إجراءات المراجعة التحليلية، وأن المحاسبين القانونيين ينهجون النهج العلمي والعملية

السليمين ويطبقون المعايير الدولية التي تسهم في تطوير مهنة التدقيق ورفع كفاءة وفاعلية الأداء المهني إلى جانب استيعابها لمحددات ومعوقات ذلك.

٧.دراسة (أبو سمهدانة، ٢٠٠٦)، بعنوان "مجالات استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة: دراسة تحليلية في قطاع غزة- فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على المراجعة التحليلية والتعرف عليها عن قرب، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتشجيع المحاسبين القانونيين على استخدام المراجعة التحليلية عند فحص القوائم المالية، كما هدفت إلى بيان أهمية توافر الخبرة والكفاءة والمعرفة التامة بالمعايير المحاسبية لدى المحاسبين القانونيين، مع توضيح أهمية قيام الجمعيات المهنية برقابة الجودة على أعمال المحاسبين القانونيين ويبين استخدامهم للمراجعة التحليلية في عملية التدقيق مع توضيح كيفية استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق.

ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام أسلوب الاستقصاء بتوزيع الاستبانات التي تم تصميمها، حيث تم توزيعها على مكاتب وشركات التدقيق القانونية العاملة في غزة وعددها (٨٥) مكتباً ومؤسسة، وقد تشكلت عينة هذه الدراسة من (٨٠) مستجيباً، كما تم تحليل هذه البيانات والمعلومات وفقاً للأساليب والأدوات الإحصائية المتبعة (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:-

١.وجدت الباحثة أن الإجراءات التحليلية تستعمل لغرض مساعدة المحاسب القانوني في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المنوي القيام بها، وكإجراءات جوهرية عندما يكون استعمالها ذا تأثير وفعالية في الاختبارات التفصيلية لتخفيض مخاطر الاكتشاف.

٢. يجمع أفراد المجتمع المالي المكون من المستفيدين من خدمات التدقيق على أن توافر

المعرفة المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق وتوافر الخبرة الفنية لدى المحاسب

القانوني، يسهل عليه استخدام المراجعة التحليلية في التدقيق.

٣. لوحظ أنه يتم تطبيق النسب المالية مثل السيولة والربحية لقياس مدى قدرة الشركة على

دفع التزاماتها قصيرة الأجل وقدرتها على الاستمرار.

٨. دراسة (باجليدة، ٢٠٠٦)، بعنوان "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل

مدقي الحسابات في الجمهورية اليمنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية البسيطة

والمتقدمة من قبل المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية، ومدى الإدراك بأهمية هذه

الإجراءات بشكل عام والإدراك بالمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي (٥٢٠)

الخاص بالإجراءات التحليلية بشكل خاص، وكذلك اختبار العلاقة بين خبرة المحاسبين

القانونيين اليمنيين واستخدامهم لهذه الإجراءات ومعرفة الفروق بين المحاسبين القانونيين

وفقاً للقطاع الذي يتركز فيه عملاء التدقيق، ووفقاً للدورات التدريبية المتعلقة باستخدام

الإجراءات التحليلية وبين استخدامهم للإجراءات التحليلية والتعرف على أهم المعوقات

التي تحد من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم استبانته تم توزيعها على ١٢٤ محاسباً قانونياً

خارجياً مرخصاً بمزاولة مهنة تدقيق الحسابات في كل من صنعاء وعدن وحضرموت،

استرد منها ٨٢ استبانته، كما تم تحليل البيانات وفقاً للأساليب الإحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين في الجمهورية اليمنية يستخدمون

الإجراءات التحليلية البسيطة ولا يستخدمون الإجراءات التحليلية المتقدمة، كما أن هناك

إدراكٌ بأهمية استخدام الإجراءات التحليلية حيث يعتقد المحاسبون القانونيون أن الإجراءات التحليلية تساعد في اكتشاف من ٢٠% إلى ٤٠% من الأخطاء والغش. كما أن الدراسة لم تظهر وجود علاقة بين خبرة المحاسبين القانونيين واستخدامهم لإجراءات المراجعة التحليلية البسيطة والمتقدمة، كما أظهرت عدم إدراك المحاسبين القانونيين اليمنيين بالمتطلبات الأساسية لمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) الخاص بالإجراءات التحليلية ووجود العديد من العوائق التي تحد من استخدامهما، وعدم المعرفة الكافية بالأنواع المختلفة للإجراءات التحليلية، وكذلك عدم توفر ميزانيات تقديرية لدى المنشأة محل التدقيق للمقارنة.

٩. دراسة (الخاطر والسامرائي، ٢٠٠٥)، بعنوان "المراجعة التحليلية لدى مدقي الحسابات في قطر".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام واستخدام المحاسبين القانونيين في دولة قطر للمراجعة التحليلية سواء كانوا من العاملين في مكاتب التدقيق القطرية، أو ممن يعملون في مكاتب التدقيق غير القطرية وتعمل في قطر.

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتصميم استبانة معدة لهذا الغرض تحتوي على عدد من الأسئلة تم تصنيفها بشكل ينسجم مع التساؤلات الأساسية التي أشار الباحثان إليها في أهداف الدراسة.

وقد تم توزيع الاستبانة على معظم مكاتب التدقيق القطرية وغير القطرية المتواجدة على أرض قطر، وقد بلغ عددها ١٣٥ استبانة تم استرداد ١٠٠ استبانة تمثل عينة هذه الدراسة، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها وفقاً للأساليب والأدوات الإحصائية المتعارف عليها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:-

(١) تبين للباحثين أن المحاسبين القانونيين في قطر والعاملين في مكاتب التدقيق يستخدمون بل ويستعملون المراجعة التحليلية الواردة في دليل التدقيق الدولي رقم (١٢) وبشكل أكثر من المتوسط إذ بلغ متوسط نسبة الإجابات ٦٧%.

(٢) إجراءات المراجعة التحليلية الأكثر استعمالاً من قبل المحاسبين القانونيين في دولة قطر، فقد كانت حسب أهمية التحليل التفصيلي لبنود القوائم المالية ثم مقارنة المعلومات المالية مع المعلومات المقابلة لها للسنوات السابقة، بعد ذلك جاءت دراسة عناصر المعلومات المالية واتجاهاتها اعتماداً على خبرة المؤسسة ثم مقارنة المعلومات الفعلية مع النتائج المتوقعة.

١-٦-٢ الدراسات الأجنبية:

١. دراسة (Okafor and Otalor, 2013)، بعنوان "Narrowing the Expectation Gap in Auditing: The Role of the Auditing Profession in Nigeria".

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من دور مهنة التدقيق في تضيق فجوة توقعات التدقيق في نيجيريا.

ولتحقيق هذا الهدف تمّ تصميم استبانته تمّ توزيعها على طلاب وأساتذة المحاسبة في جامعة بنين بينسون وجامعة إدهوس وجامعة أمبروزالا إكبوما، حيثُ وزعت (١٣٠) استبانته، وتمّ استرداد (٩٤) استبانته منها. وقد تمّ تحليل البيانات باستخدام أسلوب الإحصاء الوصفي وبرنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

وقد بينت نتائج الدراسة أنَّ هناك علاقة بين فجوة توقعات التدقيق وتوقعات المحاسبين القانونيين في أداء مسؤوليات التدقيق، كما أظهرت الدراسة أنَّ أفراد مجتمع الدراسة بحاجة إلى المزيد من التعليم والتدريب على مهام ومسؤوليات المحاسبين القانونيين، ويجب أن يشمل تقرير المحاسب القانوني على بنود خاصة بالجهة الخاضعة للتدقيق لضمان دقة ووضوح البيانات المالية التي تم تدقيقها.

٢.دراسة (Kangarlouei et al, 2012)، بعنوان "Analysis of Audit Expectation Gap between Users of Audit Reports and Independent Auditors about the Features of Independent Auditors in Iran".

هدفت هذه الدراسة إلى تعريف فجوة التوقعات بين مستخدمي تقارير التدقيق والمحاسبين القانونيين المستقلين، حول خصائص المحاسبين القانونيين المستقلين وتقديم الحلول للتقليل من فجوة التوقعات.

وقد تكون مجتمع الدراسة من (١٥٨٦) محاسب قانوني في إيران حتى نهاية أبريل عام ٢٠١١، وقد تكونت عينة الدراسة من (٢٦٧) محاسب قانوني، وقد تم استرجاع (١٤٤) استبانته تم تعبئتها، واستخدمت الدراسة اختبار كروسكال روالين وتحليل التباين (ANOVA) واختبار توكي لفحص فرضيات الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أنَّ هناك فرق واضح بين مستخدمي تقارير التدقيق والمحاسبين القانونيين المستقلين حول خصائص المحاسبين القانونيين المستقلين، كما بينت الدراسة أنَّ كل مجموعة من المحاسبين القانونيين والمدراء والمساهمين يعتبرون أن بعض خصائص الدراسة ضرورية ومفيدة في زيادة فاعلية إجراء مهمة التدقيق.

٣. دراسة (Ebimobowei and Kereotu, 2011)، بعنوان "Role Theory and

the Concept of Audit Expectation Gap in South Nigeria".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور نظرية فجوة توقعات التدقيق وأداء المحاسبين القانونيين الداخليين في منع الاختلاس المالي من أموال القطاع العام في جنوب نيجيريا، والتعرف من خلال فجوة توقعات التدقيق على الفرق بين مستويات الأداء المتوقع على النحو المتوقع بين مستخدمي البيانات المالية والمحاسب القانوني المستقل.

ولتحقيق هذه الأهداف تم جمع البيانات من المصادر الأولية والثانوية. وقد تم تصميم استبانته تم توزيعها على (١٢٠) محاسب قانوني داخلي في ولايتي بايلسا وريفرز في جنوب نيجيريا، تم استرداد (٩٦) استبانته منها، وبعد تحليل البيانات التي تم جمعها وفقاً للأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط سبيرمان واختبار Mann-Whitney U والإحصاء الوصفي.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فجوة توقعات التدقيق والمحاسبين القانونيين الداخليين في منع الاختلاس المالي من أموال القطاع العام، وهناك فرق كبير بين توقعات مستخدمي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين فيما إذا كان التدخل من قبل الإدارة يعوق الأداء الفعال للمحاسبين القانونيين الداخليين في جنوب نيجيريا.

كما توصلت الدراسة إلى أن المحاسبين القانونيين الداخليين في القطاع العام في نيجيريا لا يؤدون مسؤولية التدقيق بجميع الخبرات المهنية والتقنية ضمن المستوى المتوقع

من قبل المجتمع، وهذا هو السبب في زيادة انتشار اختلاس أموال القطاع العام والفساد في نيجيريا.

٤. دراسة (Kasim and Hanafi, 2008)، بعنوان "The Existence of Audit Expectation Gap in Malaysia".

هدفت هذه الدراسة التي أجريت في جامعة (تتاجا الوطنية "UNITEN") إلى التعرف على أثر تعليم التدقيق للطلاب الخريجين في تقليل أو تقليص فجوة توقعات التدقيق، كما هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة عملية بصورة أكبر على وجود فجوة التوقعات في التدقيق في ماليزيا.

ولتحقيق هذه الأهداف تم تصميم الاستبانة تم توزيعها على مكاتب التدقيق والمحاسبين ومدرسي المحاسبة في الجامعات الماليزية، وذلك للتأكد من وجود أدلة واضحة على وجود فجوة التوقعات في التدقيق بين أفراد هذه العينة المختارة. وقد تم توزيع (١٨٠) استبانة على المحاسبين القانونيين وطلاب المحاسبة ومدرسي المحاسبة في الجامعات، وقد تم تحليل المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها وفقاً للأساليب الإحصائية المعروفة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك وجوداً واضحاً لفجوة التوقعات في التدقيق بالنسبة لجميع المتغيرات المستقلة من المحاسبين القانونيين ومدرسي المحاسبة والمحاسبين، كما أكدت نتائج الدراسة على وجود فجوة توقعات كبيرة وسوء فهم في مجال التدقيق في ماليزيا.

٥.دراسة (Haniffa and Hudaib, 2007)، بعنوان "Locating Audit Expectations Gap within a Cultural Context: The Case of Saudi Arabia".

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فجوة توقعات التدقيق حول العجز في أداء المحاسب القانوني في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذه الأهداف قامَ الباحثين بتصميم استبانة تمّ توزيعها على مكاتب التدقيق في المملكة العربية السعودية، والتي بلغَ عددها (٦٠) مكتباً، كما تمّ جمع بعض البيانات عن طريق المقابلات الشخصية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأكيداً على وجود فجوة الأداء في التدقيق فيما يتعلق بمدى قدرة المحاسب القانوني على إدراك الدور المناط به حيث القواعد المحاسبية والتشريعات القانونية في المملكة (أي أنّ لهم توقعات مغايرة لما هو موجود في معايير التدقيق والتشريعات القانونية)، مما يشير إلى وجود عجز في أداء المحاسبين القانونيين للقيام بأعمالهم بالصورة المطلوبة.

كما أشارت النتائج إلى ظهور فجوة أداء نتيجة لأربعة عوامل في البيئة التي تمارس فيها أعمال التدقيق، وهي: سياسة الترخيص، وإجراءات التعيين، والهيكل القانوني والسياسي، والقيم الاجتماعية السائدة.

أما المقابلات الشخصية فقد كشفت عن تأثير الترتيبات الثقافية أو النظامية أو المؤسسية على فجوة التوقعات، ونُشير هنا إلى تضمين المبادئ الإسلامية في معايير التدقيق وقواعد الأخلاق يمكن أن يُساعد في تقليل فجوة التوقعات الموجودة في السعودية.

٦. دراسة (Lin and Chen, 2004)، بعنوان "An Empirical Study of Audit

Expectation Gap in the People's Republic of China".

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من ازدياد ظهور فجوة التوقعات وإجراءات التدقيق المتعلقة بها في جمهورية الصين الشعبية.

ولتحقيق هذه الغاية فقد صمم الباحثان استبانة تم توزيعها على شركات ومكاتب التدقيق في جمهورية الصين الشعبية، وتم جمع البيانات من مجتمع دراسة الباحثين اللذين لم يذكر عدد أفراد مجتمع دراستها.

وقد توصلت الدراسة إلى أنَّ النتائج كشفت عن الاعتراف بدور المحاسب القانوني الخارجي والمنافع التي يقدمها ويتم الاعتراف بها من قبل المستفيدين من أعمال المحاسب القانوني، وأنَّ هناك مطالبات متزايدة لتوسيع نطاق عمل المحاسب القانوني الخارجي. كما أنَّ هذه الدراسة قدمت دليلاً واضحاً على ظهور وبروز ظاهرة فجوة التوقعات في الصين فيما يتعلق بأهداف التدقيق والتزام المحاسبين القانونيين بالتحري والكشف عن مواقع الاحتيال والغش مع مراعاة توفير الاستقلال للمحاسب القانوني، والتي ركزت عليها آراء المستجيبين وذلك لكي يتم تقليص فجوة التوقعات بصورة فعلية.

كما أنَّ الدراسة كشفت عن خضوع أعمال التدقيق في المؤسسات الاقتصادية الخاضعة للرقابة الحكومية في الصين، مما يقلل من مساحة الاستقلال في أعمال التدقيق وآراء المحاسبين القانونيين.

٧.دراسة (Mcenroe and Martens, 2001)، بعنوان "Auditors and Investors

"Perception of the Expectation Gap: A Field Study in USA".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان هناك فجوة توقعات بين المحاسبين القانونيين والمستثمرين، وإذا كانت موجودة: هل هناك مغالاة من قبل المستثمرين في وجهة نظرهم حول مسؤوليات أعمال المحاسبين القانونيين بالمقارنة مع المحاسبين القانونيين، وذلك عن طريق استبانته وزعت على عينة عشوائية من المحاسبين القانونيين والمستثمرين، حيث تكونت العينة من (١١٧) محاسباً قانونياً مسجلاً في المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)، بالإضافة إلى (١٤٧) مستثمراً مسجلين في الجمعية الأمريكية للمستثمرين، وقد استخدمت هذه الدراسة الأساليب الإحصائية ومنها؛ الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، واختبار المصادقية ألفا، واختبار T.

توصل الباحثان إلى نتائج منها أنه ليس هناك اتفاق عام ما بين المحاسب القانوني والمستثمر حول ما يجب على المحاسب القانوني فعله للحكم على الوضع المالي قبل إصدار تقرير غير متحفظ، ولكن هناك اتفاقاً عاماً ما بين المستثمرين والمحاسبين القانونيين حول مدلولات المعاني التي يتضمنها التقرير غير المتحفظ، وأنَّ المستثمرين يتوقعون من المحاسبين القانونيين القيام بالأعمال التالية قبل أنَّ يصدرُوا تقريرهم غير المتحفظ، وهي:-

(١) الإفصاح عن جميع المعلومات التي تهم المستثمر في التقارير المالية.

(٢) التأكد من أنَّ القوائم المالية خالية من الأخطاء والتلاعب من قبل الإدارة والموظفين.

(٣) التأكد من أنَّ الشركة لا تقوم بأعمال غير قانونية.

(٤) التأكد من أنَّ الرقابة الداخلية فعالة وتقوم بواجبها على أكمل وجهه.

٨.دراسة (Cho and Lew, 2000)، بعنوان "Analytical Review Applications

among Large Audit Firms in Hong Kong".

هدفت هذه الدراسة التي أُجريت في هونج كونج إلى التعرف على مدى تطبيق شركات التدقيق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة، ومدى الإدراك بأهمية هذه الإجراءات. ولتحقيق هذه الأهداف قامَ الباحثان بتصميم استبانة تم توزيعها على شركات التدقيق في هونج كونج وكان عددها (٢٩٠) استبانة وزعت على أكبر شركات التدقيق في هونج كونج، وتم جمع البيانات وتحليلها وفقاً للأساليب الإحصائية المعروفة.

وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ الإجراءات التحليلية المطبقة في هونج كونج تتأثرُ بالمعايير المحلية والمعايير الدولية المتعارف عليها، وأنَّ هذه الإجراءات تستخدم بشكل كبير في المراحل النهائية للتدقيق، وأنَّ هناك علاقةً إيجابيةً بين تصنيف المحاسب القانوني واستخدامه للإجراءات التحليلية وتبين أنَّ المسوحات البسيطة وتحليل النسب من أكثر الأساليب تفضيلاً بدلاً من الأساليب الإحصائية المتطورة.

١-٧ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تمتاز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

١. لقد بُحث في موضوع المراجعة التحليلية وفجوة التوقعات الكثير من الكتاب والدارسات، وتناولت جميع الدراسات السابقة كلاً من المراجعة التحليلية وفجوة التوقعات كل على حدة أو ارتباطهما بعوامل أخرى، بينما الدراسة الحالية تمتاز عن الدراسات السابقة بأنها تجمعُ العلاقة بين المراجعة التحليلية كجزءٍ من الإجراءات الجوهرية التي يجب أن يضطلع بها المحاسب القانوني الخارجي وبين فجوة التوقعات لدى مستخدمي القوائم

المالية الذي يشكلون مجتمع الدراسة، وبذلك يمكن القول بأن هذه الدراسة وحسب علم الباحثة أول دراسة تربط بين المراجعة التحليلية وفجوة التوقعات لإيجاد الدور الفاعل الذي تلعبه المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات.

٢. أسئلة استبانات الدراسات السابقة كانت عامة دون تفصيل بينما استبانته هذه الدراسة أكثر شمولية وتفصيلاً لمتغيرات الدراسة الخاصة بدور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني.

٣. لم تتطرق الدراسات السابقة إلى دراسة فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني تُعزى للمتغيرات الشخصية.

٨-١ فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على عدد من الفرضيات يتم اختبارها للتأكد من تطبيق المراجعة التحليلية في مكاتب التدقيق الأردنية، وهي تتضمن فرضيتين رئيسيتين هما:-

١. لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الأردنية.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:-

أ. لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة المعقولة في بيئة التدقيق الأردنية.

ب. لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تقليص فجوة الأداء في بيئة التدقيق الأردنية.

٢. لا تحتل المراجعة التحليلية أهمية واضحة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين في تقليص فجوة التوقعات.

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيتان الفرعيتان التاليتان:-

أ. لا يدرك المحاسبون القانونيون الأردنيون أهمية المراجعة التحليلية ودورها في تقليص فجوة التوقعات في بيئة التدقيق.

ب. لا تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين الخبرات الكافية والمهارات اللازمة لإجراء المراجعة التحليلية.

٣. لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات، تعزى للمتغيرات الديموغرافية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

المبحث الأول: طبيعة المراجعة التحليلية

المبحث الثاني: فجوة التوقعات

المبحث الثالث: إستراتيجية المراجعة التحليلية وأثرها في فجوة التوقعات

المبحث الأول

طبيعة المراجعة التحليلية

٢-١-١ تمهيد

٢-١-٢ مفهوم المراجعة التحليلية

٢-١-٣ أهمية وأهداف المراجعة التحليلية

٢-١-٤ أساليب وأنواع الإجراءات التحليلية

٢-١-٥ توقيت إجراءات المراجعة التحليلية

٢-١-٦ خطوات استخدام إجراءات المراجعة التحليلية

٢-١-٧ متطلبات المراجعة التحليلية

المبحث الأول

طبيعة المراجعة التحليلية

٢-١-١ تمهيد:

كان للتطورات الهائلة والمتسارعة في بيئة الأعمال الاقتصادية ونظم المعلومات أثرها على نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، كما كان لها الأثر الواضح في أعمال التدقيق من حيث تطوير أساليب التدقيق وتنويعها، بل وزاد الأمر تأثيراً ظهور الإمبراطوريات الصناعية التي لا تستطيع القدرات الفردية على القيام بها وبأعبائها التحويلية، فتكونت الشركات المساهمة التي يتألف رأسمالها من وفورات الجمهور العام.

وهذا ما حدا بالتدقيق لأن تنتقل من عمليات التدقيق الكامل للسجلات والبيانات والمستندات بهدف ضبط الدقة الحسابية والمحاسبية، والتأكد من عدم وجود عمليات غش واحتيال واختلاس إلى إجراءات اختيارية بأخذ عينات عشوائية وإحصائية فظهرت المراجعة الانتقادية التي تتم بعد استكمال عملية التدقيق نفسها، ويقصد بها قيام المحاسب القانوني بإلقاء نظرة عامة وسريعة وفاحصة على المستندات والسجلات، ثم التوقف عند الأمور الشاذة وغير العادية التي قد يكتشفها في المستندات والسجلات، ومن ثم فحصها فحصاً وافياً مع عدم الاهتمام بفحص البنود العادية وغير العادية، وأخيراً جاءت المراجعة التحليلية نتاجاً لتطوير أسلوب المراجعة الانتقادية التي كانت نوعاً من الاختبارات الجوهرية التي يجريها المحاسبون القانونيون، بقصد التغلب على أسلوب المراجعة الاختيارية القائم على أساس اختبار العينات.

(الباز، ١٩٩٥)

تتمثل المراجعة التحليلية بإجراء أنواع من المقارنات ثم تطورت إلى استخدام النسب المالية ثم حدث تطور آخر أدى إلى استخدام أساليب كمية أكثر تعقيداً، مثل الارتباط والانحدار والسلاسل الزمنية وغيرها من الأساليب الأخرى، وكان من طبيعة هذا التطور في الأساليب أن فكرة "النظرة السريعة الفاحصة بواسطة شخص خبير" لم تعد وحدها كافية، ولكن أصبح هناك أيضاً أساليب كمية تحليلية متقدمة أخذت في التطور الأمر الذي أدى إلى استخدام اصطلاح "المراجعة التحليلية Analytical Review" ليعبر عن هذا الأسلوب. (لطفى، ٢٠٠٥)

استناداً إلى ما ورد من توضيحاتٍ عن تطور أدوات ووسائل التدقيق فإن الباحثة ترى أن المراجعة التحليلية تعتبر من أبرز الأساليب الحديثة لتدقيق وفحص القوائم المالية، حيث تساعد المحاسب القانوني على تحقيق أهدافه بكل كفاءة وفعالية وتحقق تضيقاً ملحوظاً لفجوة التوقعات في أعمال التدقيق.

وتدعم الباحثة رأيها بما أكدت عليه معايير التدقيق الدولية وخصوصاً المعيار رقم (٥٢٠) للمراجعة التحليلية واعتبارها جزءاً من الإجراءات الجوهرية في التدقيق، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد عمدت الباحثة إلى إيضاح مفهوم المراجعة التحليلية بمستوياتها الثلاثة (وصفية، بسيطة، متطورة)، واستظهار مدى اعتماد المحاسبين القانونيين الأردنيين على هذا الأسلوب المتطور في التدقيق لتأكيد أدلة الإثبات التي من شأنها أن تعمل على تضيق فجوة التوقعات بين أعمال المحاسبين القانونيين وتوقعات مستخدمي القوائم المالية المدققة.

٢-١-٢ مفهوم المراجعة التحليلية:

تعرف الإجراءات التحليلية بأنها الاختبارات الأساسية التي يلجأ إليها المحاسب القانوني، وذلك عن طريق دراسة وتقييم العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات بوجود الانحرافات، ثم وضع فرضيات تفسر هذه الانحرافات واختيار الإجراءات المناسبة للتحقق من هذه الفرضيات، وذلك حسب خبرة المحاسب القانوني وحسه المهني في التدقيق. (نصار وبهرامي، ٢٠٠٨)

يؤدي استخدام أدوات الإجراءات التحليلية بلا شك إلى تخفيض مخاطر التدقيق بل ومخاطر الاكتشاف، ومن ثم فهي تمكن المحاسب القانوني من إبداء رأيه السليم عن المعلومات المحاسبية والقوائم المالية. (عبدالفتاح، ١٩٩٩)

وقد عُرِفَت المراجعة التحليلية على أنها تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات الممكنة بين البيانات المالية وبعضها البعض وبينها وبين البيانات غير المالية، ويتم من خلال مقارنة القيم المسجلة بالدفاتر مع توقعات المحاسب القانوني. (أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

وعُرِفَت المراجعة التحليلية على أنها مجموعة من الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية من خلال دراسة ومقارنة العلاقة بينها، وتحديد مدى اعتماد المحاسب القانوني على الاختبارات الأساسية من خلال اختبار تفاصيل المعاملات أو الأرصدة أو الجمع بينهما. (حماد، ٢٠٠٤)

تجدر الإشارة إلى أنَّ الظهور الأول لإجراءات المراجعة التحليلية كان في أدبيات الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) في عام ١٩٨٣ تحت مسمى الإجراءات التحليلية (Analytical)

(Procedures)، وذلك من خلال دليل التدقيق الدولي رقم (١٢)، وبموجب هذا الدليل فإن الإجراءات التحليلية هي عبارة عن "عملية تحليل النسب الهامة والاتجاهات وتشمل البحث في نتائج التقلبات غير العادية في المعلومات المالية". (IFAC,2001)

وجاء تعريف المعيار الأمريكي رقم (SAS 56) بعدما حل محل المعيار (SAS 23) في بيانه الذي صدر تحت عنوان الإجراءات التحليلية (Analytical Procedures)، حيثُ جاء في التعريف "أنها تقييم للمعلومات المالية يتم من خلال دراسة العلاقات المقبولة بين البيانات المالية وغير المالية".

وفي عام ١٩٨٨ تمّ تعديل وتطوير البيانات التي أصدرها مجلس معايير التدقيق الدولية ليحل محل الإرشاد الدولي للتدقيق رقم (١٢) وليصبح معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) وتحت نفس المسمى. وقد عرّف هذا المعيار المراجعة التحليلية على أنها " هي تقييمات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المقبولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية. وتشمل الإجراءات التحليلية أيضاً تحقيقاً يعد ضرورياً لتحديد التقلبات أو العلاقات غير المتسقة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة أو المختلفة عن القيم المتوقعة بمقدار كبير". (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

بمقارنة هذا التعريف بالتعريف السابق للإرشاد الدولي للتدقيق رقم (١٢)، وُجد أنه لم يحصر البحث في نتائج التقلبات من خلال المعلومات المالية كما ورد في الدليل رقم (١٢) بل وسع الدائرة لتشمل المعلومات غير المالية أيضاً، بالإضافة إلى ذلك وبموجب المعيار رقم (٥٢٠) وبيان معيار التدقيق (٥٦)، فإن الإجراءات التحليلية تتضمن دراسة ومقارنة المعلومات المالية للمنشأة مع المعلومات الخاصة

بالفترة السابقة، وكذلك النتائج المتوقعة مثل الموازنات التخطيطية بالإضافة إلى المعلومات المماثلة والسائدة في القطاع، أو مع المشاريع الأخرى في نفس القطاع ذات الأحجام المتساوية. (Dauber et al, 2005)

٢-١-٣ أهمية وأهداف المراجعة التحليلية:

تتنوع أهمية المراجعة التحليلية وتتعدد وفقاً لأهداف الأطراف المستفيدة من نتائج المراجعة التحليلية، فبالنسبة لبرنامج تدقيق الحسابات فإن المحاسب القانوني يستخدم المراجعة التحليلية لإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح، وباستخدام المراجعة التحليلية يمكن للمحاسب القانوني أن يحدد اتجاهات عملية التدقيق عند تصحيحه لبرنامج التدقيق، وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية، وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة. (جربوع، ٢٠٠١)

وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية فإن المحاسب القانوني مُطالب من قبل المجتمع المالي المؤلف من المساهمين الحاليين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية العليا بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية، وزادت أهمية المراجعة التحليلية نظراً لحاجة الإدارة إلى مثل هذا الإجراء بسبب ازدياد وتعقيد المهمات التي تقوم بها إدارة المشروع وتعدد هذه المهمات. (مصطفى، ٢٠٠٤)

أما من وجهة نظر أصحاب المهنة فإن المراجعة التحليلية هي وسيلة لإيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يُساعد في وضع برنامج تدقيق بشكل مناسب. إلا أن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ

بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وكذلك تقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك عند القيام بالمراجعة التحليلية. (أبو سمهدانة، ٢٠٠٦)

وللقطاع الحكومي والجهات الرقابية الأخرى دورٌ فاعلٌ في إرساء قواعد المراجعة التحليلية لتقييم الكفاءة والفعالية في الأداء في الدوائر الحكومية، وفي المجالين الإداري والاقتصادي على مستوى الدولة أكثر مما هي عليه في القطاع الخاص.

وبشكل عام ترى الباحثة أن الاهتمام بالمراجعة التحليلية واستخدامها له أسبابها الوجيهة وخصوصاً عندما تظهر العيوب التي تتمثل في عدم كفاية نظام التقارير والإفصاح في القوائم المالية التقليدية، وكذلك فشل الإدارة في ضبط إجراءات الرقابة الداخلية بالإضافة إلى تخفيض وقت وتكلفة التدقيق الأمر الذي يؤدي إلى وجود فجوات قد تكون واسعة تحتاج إلى إصلاح فوري.

ومن جهة أخرى فإن أهمية المراجعة التحليلية تعود إلى كونها وسيلة وأداة من أدوات تخفيض مخاطر الاكتشاف (Detecting Risk (DR، والتي يمكن التعبير عنها في المعادلة التالية (جمعه، ٢٠٠٥): -

مخاطر الاكتشاف = مخاطر التدقيق ÷ (المخاطر المتأصلة × مخاطر الرقابة)

$$DR = AR \div (IR \times CR)$$

حيث تمثل AR = مخاطر التدقيق Auditing Risk

IR = المخاطر المتأصلة Inherent Risk

CR = مخاطر الرقابة Control Risk

وبذلك يمكن القول بأنَّ خطرَ الاكتشاف الذي يتكون من معادلة المخاطر السالفة الذكر يُعتبر الهدفُ العام من استخدام إجراءات المراجعة التحليلية، وتنبثق عن هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية نذكر بعض ما أشار إليها معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠)، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:- (باجليدة، ٢٠٠٦)

١. مساعدة المحاسب القانوني في تخطيط طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى. (لطي، ٢٠٠٥)

٢. يمكن استخدامها كمعينة شاملة مثل استعراض القوائم المالية في المراحل النهائية للتدقيق. (لطي، ٢٠٠٥)

٣. تساعد في تقليل الوقت والجهد اللازم لعملية التدقيق، فعلى سبيل المثال يؤدي اعتماد المحاسب القانوني على إجراءات المراجعة التحليلية إلى تخفيض حجم عينة التدقيق، وكذلك تساعد الإجراءات التحليلية في تخفيض اختبارات التدقيق الأخرى. (أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

٤. تمكن المحاسب القانوني من فهم نشاط العميل وتكوين فكرة مناسبة عنه من خلال مقارنة النسب المالية للمنشأة مع المنشآت الأخرى في نفس البيئة الصناعية. (نصار وبهرامي، ٢٠٠٨)

٥. المساعدة في اكتشاف البنود غير العادية وغير المتوقعة مما يتطلب المزيد من العناية وتحليل هذه الأرصدة، وذلك من خلال اختبارات التفاصيل أو من خلال استخدام إجراءات المراجعة التحليلية الإضافية. (Green and Trotman, 2003)

٦. تساعد إجراءات المراجعة التحليلية المتقدمة في التنبؤ ببعض أرصدة الحسابات وذلك بمقارنتها مع الأرصدة الفعلية. (طاهات، ٢٠٠٣)

٧. يعتبر استخدام النسب المالية أحد إجراءات المراجعة التحليلية وأحد المؤشرات الهامة في الحكم على قدرة المنشأة على الاستمرار أو وجود شك حول الاستمرارية، الأمر الذي يتطلب المزيد من الفحص والإيضاحات من إدارة المنشأة (معيان التدقيق الدولي ٥٧٠ "الاستمرارية"). (البديوي وشحاته، ٢٠٠٣)

٨. تعتبر إجراءات المراجعة التحليلية إجراءات شاملة للقوائم المالية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية التدقيق بشكل عام (معيان التدقيق الدولي (٥٢٠)). (أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

٩. وكإجراءات جوهرية واختبارات جوهرية للحصول على أدلة الإثبات والقوائم المتعلقة بمعقولية أرصدة الحسابات أو تصنيفات العمليات المالية. (لطي، ٢٠٠٥)

١٠. المساعدة في اكتشاف أية تغيرات في الطرق والسياسات المحاسبية التي تؤثر على القوائم المالية، وكذلك اكتشاف التقلبات الجوهرية أو العلاقات غير العادية في البيانات المحاسبية. (الهاجري، ٢٠٠٧)

وبطبيعة الحال فإنّ هذه الفوائد هي ليست كلّ ما يمكن أن يحصل عليها المحاسب القانوني من استخدامه لإجراءات المراجعة التحليلية فهناك فوائد أخرى لا يتسع البحث لشرحها.

واستناداً إلى ما تمّ ذكره من أهمية وأهداف تحققها المراجعة التحليلية، يرى كثير من المهنيين والمحاسبين القانونيين ضرورة زيادة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية خلال عملية التدقيق لجمع القدر الكافي من أدلة الإثبات المناسبة لتدعيم رأي المحاسب القانوني، وإمكانية اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي يتعذر اكتشافها باستخدام إجراءات التدقيق الأخرى.

ترى الباحثة أنّ للمراجعة التحليلية أهمية كبيرة نظراً لما تحقّقه من أهداف متعددة وهامة، ويمكن تحقيقها على مراحل عند تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في عمليات التدقيق، والتي كان معيار التدقيق الدولي (٥٢٠) والبيان الأمريكي رقم (٥٦) قد اتفقا على تحديد هذه المراحل بمرحلتين من مراحل استخدام التدقيق مع تلبية المؤسسات إلى ضرورة الالتزام بهذا التقسيم، وإنّ كانا قد جعلنا استخدام المراجعة التحليلية ممكناً في المراحل الأخرى، وهما: مرحلة تصميم برنامج التدقيق وبدء أعمال التدقيق والمرحلة النهائية بعد الانتهاء من برنامج التدقيق بالكامل.

٢-١-٤ أساليب وأنواع الإجراءات التحليلية:

كما تمّ ذكره سالفاً فإنه يمكن استخدام طرق عديدة لإنجاز الإجراءات التحليلية، وهذه الطرق تمتد من المقارنات البسيطة وصولاً إلى التحليلات المعقدة التي تستعمل التقنيات الإحصائية المتقدمة. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

يأتي في مقدمة هذه الأساليب التحليل المالي بكافة جوانبه وفروعه المختلفة لأنّ عمليات التحليل تقوم على أساس "المقارنات"، إما بصورة عمودية للعناصر أو بصورة أفقية للبيانات (التحليل العمودي والأفقي)، ومن ثمّ فإنّ هذه المقارنات تمكن من اكتشاف القيم الشاذة أو غير المنسجمة مع المقاييس العامة أو مع المقاييس التاريخية، وبالتالي فإنّها تلتقي مع المراجعة التحليلية ومع أهدافها. (مطر، ٢٠٠٦)

ومن أهم أساليب المراجعة التحليلية التقليدية والحديثة التي يمكن وصفها في ثلاث

مجموعات:- (IFAC, 2005)

المجموعة الأولى (المستوى الأول):

تُمثل إجراءات المراجعة التحليلية الوصفية (غير الكمية)، ويعتمد هذا النوع من الإجراءات على قدرة المحاسب القانوني وكفاءته ونظراته الفاحصة وتقديره الشخصي للحكم على معقولية الإثبات الذي حصلَ عليه من خلال فهم طبيعة عمليات المنشأة موضوع التدقيق، وكذلك من خلال التأثيرات المختلفة للأوضاع الاقتصادية وأوضاع الصناعة التي ينتمي إليها العميل.

يمتاز هذا النوع من الأساليب بانخفاض تكلفته وسهولة تطبيقه على الوحدات الاقتصادية كافة، ويشتمل هذا الأسلوب على الإجراءات التالية:- (الكيسي، ٢٠٠٨)

١. الاستفسار:-

يُمثل مجموعة من الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول جانب معين من جوانب نشاط العميل كإحدى العاملين في المشروع، كما أنها تُثار عادةً كلَّ خطوةٍ من خطوات عملية التدقيق، بدءاً من التخطيط التمهيدي للعملية إلى الاختبارات النهائية لأرصدة الحسابات مع مراعاة عدم تسليم المحاسب القانوني بالصحة المطلقة للإجابات التي يحصل عليها من المستجيبين، بل عليه أن يتأكد من صحتها بالوسائل والإجراءات المتاحة له. (باجليدة، ٢٠٠٦)

٢. التوقعات من نتائج التدقيق السابقة:-

تعتبر نتائج التدقيق السابقة مصدراً هاماً من المعلومات يستند عليها المحاسب القانوني في تحديد المواقع التي يمكن أن تسبب للمحاسب القانوني مشاكلَ معينة عند القيام بعملية التدقيق الحالية، تتمثل بالوقت اللازم لعملية التدقيق لكل جانب من جوانب العملية والأخطاء التي

اكتشفت أثناء التدقيق والتي تستوجب الحل وإزالة أسبابها، وعلى العموم فإنّ المصادر التي توفر للمحاسب القانوني معلومات عن نتائج عملية التدقيق السابقة تتمثل في أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة، وأية ملخصات لنتائج عملية التدقيق بالإضافة إلى تدقيق مكونات رسالة الإدارة الموجهة من المحاسب القانوني لإدارة المنشأة في السنة الماضية وردود الإدارة عليها.

وأكد مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IFAC, 2001) أن على المحاسب القانوني عند تدقيق حسابات المنشأة لأول مرة أن يعود للمحاسب القانوني السابق لمناقشته حول الأمور التي يعتقد أنها تؤثر على عملية التدقيق الحالية.

٣. تدقيق المعلومات الخارجية ذات الطبيعة الوصفية:-

أثناء قيام المحاسب القانوني بإجراءات التدقيق قد يحصل على معلومات كثيرة تحتاج إلى تفسير وبصورة صحيحة وملائمة، وهذا يتطلب من المحاسب القانوني الحصول على معلومات كافية تتعلق بطبيعة الصناعة التي يعمل بها العميل والتعرف على أية متطلبات قانونية أو تنظيمية خاصة بالعميل، وذلك من خلال الإطلاع على الكتب العلمية وأدلة التدقيق والمجالات المتخصصة في الصناعة التي يعمل بها العميل، وكذلك الإطلاع على القوانين والتشريعات الحكومية ذات العلاقة وأية تشريعات أخرى لها تأثير على عمل أو نشاط العميل. (الكيسي، ٢٠٠٨)

بالإضافة إلى الاشتراك في المجالات الصناعية المتعلقة بالصناعات التي يقوم المحاسب القانوني بأعمال التدقيق فيها مع المشاركة الفعلية في الاتحادات الصناعية وبرامج التدريب، ومناقشة المحاسبين القانونيين الذين يقومون بأعمال التدقيق لمنشآت مشابهة لمنشأة العميل. (IFAC, 2001)

٤. تدقيق المعلومات الداخلية ذات الطبيعة الوصفية:-

وهي المعلومات التي تنشأ داخل المنشأة (العميل) وعلى المحاسب القانوني أن يتعرف على الخصائص والمميزات المتعلقة بعمل العميل، والتي يمكن أن تميزه عن المنشآت الأخرى التي تعمل في نفس الصناعة، حتى يتمكن المحاسب القانوني من معرفة إمكانية وجود أية مخالفات أو أخطاء، بالإضافة إلى تمكنه من إجراء المقارنات بين الصناعات المتماثلة على أسس علمية سليمة، وذلك من خلال الإطلاع على النظام الداخلي للمنشأة وعقد تأسيسها، وكذلك الإطلاع على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية والتعرف على سياسات المنشأة المتعددة؛ مثل سياسة تقييم المخزون السلعي والاستهلاك وما شابهها.

كما يحصل على المعلومات المطلوبة من خلال التعرف على السياسات المثبتة في تسويق المنتجات وتوزيعها والإطلاع على العقود المهمة، والتي قد يكون لها تأثير على عملية التدقيق؛ مثل الإطلاع على اتفاقيات التأجير التحويلي وعقود العمالة واتفاقيات القروض. (لطي، ٢٠٠٦)

ترى الباحثة أن إطلاع المحاسب القانوني على المعلومات الداخلية التي تتضمن سياسات الإدارة في عدة مجالات من نشاطها، بالإضافة إلى سياستها إزاء تقييمات الأصول وطرق معالجة استهلاكاتها أو تكوين المخصصات هو أمر في غاية الأهمية كجزء من الإجراءات التحليلية التي تُساهم في تضيق فجوة التوقعات.

المجموعة الثانية (المستوى الثاني):

١. الإجراءات الكمية البسيطة:-

إنَّ المؤشر أو العامل الدال على ضرورة استخدام هذه الإجراءات في التدقيق هو وجود علاقات بين البيانات التي نشأت بنمطٍ معين، واستمرار هذا النمط إلى فترة مستقبلية ما دامت الظروف المحيطة لم تتغير .

تقوم هذه الفلسفة على أساس القيام بإجراء التوقعات من مجموعة من المصادر تشتمل على البيانات الداخلية التاريخية والمستقبلية للعميل، والبيانات الخارجية الخاصة بالصناعة، ومن أهم هذه الإجراءات نذكر (خضير، ١٩٩٦):-

أ. التحليل النسبي (التحليل المالي):

ويكون عادة من نوع التحليل الرأسي والتي تعني المقارنة فيما بين أرقام القوائم المالية (نسبة مجمل الربح/المبيعات)، ويتمثل التحليل النسبي أو التحليل الرأسي بتحليل النسب المالية وقوائم التوزيع النسبي. (شاكر وآخرون، ٢٠٠٥)

- فتحليل النسب المالية هو عبارة عن الربط بين عنصرين أو أكثر من عناصر القوائم المالية، وعملية الربط هذه تقود إلى دلالة معينة هي أفضل من النظر إلى كل عنصر على حدة، ويُساعد هذا الأسلوب المحاسب القانوني على اكتشاف أية أمور غير عادية تستوجب البحث والاستفسار. (التميمي، ٢٠٠٦)

وبعد تكوين هذه النسب تجري مقارنتها مع النسب المالية التالية:-

- النسب المالية المماثلة للفترة السابقة.
- النسب المالية المماثلة المتعلقة بالصناعة التي تُمثل بيئة المنشأة موضوع التدقيق.

- النسب المالية المماثلة المقبولة والمتعارف عليها من قبل محاسبين قانونيين آخرين أو مصارف أو مقرضين، ...الخ. (حماد، ٢٠٠٤)

- أما إعداد القوائم المالية ذات الحجم العام (قوائم التوزيع النسبي) فهي القوائم التي يتم فيها تحديد الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر القوائم المالية إلى مجموعة العناصر التي يتألف منها، وكذلك مجموعة من مجموعات العناصر المتجانسة في القائمة إلى إجمالي العناصر، كأن يتم تحديد القيم النقدية المدينون أو المخزون في الميزانية العمومية إلى نسب مئوية تأسيساً على علاقة كل أصل إلى إجمالي الأصول، وكذلك كأن يكون رقم صافي المبيعات هو الأساس الذي يُنسب إليه باقي عناصر قائمة الدخل. (التميمي، ٢٠٠٦)

تساعد القوائم المالية ذات الحجم العام المحاسب القانوني على مقارنة البيانات المالية للمنشآت ذات الأحجام المختلفة، حيثُ تتم مقارنة النسب ذاتها وليس مقارنة الأرقام بالأرقام بل النسب المئوية بالنسب المئوية الأخرى المماثلة.

ب. تحليل الاتجاه:

يُسمى التحليل الأفقي لأنه يقارن الأرقام ببعضها خلال فترات متعاقبة سابقة أو لاحقة، ويستخدم المحاسب القانوني هذا التحليل لقياس اتجاه المعلومات المالية لبعض عناصر القوائم المالية لتحديد التغيرات الموجبة أو السالبة، حيثُ يتم اختيار سنة الأساس لقياس التغيرات على أساسها وكذلك تحديد نسب التغير. (لطفى، ٢٠٠٥)

ج. تحليل انحرافات الموازنة:

إنَّ مقارنة النتائج الفعلية مع الأرقام المقدرة وإبراز الانحرافات (السالبة أو الموجبة) أمرٌ مهمٌّ جداً، ويعطي مدلولاً واضحاً على ضعف الإدارة في تحقيق الأهداف الموضوعية إذا كانت جميعُ التقديرات دقيقةً ومناسبةً مع افتراضِ أن جميعَ الظروف ثابتةٌ ولا يوجد أية مؤثرات أو طوارئ تؤثر على سير الخطة ضمن الموازنة التقديرية، ولهذا فعلى المحاسب القانوني أن يهتمَّ بتلك الانحرافات وعلى وجه الخصوص الجوهرية منها وذلك بالتحري عن أسبابها لمعالجتها، فقد تكون أسباباً ناتجة عن أخطاء كتابية أو تقديرات غير كفؤة أو نتيجة لاتخاذ قرارات إدارية معينة أو قد يكون الانحراف نتيجة لعوامل لا يمكن التحكم بها؛ مثل الخسائر الناتجة عن الظواهر الطبيعية والأحداث الطارئة.

(الكبيسي، ٢٠٠٨)

ترى الباحثة بأنَّ استخدام أدوات التحليل المالي مثل؛ تحليل النسب والتحليل الأفقي أو تحليل الاتجاهات والتي تبني جميعها على إيجاد العلاقة بين البيانات الرقمية في القوائم المالية، من أهم آليات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأمور غير العادية ونجاح التنبؤات التي تساهم في تضيق فجوة التوقعات.

المجموعة الثالثة (المستوى الثالث):

تتمثل المجموعة في إجراءات المراجعة التحليلية المتطورة، وهذه المجموعة تمثل الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي حيث يتم استخدام التحليلات الإحصائية مثل الانحدار والانحدار المتعدد وغيرها، مما يتم تفصيله لأهميته لأنَّ تلك الإجراءات المتطورة تتسم

بموضوعية ودقة أكبر في احتساب القيم المتوقعة والمدى الذي تكون فيه القيم مقبولة، وهي تشمل على التحليلات التالية:- (عبدالوهاب، ٢٠٠٩)

أ- تحليل الانحدار:-

وهو الأسلوب الإحصائي الذي يتم فيه ربط استخدام علاقات السبب والنتيجة في إجراء استدلالات، ويستخدم لتحليل العلاقة بين متغير مستقل واحد أو أكثر ومتغير تابع، يعتبر تحليل الانحدار من أكثر الطرق الإحصائية استخداماً في مختلف العلوم، لأنه يصف العلاقة بين المتغيرات على هيئة معادلة. وكذلك يخدم هذا الأسلوب التدقيق حيث يُستخدم في تحديد رقمي واضح لتوقعات المحاسبين القانونيين، مع إيجاد مقياس للثقة ومقياس للدقة أيضاً، وينقسم تحليل الانحدار إلى قسمين أساسيين هما:- (أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

١. تحليل الانحدار البسيط:

وهو إيجاد علاقة بين رصيد حساب معين ورصيد حساب آخر ومحاولة التنبؤ برصيد أحد الحسابين من خلال رصيد الحساب الآخر باستخدام تلك العلاقة، وذلك يعني أنَّ الانحدارَ البسيطَ هو دراسةُ العلاقة بين متغيرين أحدهما مستقل والآخر تابع، والبحث في القيم التي تأخذها كل منهما في الفترات السابقة ومن ثم وضع نموذج رياضي يُعبر عن الارتباط بينهما. ومن خلال هذا النموذج يستطيع المحلل أن يتنبأ بالقيمة التي سيأخذها المتغير التابع من أجل قيمة معطاة للمتغير المستقل، كالعلاقة مثلاً ما بين المبيعات والمبيعات الآجلة، وكذلك المبيعات وتكلفة المبيعات، والمبيعات وأرصدة الزبائن،...الخ. (Ramos, 2006)

٢. تحليل الانحدار المتعدد:

يتمثل التحليل المتعدد بإيجاد علاقة بين أرصدة مجموعة من الحسابات كمتغيرات مستقلة ورصيد حساب آخر (متغير تابع)، وذلك للاستدلال بالمتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة

المتغيرات المستقلة في إيجاد قيمة المتغير التابع، للتحقق من صحة الحساب أو للتنبؤ برصيده. (الكبيسي، ٢٠٠٨)

ب- نموذج التخطيط المالي:-

نموذج التخطيط المالي هو عملٌ تخطيطيٌ منسقٌ من النموذج الذي تتبعه المنشآت في إعداد الموازنات التخطيطية، والتي تشمل قائمة نتائج الأعمال التقديرية وقائمة المركز المالي التقديري بجوانب القوائم التقديرية الأخرى. (الكبيسي، ٢٠٠٨)

ج- نموذج التدقيق النقدي:

يُعتبر نموذج التدقيق النقدي امتداداً للتخطيط المالي من وجهة نظر الكثير، حيث يعتمد على متغير أساسي أو رئيسي كأساس للتنبؤ، ويستخدم أسلوب الانحدار العادي القائم على طريقة المربعات الصغرى لتحديد معاملات الانحدار التي تربط بين قيمة البند المراد التنبؤ به (المتغير التابع) وقيمة البند المستخدم في التنبؤ (المتغير المستقل). (عبدالوهاب، ٢٠٠٩)

نجد أن هذا النموذج يختلف عن نموذج التخطيط المالي في أن المتغير الرئيسي للنموذج هو التدفقات النقدية (الداخلية والخارجية) وليست المبيعات الشهرية، كذلك لا يسعى نموذج التدفق النقدي إلى التنبؤ بعناصر القوائم المالية جميعها، بل يتم التنبؤ بالقيم الحقيقية للبنود المرتبطة بالنشاط العادي للمنشأة، أما القيم الحقيقية لعناصر المصروفات والإيرادات غير العادية والأصول الثابتة والقروض طويلة الأجل فلن يتم التنبؤ بها، لذلك لن تُعد قوائم مالية تقديرية لنتائج الأعمال والمركز المالي. (Andersen et al, 2004)

د- تحليل السلاسل الزمنية:-

السلاسل الزمنية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المتعلقة بفترات زمنية محددة ومتساوية في العادة (شهرية، ثلاثة أشهر، أو كل سنة)، وتسمى دراسة السلسلة الزمنية

بتحليل السلاسل الزمنية وهدفها الأساسي هو استخدامها في عملية التنبؤ، حيث أنه من خلال تحليل السلاسل الزمنية إلى أربعة عناصر أو إلى عناصرها الأربعة. فإنه يمكن التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المستقبلية، والسلسلة الزمنية قائمة على أساس معين، وهو أن المتغيرات الاقتصادية للسلاسل الزمنية يُفترض أن تسلك نفس النمط الذي كانت تسلكه في الماضي، وهذا الأمر يشكل عيباً من عيوب السلاسل الزمنية، إذ قد لا تسلك المتغيرات الاقتصادية نفس النمط السابق، لذا يجب على المحاسب القانوني أن يستخدم هذا الأسلوب بحذر ودقة وأن يستخدم خبرته الشخصية عند إجراء عملية التنبؤ. (أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

ترى الباحثة أن دراسة السلاسل الزمنية لا تقتصر على عنصر واحد من عناصر القوائم المالية، بل يمكن أن تخضع جميع العناصر للمعادلة بحيث يمكن دراسة عناصر المبيعات، المشتريات، أرصدة الذمم المدينة، المصاريف بأنواعها،.... الخ.

واستنباط قيم بعض الحسابات من العلاقات والارتباط فيما بينهما، فمثلاً يمكن اشتقاق قيمة المبيعات من خلال معرفة كلفة المشتريات أو العكس، وبذلك تتكشف للمحاسب القانوني أساليب التلاعب في حسابات الدخل والميزانية العمومية، من خلال إيجاد العلاقات بين الحسابات ووضع المعادلات التي تبين مدى التقارب أو التباعد بين القيم موضوع المقارنة.

٢-١-٥ توقيت إجراءات المراجعة التحليلية:

أشارت جميع الدراسات إلى أنه يمكن أداء إجراءات المراجعة التحليلية في ثلاثة مراحل من عملية التدقيق، إذ يجب إجراء بعض هذه الإجراءات في مرحلة التخطيط ومرحلة

الاختبارات مع باقي إجراءات التدقيق، وكذلك خلال مرحلة الانتهاء من التدقيق.(أرينز ولوبك، ٢٠٠٣)

أي بعبارة أخرى يمكن للمحاسب القانوني القيام بإجراء المراجعة التحليلية خلال مختلف مراحل عملية التدقيق، أي في مرحلة التخطيط للتدقيق والبدء بوضع برنامج التدقيق وبعد ذلك يمكن القيام بإجراءات المراجعة التحليلية، أيضاً في مرحلة التنفيذ الفعلي لعملية التدقيق وجمع قرائن الإثبات، وكذلك يمكن الاستمرار بهذه الإجراءات عند نهاية عملية التدقيق لأغراض تقييم نتائج التدقيق النهائي. (Cohen and Letch, 1999)

فقد أشار معيار التدقيق رقم (٢٣) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن توقيت إجراءات المراجعة التحليلية يتوقفُ على أهداف المحاسب القانوني، حيث يمكن تنفيذ تلك الإجراءات في عدة مراحل عند القيام بعملية التدقيق، وهذه المراحل:- (نصار وبهرامي، ٢٠٠٨)

١. مرحلة تخطيط عملية التدقيق الأولية:

حيث تساعدُ على تحديد طبيعة ونطاق وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى، من خلال تحديد الأمور الجوهرية التي تحتاج إلى عناية خاصة.

٢. مرحلة تنفيذ عملية التدقيق:

حيثُ تستخدم إجراءات المراجعة التحليلية جنباً إلى جنب مع الإجراءات الأخرى المطبقة على مفردات القوائم المالية.

٣. مرحلة انتهاء عملية التدقيق:

يمكن استخدام الإجراءات التحليلية بالقرب من انتهاء عملية التدقيق أو عند الانتهاء منها، وذلك كتدقيق شامل للقوائم المالية.

أما المعيار الدولي للتدقيق رقم (٥٢٠) فإنه يُلزم المحاسب القانوني باستخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مرحلة التخطيط ومرحلة الفحص النهائي، وتترك حرية استخدامها في مرحلة التدقيق التفصيلي كإجراءات جوهرية، كما ينبغي على المحاسب القانوني وضع وأداء الإجراءات التحليلية قرب نهاية عملية التخطيط التي تساعد المحاسب القانوني في تكوين استنتاج كلي، ولهذا يمكن إجراء الدراسة التحليلية في أوقات مختلفة من عملية التدقيق. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

تستنتج الباحثة أنَّ جميع الآراء والمقترحات من الكتاب والمهنيين والجهات المهنية المصدرة للمعايير الدولية للتدقيق، تتفق على مراحل وتوقيت عملية التدقيق وتحديداتها في ثلاثة إجراءات زمنية (إما عند التخطيط لعملية التدقيق أو أثناء التنفيذ أو في المراحل الأخيرة من عملية التدقيق).

إلا أنَّ Bernstein and Wild أوضحا أهمية استخدام تحليل القوائم المالية عند إعداد برنامج التدقيق، وأكدوا على أفضلية استخدام أساليب التحليل المالي في مرحلتين هما:- (Bernstein and Wild, 1999)

١. المراحل المبكرة لعملية التدقيق، لأنَّ ذلك يمكن المحاسب القانوني من تحديد الأماكن التي تظهر تغيرات جوهرية تتطلب اهتمام خاص من المحاسب القانوني.

٢. عند نهاية عملية التدقيق حيث تمثل الأساليب فحصاً إجمالياً لمدى معقولية القوائم المالية كوحدة واحدة.

كما بين أيضاً Thomas (2003) أنه يمكن استخدام أساليب المراجعة التحليلية في مراحل التخطيط لعملية التدقيق، لتحديد العناصر غير العادية التي تتطلب عناية خاصة من المحاسب القانوني خلال عملية جمع أدلة الإثبات، كما أن هذا الفحص التحليلي يمكن أن يُستخدم أيضاً كاختبار جوهري أثناء الفحص الميداني، وفي نهاية جمع أدلة الإثبات وذلك لتوفير الدعم الموثوق فيه لأرصدة القوائم المالية. (Thomas, 2003)

٢-١-٦ خطوات استخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

وكجزء من إستراتيجية المراجعة التحليلية، وبعد تحديد المراحل التي يمكن أن يتم بها استخدام المراجعة التحليلية تأتي مرحلة تحديد الخطوات التي يمكن أن يتم بها تنفيذ الإجراءات التحليلية، وهي:- (أبو سمهدانة، ٢٠٠٦)

الخطوة الأولى- تتمثل بالإعداد والتمهيد للمراجعة التحليلية حيث تتطلب هذه الخطوة من المحاسب القانوني القيام بالإجراءات التالية:

١. دراسة الأحوال الاقتصادية وأحوال الصناعة التي تعمل المنشأة في إطارها، وذلك للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة التدقيق.

٢. دراسة وفحص السياسات والممارسات الإدارية المطبقة بالمنشأة للتعرف على التقلبات التي طرأت عليها خلال فترة التدقيق.

الخطوة الثانية- تتمثل بتحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها:

لغايات تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية فغالباً ما يستعين المحاسب القانوني بعدة أساليب لتحليل البيانات موضوع التدقيق، وذلك لاكتشاف الأرصدة غير العادية بها (الأرصدة التي حدثت بها تغييرات غير متوقعة أو التي لم يحدث بها تغييرات كان من المتوقع ظهورها)، وتوفر هذه الأساليب إثباتاً إضافياً للمحاسب القانوني يتلخص بالآتي:- (أبو سمهدانة، ٢٠٠٦)

١. مدى معقولة أرصدة القوائم المالية (إجراءات جوهرية).

٢. مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى.

٣. مدى الخطر أو المخاطر التي تتعرض لها المنشأة أو قد تتعرض لها مستقبلاً.

الخطوة الثالثة- تبدأ هذه الخطوة بدراسة الأرصدة غير العادية لتحديد التغيرات التي يجب

إخضاعها للفحص:

حيثُ أن ما يهم المحاسب القانوني أثناء الفحص التحليلي هو التغيرات غير العادية، ولذلك فهو يقوم بفحصها لمعرفة أسبابها وتحديد ما إذا كانت هذه التغيرات أو التقلبات جوهرية وتستحق إجراءات المعالجة ويقتضي إخضاعها أم لا، وتعتمد في ذلك على التقدير الشخصي للمحاسب القانوني مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب التالية:- (لطي، ٢٠٠٧)

١. مؤشرات الأهمية النسبية.

٢. توقعات المحاسب القانوني بخصوص نسبة التغير المتوقعة لأرصدة الحسابات.

٣. أثرُ التقلبات في الحسابات على الحسابات الأخرى التي يوجد بينهما علاقة ارتباط.

٤. أثر الظروف المحيطة بالمشروع على أرصدة الحسابات بالإضافة إلى الخبرة السابقة والكفاءة لدى المحاسب القانوني. (الشرعبي، ٢٠٠٤)

الخطوة الرابعة- فحص التقلبات غير العادية:

يتم فحص هذه التقلبات عن طريق مناقشة المسؤولين بالمشأة عن أسباب هذه التقلبات مع عدم الاكتفاء بهذه المناقشات، والعمل للحصول على دليل إثبات إضافي يدعم هذه الاستفسارات، وعند تقويم الإثبات الناتج من المراجعة التحليلية، فإنه يمكن الاسترشاد بالاعتبارات التالية:- (الرباعي، ٢٠٠٦)

١. دقة الأساليب الفنية المطبقة في المنشأة موضوع التدقيق.

٢. طبيعة وكفاءة اختبارات التدقيق الأخرى، والتي تتألف من اختبارات مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية الموضوعية، واختبارات تفاصيل العمليات والأرصدة. فإذا كانت اختبارات التدقيق الأخرى على درجة عالية من الكفاءة ولم تكشف عن وجود أخطاء غير عادية، فإنه يمكن الحكم على الإثبات المتحصل عليه من أسباب المراجعة التحليلية بأنه معقول والعكس صحيح. (عبدالوهاب، ٢٠٠٩)

الخطوة الخامسة- توثيق إجراءات المراجعة التحليلية:

إجراء التحليلات المالية باستخدام النسب المالية التي تربط بين عنصرين والتحليلات الأفقية (تحليل الاتجاه)، ثم إجراء التحليلات الإحصائية لإثبات صحة عمليات التحليل السابقة، ومن ثم استخدام المؤشرات وإظهار الفوارق لمعالجتها أو عمل تقرير بها. (أبوسمهدانة، ٢٠٠٦)

تري الباحثة أن إعداد وتمهيد المراجعة التحليلية وتحليل البيانات لاكتشاف الأرصدة غير العادية ودراساتها لتحديد التغيرات التي يجب إخضاعها للفحص وخاصة التقلبات غير العادية ومناقشة المسؤولين عن أسباب هذه التقلبات تؤدي إلى الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة بإجراءات التدقيق، كما تساعد المحاسب القانوني على تكوين الاستنتاج حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المحاسب القانوني للمنشأة، بالإضافة إلى أن هذه الخطوات تساعد المحاسب القانوني على اكتشاف الأخطاء والمخالفات التي يتعذر اكتشافها باستخدام إجراءات التدقيق الأخرى إلى جانب تزويد المحاسب القانوني بدليل جوهري على مدى معقولية الأرصدة، ثم إن استخدامها يؤدي بلا شك إلى تخفيض تكاليف التدقيق إلى أدنى حد ممكن، مما يجعل عملية التدقيق سهلة وميسورة على كل من المحاسب القانوني والعميل الخاضع لعملية التدقيق.

٢-١-٧ متطلبات المراجعة التحليلية:

عند وضع وأداء الإجراءات التحليلية الجوهرية سواء لوحدها أو مع اختبارات التفاصيل باعتبارها إجراءات جوهرية، يجب على المحاسب القانوني ما يلي:- (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠١٠)

أ-تحديد ملائمة الإجراءات التحليلية الجوهرية المحددة لعمليات تأكيد معينة، آخذاً بعين الاعتبار المخاطر المقيمة للخطأ الجوهري واختبارات التفاصيل إن وجدت لعمليات التأكيد هذه.

ب-تقييم موثوقية البيانات التي يضع من خلالها المحاسب القانوني توقعات القيم أو النسب المسجلة، آخذاً بعين الاعتبار المصدر وقابلية المقارنة وطبيعة وملائمة المعلومات المتوافرة والرقابة على العملية.

ج-وضع توقعات للقيم أو النسب المسجلة وتقييم ما إذا كانت التوقعات ذات دقة متناهية لتحديد الخطأ الذي يتسبب وحده أو عند جمعه مع الأخطاء الأخرى، بوجود بيان خاطئ جوهري في البيانات المالية.

د-تحديد قيمة أي فرق في القيم المسجلة عن القيم المتوقعة المقبولة دون المزيد من التحقق.

ترى الباحثة أنه يجب الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في التحليل، والتي أدخلت التحليلات الإحصائية؛ مثل الأوساط الحسابية وتحليل الانحدار والانحدار المتعدد الذي سبق ذكره على اعتبار أن أدوات التحليل التقليدية لم تعد تفي بكامل الأغراض أو الأهداف، بل لابد من توفر بعض التحليلات الإحصائية التي تزيد من إمكانية التنبؤ ببعض الحسابات بارتباطها بالحسابات الأخرى، وبوصول المحاسب القانوني للنتائج الإيجابية من كل تلك الإجراءات يكون قد عمل وبصورة فاعلة على تضيق فجوة التوقعات، وإكساب القوائم المالية والمعلومات التي تنشأ عنها ثقة مستخدمي القوائم المالية.

المبحث الثاني

فجوة التوقعات

١-٢-٢ تمهيد

٢-٢-٢ مفهوم فجوة التوقعات

٣-٢-٢ سيكولوجية فجوة التوقعات

٤-٢-٢ أنواع فجوة التوقعات

٥-٢-٢ العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق

٦-٢-٢ سبل تضيق فجوة التوقعات في التدقيق

المبحث الثاني

فجوة التوقعات

٢-٢-١ تمهيد:

بعد الانهيارات المالية والاقتصادية التي تعرضت لها العديد من كُبريات الشركات في العالم، تعرضت مهنة التدقيق للعديد من الانتقادات حيث أشارت إليها أصابع الاتهام، وبذلك أصبحت المهنة وما تقدمه من خدمات مثار جدل وأثير حولها العديد من التساؤلات من حيث جدواها ومنفعتاتها، إذ أصبح المجتمع ينظر إلى مهنة التدقيق على أنها عاجزة عن القيام بدورها الأساسي في خدمة المجتمع وتلبية احتياجاته ومقابلة توقعاته، كما ويعتقد البعض أنّ مهنة التدقيق قد تغاضت عن الكثير من مسؤولياتها وتهربت من واجباتها تفادياً لتحمل المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقها. ولهذا فقد تعرضت إلى المزيد من المطالبات من خلال مقاضاة المحاسبين القانونيين بتعويضات من قبل مستخدمي القوائم المالية الذين اعتمدوا على آراء المحاسبين القانونيين في اتخاذ قراراتهم، مما عرض أموالهم ومدخراتهم للمخاطر والضياع بسبب العجز عن كشف الغش وسوء إدارة الشركات وتلاعبها. (Sikka et al, 1998)

ولهذا فقد قامت المهنة نفسها بقيادة الطريق نحو تجسير وتضييق وسد الفجوات الحادثة بين المحاسبين القانونيين وبين مستخدمي القوائم المالية، وهي ما تسمى بفجوة التوقعات Expectation Gap، وذلك من خلال إصدار العديد من معايير التدقيق التي تحدد مسؤولية المحاسب القانوني المتعلقة بالاحتيال في عملية تدقيق البيانات، ومسؤوليته عن اكتشافه الخطأ والغش والتقرير عنها.

٢-٢-٢ مفهوم فجوة التوقعات:

أشارت جميع الدراسات التي تناولت مفهوم فجوة التوقعات إلى أن أول ظهور لمصطلح فجوة التوقعات Expectation Gap كان في أمريكا في العام ١٩٧٤، ومن صياغة اللجنة التي شكلها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والتي عُرفت باسم (لجنة كوهين Cohen)، والتي كُلفت بدراسة مسؤوليات المحاسبين القانونيين، وما إذا كانت توجد فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المحاسب القانوني وبين ما يرى أنه يمكن للمحاسب القانوني أن يقوم به بمعقولية لمقابلة تلك التوقعات، وخلصت اللجنة إلى وجود فجوة توقعات في التدقيق يعود سببها إلى أن المستخدمين لتقارير المحاسبين القانونيين يتوقعون منهم أن يتغلغلوا داخل أنشطة وعمليات المنشأة وأن يعدوا التقارير الدورية عن أداء الإدارة وأن يكتشفوا الأعمال والعمليات والتصرفات غير القانونية التي تقتربها الإدارة والاختلالات، وإنَّ عدم تلبية المحاسبين القانونيين لتوقعات المستخدمين في تلك الأوجه أدى إلى ظهور فجوة التوقعات، ولهذا فقد أوصت اللجنة المذكورة في تقريرها الأولي عام ١٩٧٨ بضرورة العمل على إزالة أو تضيق هذه الفجوة. (غالي، ٢٠٠٣)

كما أن مجلس معايير المحاسبة التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) أصدر مجموعة من معايير التدقيق في عام ١٩٨٨ بهدف تقليص الفجوة القائمة، وقد ركزت تلك المعايير على زيادة دور المحاسب القانوني في اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية وتحسين الاتصال في بيئة التدقيق. (السقا وأبو الخير، ٢٠٠٢)

ولتحديد مفهوم فجوة التوقعات فقد ورد في العديد من الدراسات تعريفات متعددة ومختلفة تبعاً لاختلاف آراء وأهداف مُعْرِفيها، ولكن الباحثة ترى أنها جميعها مختلفة من حيث الشكل

ومتقاربة من حيث المضمون، ويمكن تلخيص هذه التعريفات لاستطلاع وجهات النظر تلك،
ومن أهمها:-

- عَرَفَ Woodliff and Monore في عام ١٩٩٤ فجوة التوقعات "على أنها الاختلافات أو الفروقات في المعتقدات بين المحاسبين القانونيين والمجتمع المالي بخصوص الواجبات والمسؤوليات المفروضة على المحاسبين القانونيين".
- أما Hojskov (1998) كان قد فسرها من جانب الأهمية النسبية، حيث عرّفها على "أنها قد تحدث فجوة التوقعات بسبب أن المحاسبين القانونيين يقيمون بأنفسهم عناصر القوائم المالية من حيث الأهمية النسبية للعنصر، الأمر الذي قد يختلف بدوره عن تقييم مستخدمي القوائم المالية للعناصر التي قد يعتبرونها ذات أهمية نسبية بالنسبة لهم".
- كما عَرَفَها (2001) Lowe et al على أنها "الاختلافات في فهم الدور الذي تقوم به مهنة التدقيق في بيئة الأعمال، ومفهوم الرأي العام عن الوظيفة الحالية التي تمارسها مهنة التدقيق".
- وعَرَفَ (2003) Shaikh and Taiha فجوة التوقعات "على أنها الفجوة بين مستويات الأداء المتوقع كما هو متصور من جانب المحاسبين القانونيين ومستخدمي القوائم المالية".
- أما (2003) Porter and Gowthorpe فقد عرفها بطريقة تبين العناصر الأساسية لتلك الفجوة، وهي:-
- فجوة المعقولة: ويُسميها البعض فجوة الجهل، وهي الفجوة التي تنشأ بين ما يتوقعه المجتمع المالي من المحاسبين القانونيين أن يحققوه وبين ما يتوقع المحاسبون القانونيون أنهم استطاعوا أو يستطيعون إنجازه بشكل معقول.

• فجوة الأداء: وهي الفجوة بين ما يتوقعه المجتمع من المحاسبين القانونيين من إنجاز عملهم بشكل معقول وبين ما يتصور المحاسبون القانونيون إنجازه، وهنا يمكن تقسيم فجوة الأداء إلى قسمين هما:-

- فجوة نقص المعايير: وهي الفجوة بين الواجبات والمسؤوليات التي من المتوقع أن ينجزها المحاسب القانوني بشكل معقول، وبين واجبات المحاسب القانوني ومسؤولياته الحالية كما عرضتها معايير التدقيق.

- فجوة نقص الأداء: وهي الفجوة بين معايير الأداء المتوقعة لواجبات المحاسبين القانونيين ومسؤولياتهم الحالية وبين أداء المحاسبين القانونيين كما يتصوره المجتمع.

وبهذه العناصر ترى الباحثة أن هذا التعريف قد حدّد الملامح الرئيسية أو الجوهرية لمكونات فجوة التوقعات، وبين من تحليل هذه المكونات أنواع فجوة التوقعات والتي تركز عليها متغيرات هذه الدراسة.

وعلى صعيد الدراسات العربية فقد تناول تعريف فجوة التوقعات عدد من الدراسات والكتاب، وكانت تعريفاتهم منسجمة مع التعريفات الأجنبية أو معتمدة عليها ومنها ما أتى به السقا وأبو الخير (٢٠٠٢) على "أنها الفرق بين ما يقوم به المحاسبون القانونيون وبين ما ينبغي أو يتوقع أن يقوم به المحاسبون القانونيون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم وعلى أساس معايير التدقيق المتعارف عليها، مع ضرورة تحقيق الانسجام بين معايير التدقيق وأداء المحاسبين القانونيين وتوقعات المجتمع لأداء المحاسبين القانونيين".

وفي دراسة أجريت في مصر من قبل الباحث درويش (٢٠٠٤) لاختبار الآثار الإيجابية للمعيار الأمريكي رقم (SAS 99) في تضيق فجوة التوقعات وذلك في العام ٢٠٠٤، حيث

أشارت هذه الدراسة إلى أنَّ فجوة التوقعات تشير عموماً إلى التباين بين ما يقوم به المحاسبون القانونيون وبين ما يجب أو يتوقع أن يقوم به هؤلاء المحاسبين القانونيين، وفقاً لتوقعات المجتمع منهم وعلى أساس معايير التدقيق المهنية المقررة ذات الاختصاص.

كما أظهرت دراسة في العراق قام بها محمد وصالح (٢٠٠٥) تعرف فيها فجوة التوقعات على "أنها الفجوة التي تحدث نتيجة الاختلاف بين توقعات مستخدمي التقارير المالية الذين لا يشكون في التقارير المالية التي يقوم المحاسب القانوني بإعدادها، وبين طبيعة مهمة المحاسب القانوني التي تكون ملازمه للمسؤولية المفوضة له عن طريق مجموعة من معايير التدقيق وقانون المهنة". (محمد وصالح، ٢٠٠٥)

تستنتج الباحثة من التعريفات السابقة أنَّ تعبير فجوة التوقعات في التدقيق أصبح معروفاً لمستخدمي القوائم المالية ولكنه غير محدد بشكل واضح، حيثُ يستخدمه البعض للإشارة إلى التباين في فهم نطاق واجبات ومسؤوليات المحاسبين القانونيين بين المحاسبين القانونيين ومستخدمي التقارير المالية، كما يستخدمه البعض للإشارة إلى اختلاف الأداء المهني للتدقيق عن الأداء المتوقع تحقيقه، بالإضافة إلى أنَّ هناك من يستخدمه للإشارة إلى الاختلاف في فهم أهداف التدقيق بين المحاسبين القانونيين ومستخدمي التقارير المالية، وقد حدّد بعض الكتاب (Dunn et al (1998 أسباب الغموض في فهم الفجوة في سببين رئيسين:-

- يفترض الجمهور أن المحاسبين القانونيين في موقع يتيح لهم معرفة وتحديد قدرة الشركة على الاستمرار وعدم وجود فشل مالي على المدى القصير على الأقل، وبذلك يمكنهم تقديم نصائحهم وإرشاداتهم حول أي عمل أو اتجاه مريب بمستقبل الشركة أو جهاز إنذار حول احتمالات فشل استمرار الشركة موضوع التدقيق.

وبالمقابل فإن المحاسبين القانونيين يدركون بأن الجمهور لا يفرق بوضوح بين ما يسمى فشل الإدارة Business Failure وبين فشل عملية التدقيق Audit Failure، حيث أن فشل الإدارة يحدث نتيجة عدة عوامل من بينها ضعف الإدارة، والمنافسة الشديدة، وعدم قدرة الإدارة على التوقع السليم وغيرها من العوامل، أما فشل عملية التدقيق فيحدث نتيجة عدم تقيد المحاسبين القانونيين بمعايير التدقيق المطلوبة.

- أما السبب الثاني فهو أن الجمهور يفترض بأن المحاسبين القانونيين في موقع يتيح لهم القدرة على الكشف عن عمليات الغش والتزوير والتصرفات غير القانونية الأخرى التي تمارسها إدارة الشركة موضوع التدقيق. (Dunn et al, 1998)

وبالمقابل فإن المحاسبين القانونيين يرفضون هذا الافتراض مبررين ذلك بأن مسؤوليتهم تتعلق فقط ببذل العناية المهنية الكافية وإبداء الرأي الفني المحايد حول القوائم المالية للشركة موضوع التدقيق.

تجدر الإشارة إلى أن هناك اقتراحات عديدة حول مدى فهم وإدراك مستخدمي تقارير المحاسبين القانونيين وبشكل عام طبيعة وأهداف عملية التدقيق بالإضافة إلى مدى مسؤوليات وواجبات المحاسبين القانونيين، وقد أشار الكتاب (Dunn et al (1998 إلى أن عملية استطلاع تمت في العام ١٩٧٠ بينت بأن المستثمرين يعتقدون بأن المحاسب القانوني يجب أن يضمن دقة القوائم المالية، كما بينت أن بعض هؤلاء المستثمرين يتوقعون من المحاسب القانوني تزويدهم بنصائح حول بعض الأمور المحاسبية وغير المحاسبية.

ترى الباحثة أن هذا الاعتقاد الخاطئ يؤثر بلا شك على مستخدمي التقارير المالية والذين يمكن أن يستثمروا مبالغ كبيرة بالاعتماد على هذه التقارير، كما أنها تؤثر على المحاسبين

القانونيين أنفسهم، حيثُ تتأثر مصداقيتهم والثقة بهم عندما يظهروا بأنهم غير قادرين على إشباع التوقعات المختلفة لهؤلاء المستخدمين. إذ أنه من المهم تحديد هذه الاختلافات والعمل على تلاشيها سواءً بتقديم معايير أكثر صراحةً أو عن طريق تثقيف وتعليم مستخدمو هذه التقارير.

٢-٢-٣ سيكولوجية فجوة التوقعات:

أدى استخدام نظرية السببية السيكلوجية Psychological Theory of Causal إلى ظهور النموذج الفكري والخصائص النوعية لفجوة التوقعات، وتفسير ذلك هو أن أي خطأ يرتكبه شخص مهني يعود إلى خطأ في الحكم أو سوء في التقدير أو إلى أسباب خارجية أو خارجة عن السيطرة، وعند الحكم على المسؤولية عن هذا الخطأ يجب أن تأخذ هذه المجموعات من المعلومات بعين الاعتبار عند التقرير حول مدى لوم الشخص المهني، وهذه الاعتبارات هي: (الخسارة والعمرى، ٢٠٠١)

١. الإجماع Consensus: وهو أمر يتعلق بمدى مطابقة الفعل (الخطأ) الذي قام به الشخص مع أفعال الآخرين يقعون في نفس الظروف، فإذا ما أظهر المحاسب القانوني مستوى عالٍ من التناسق والتوافق مع المعايير المهنية، فإنّ هذا دليل على أنّ الخطأ قد وقع نتيجة لظروف خارجية وخارجة عن السيطرة.

٢. الاتساق Consistency: وهو يتعلق بالشخص نفسه حول نجاحه وفشله، فهو سيتحمل مسؤولية أكبر من حالة ما إذا كان قد وجه له اللوم على خطأ ارتكبه سابقاً فهذا يدل على تكرار الخطأ واستحقاق اللوم.

٣. التمييز Distinctiveness: ومؤداها أن الشخص الذي يعترف بصعوبة المهمة التي يقوم بها فإنه بطبيعة الحال يتحمل مسؤولية أقل بالنسبة للخطأ، ولهذا فمن المهم التمييز بين هذه المجموعات المختلفة، فإذا كان مستخدم القوائم المالية والتقارير المالية يعتمدون ويتفقدون إلى حد كبير على معلومات الإجماع، فإن مشكلة فجوة التوقعات يتم حلها عن طريق تعديل معايير التدقيق، أما إذا كانت العناصر الأخرى أكثر أهمية فإن هناك المزيد من الجهد والعمل الذي يجب القيام به، ليتمكن المستخدمون من قياس نسب النجاح السابقة أو درجة الصعوبة المرتبطة بكل جانب من جوانب عملية التدقيق. (الخسارة والعمرى، ٢٠٠١)

ترى الباحثة أن الاعتماد على سيكولوجية فجوة التوقعات في تحديد مسؤولية المحاسب القانوني عند حدوث خطأ أو عند لوم الشخص المهني قد يكون مبرراً للمحاسب القانوني بعدم بذل العناية المهنية اللازمة والمطلوبة لأداء عمله المهني بحجة سيكولوجية فجوة التوقعات، وإن الخطأ الذي وقع به مبرراً للتشابه مع أفعال الآخرين وبنفس الظروف وأنه قد وقع نتيجة ظروف خارجة عن السيطرة، ويجب هنا تحديد الأهمية النسبية للخطأ ومدى تأثيره على البيانات المالية ومستخدمي القوائم المالية لتحديد درجة مسؤولية المحاسب القانوني.

أما قيام المجتمع المالي بتتبع سيرة المحاسب القانوني السابق لتحديد نجاحه أو فشله ودرجة الصعوبة المرتبطة بكل جانب من جوانب عملية التدقيق لتحديد مسؤولية المحاسب القانوني فهو أمر غير منطقي لتحديد مستوى لومه على الخطأ، حيث لا بد من المحاسب القانوني بذل العناية المهنية اللازمة عند إجراء عملية التدقيق واختيار العينات وإعداد القوائم المالية وعدم إفساح المجال لما يسمى بسيكولوجية فجوة التوقعات في هذا المجال، كما أن اعتراف المحاسب القانوني بصعوبة المهمة المؤكدة إليه تتطلب منه الاعتذار عنها حتى لا

تكون حجة له لتبرير أخطائه وتصنيفه ضمن مجموعات الأشخاص الذين يعترفون بصعوبة المهمة وعدم محاسبته.

ومن هنا ترى الباحثة بأنه لابد من تعديل معايير التدقيق الدولية بما يتناسب مع بذل الجهد في العمل والوصول إلى رأي فني حول صحة القوائم المالية، والذي بدوره يقلص من فجوة التوقعات بين المحاسب القانوني والمجتمع المالي.

٢-٢-٤ أنواع فجوة التوقعات:

تتعدد فجوة التوقعات في التدقيق وتأتي على صور مختلفة نظراً لتعدد الجهات التي تستخدم البيانات والقوائم المالية، فهناك فئة (السياسيين، المنظمين، الأكاديميين) وهناك فئة الجمهور العام من مستخدمي القوائم المالية.

وإذا كانت فجوة التوقعات تُستخدم لوصف الاختلاف والتباين بين مستخدمي القوائم المالية وما يفعله المحاسبون القانونيون ويتوقع منهم، فإنّ هذا التباين يمكن تقسيمه إلى ثلاث مستويات على النحو التالي:- (غالي، ٢٠٠٣)

المستوى الأول: ويمثل التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمحاسب القانوني بخصوص المسؤوليات التي يجب أن تنفذ بواسطة المحاسب القانوني، ويُطلق عليه Latitude Gap.

المستوى الثاني: ويمثل التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمحاسب القانوني بخصوص المسؤوليات الحالية للمحاسب القانوني، ويُطلق عليه Belief Gap.

المستوى الثالث: ويمثل التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمحاسب القانوني بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ التدقيق، ويُطلق عليه Reasonableness Gap.

وتتفق الكثير من الدراسات في مجال التدقيق على أن فجوة التوقعات ليست مجرد فجوة بسيطة بين مجموعتين من وجهتي النظر عن دور وأداء عملية التدقيق، وإنما يمكن توضيحها من خلال تحديد مكوناتها.

تتوافق هذه التقسيمات مع نتائج الدراسة التحليلية التي قام بها Porter and Gowthorp في عام ٢٠٠٣ حول فجوة التوقعات في التدقيق، حيثُ تبين من هذا التحليل أن المكونات الرئيسية لفجوة التوقعات هي: فجوة المعقولة "Reasonableness Gap"، وفجوة الأداء "Performance Gap"، ويمكن توضيح هذين النوعين بما يلي:-

١. فجوة المعقولة Reasonableness Gap:

وهي تمثل الفرق بين ما يتوقعه المجتمع من المحاسب القانوني إنجازه، وبين ما يستطيع المحاسب القانوني أدائه بصورة معقولة، وبهذا فإن فجوة المعقولة تنشأ نتيجة لمغالاة المجتمع في توقعاته. إما بسبب عدم إلمامه بطبيعة التدقيق ومحدداته أو بسبب رغبته في الحصول على أقصى ما يمكن من المحاسبين القانونيين مقابل ما يدفعه لخدماتهم، وبعبارة أخرى تنشأ فجوة المعقولة عندما يريد المجتمع تعظيم منفعته على حساب مهنة التدقيق. (هند، ٢٠٠٧)

لقد تناولت عدة دراسات فجوة التوقعات في التدقيق، وعرفت بها بهذا المفهوم (المعقولة) وسوف نورد بعضاً منها حسب التسلسل الزمني لحدوثها:

- عرف كل من Chandler and Edwards في عام ١٩٩٦ فجوة التوقعات "بأنها تتمثل بالتباين بين ما يتوقعه المجتمع من عملية التدقيق وما تقدمه مهنة التدقيق فعلاً للمجتمع". (Chandler and Edwards, 1996)

- كما قام Lowe et al في عام ٢٠٠١ بدراسة فجوة التوقعات في التدقيق "حيث تناول التباين في التوقعات بين ما يتطلع إليه رجال القضاء باعتبارهم من مستخدمي القوائم المالية من مهنة التدقيق، وبين ما يقوم به المحاسبون القانونيون طبقاً لإدراكهم لمفهوم مهنة التدقيق". وبالعودة إلى الوراء نجد أن هذه التعريفات السالفة الذكر تتسجم تماماً مع دراسات سابقة ومنها:-

- دراسة قام بها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) سُميت فيما بعد بدراسة كوهين، حيث أشارت في تقريرها الصادر عام ١٩٧٨ إلى أن فجوة التوقعات في التدقيق توجد بسبب التباين بين ما يتوقعه جمهور مستخدمي القوائم المالية أو يحتاجه وبين ما يمكن أو ينبغي أن يقدمه المحاسب القانوني. (AICPA, 2003)

- كما توصلت دراسة قام بها Zeune إلى أن رفض المحاسبين القانونيين لقبول مسؤولية اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، أدى إلى حدوث فجوة في التوقعات بين مهنة التدقيق ومستخدمي القوائم المالية، وأوصى بإمكانية تضيق هذه الفجوة عن طريق قبول المحاسبين القانونيين مزيداً من المسؤولية الإيجابية في البحث عن أسباب التلاعب والغش في القوائم المالية. (Zeune, 1997)

ونتيجةً لتزايد الانتقادات الموجهة إلى مهنة التدقيق لعدم قدرتها على تحذير المستثمرين من الفشل المحتمل لبعض الشركات، قام مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي مرة أخرى بتشكيل لجنة لإعادة صياغة المعايير المهنية للتدقيق في ضوء المستجدات والمتغيرات البيئية سُميت لجنة Anderson.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى أن المجتمع يتوقع من المحاسب القانوني أن يكتشف الغش والأخطاء في القوائم المالية التي يقوم بتدقيقها، وأن تقوم هذه القوائم بتحذير المستثمرين بصورة مبكرة عن احتمال فشل المشروع أو تأكيد استمراره في نشاطه، وطالبت اللجنة بتطبيق مدخل جديد للمعايير المهنية التي تحكم أداء المحاسبين القانونيين لتضييق فجوة التوقعات وزيادة الثقة في عمل المحاسبين القانونيين. (AICPA, 2002)

وفي عام ١٩٨٧ قام نفس المجمع بتشكيل لجنة أخرى تسمى لجنة Treadway، لدراسة التقارير المالية المضللة وتحديد دور المحاسب القانوني المستقل في اكتشاف الغش أو التضليل في القوائم المالية التي تقوم بتدقيقها، ونتيجة لمجهودات مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، قام مجلس معايير التدقيق بإصدار تسعة معايير تدقيق جديدة ترتب عليها ما يلي:- (AICPA, 2003)

(١) ضرورة تصميم برنامج تدقيق ليؤكد بصورة معقولة أن الأخطاء الجوهرية والغش في القوائم المالية تحت التدقيق يتم اكتشافها.

(٢) مسؤولية المحاسب القانوني عن اكتشاف التصرفات غير القانونية للشركات التي يقوم بتدقيق قوائمها المالية بهدف إبداء الرأي عنها.

(٣) إعادة النظر في صياغة التقرير النموذجي للمحاسب القانوني.

(٤) ضرورة قيام المحاسب القانوني بتعديل رأيه عن القوائم المالية إذا توافر لديه أدلة قوية وشكوك جوهرية، تتعلق بقدرة المنشأة التي يدقق قوائمها المالية على الاستمرار في مزاولة النشاط.

ولم يقتصر الاهتمام بفجوة التوقعات على الهيئات والمجمعات الأمريكية والبريطانية بل تعداها إلى كل من كندا وأستراليا، فقد صدرت عن لجنة Adams المنبثقة عن مجمع المحاسبين القانونيين الكندي عام ١٩٨٧ تقارير عن وجود فجوة توقعات بين الجمهور وما يؤديه المحاسبون القانونيون، وأصدرت لجنة Macdonald عام ١٩٩٨ المنبثقة عن المجلس نفسه تقريراً بينت فيه أن أسباب فجوة التوقعات هي عدم الإلمام الكافي من جانب المحاسبين القانونيين بتوقعات المجتمع من عمليات التدقيق التي يقومون بها. (Laidler and Robson, 2005)

٢. فجوة الأداء Performance Gap:

وهي تمثل الفرق بين ما يراه المجتمع من مدى قدرة المحاسبين القانونيين على القيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم بدرجة معقولة وبين ما يؤديه المحاسبون القانونيون فعلاً. وقد أشار البعض إلى أن فجوة الأداء تتمثل في قصور الأداء الفعلي للمحاسبين القانونيين سواء عند تخطيط برامج التدقيق أو عند تنفيذها، كجمع الأدلة اللازمة لإبداء الرأي عن مدى تمثيل القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي والنتائج الفعلية لنشاط المنشأة عما يتوقعه المجتمع. (هند، ٢٠٠٧)

وقد عرّف Porter and Gowthorpe (2003) فجوة الأداء إلى سببين هما:-

(١) فجوة عدم الكفاية أو القصور في معايير التدقيق والقواعد المنظمة للمهنة في تحديد مهام

وأداء المحاسبين القانونيين بما يعكس توقعات المجتمع من مهنة التدقيق Deficient

Standards.

٢) فجوة عدم الكفاية أو القصور في الأداء الفعلي للمحاسبين القانونيين Deficient

Performance بالرغم من توافر معايير التدقيق التي تتطلب من المحاسبين القانونيين

القيام بمهامهم بالأسلوب الذي يرقى إلى تحقيق توقعات المجتمع منهم.

ولمزيد من التوضيح لهذين المفهومين فإن الباحثة ترى تفصيلهما لأهميتهما:-

أولاً:- عدم كفاية معايير التدقيق Deficient Standards:

يشير هذا السبب أو العامل إلى وجود فجوة التوقعات بسبب عدم كفاية معايير التدقيق

المتعلقة بتحديد هدف التدقيق ومسؤولية المحاسب القانوني، وتحديد وجمع أدلة الإثبات

وتصميم العينات على تمكين المحاسب القانوني من القيام بتقديم تأكيد قاطع على أن الأخطاء

والمخالفات والتحريفات الجوهرية في القوائم المالية سوف يتم اكتشافها. (البقي، ٢٠٠٧)

غير أن معيار التدقيق رقم (٥٩) قرر أن المحاسبين القانونيين غير مسؤولين عن التنبؤ

بالأحداث المستقبلية، مع أن هذا المعيار يتطلب من المحاسب القانوني تقييم ما إذا كان يوجد

شك جوهري فيما يتعلق بقدرة المنشأة على الاستمرار لفترة معقولة من الوقت لا تزيد عن

عام من تاريخ القوائم المالية محل التدقيق.

إلا أن المعيار نفسه لم يطلب من المحاسب القانوني أن يشير إلى الشك الجوهري في

تقريره، لأنه لا يعتبر المحاسب القانوني مسؤولاً عن التنبؤ بالظروف والأحداث المستقبلية.

(AICPA, 2002)

وفي دراسة لـ Abbott and Parker (2000)، أكد فيها على تأثير مشاكل مبدأ

الاستمرار على فجوة التوقعات يرجع إلى عدم وجود معايير تدقيق تحتم على المحاسب

القانوني تطبيق إجراءات للكشف عنه أو حماية المستثمرين من مشاكل فشل المنشآت وعدم استمرارها.

ثانياً: - عدم كفاية الأداء:

يشير هذا العنصر من عناصر الفجوة إلى الفرق الحاصل بين الأداء الفعلي للمحاسبين القانونيين وبين ما يجب عليهم أدائه، وفقاً للمهام والواجبات المحددة للمحاسبين القانونيين في قانون الهيئات المهنية والمعايير الدولية وهو ما يُسمى "بالعناية المهنية اللازمة"، وتُبنى على توقع مستخدمي القوائم المالية المنشورة قيام المحاسب القانوني الخارجي لهذه القوائم باكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية عند إبداء رأيه فيها، بينما يرى أصحاب المهنة ومعدو معايير التدقيق الدولية بأنَّ اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية والتقرير عنها ليس الهدف الأساسي للتدقيق، الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى تجميع أدلة تساعد في إبداء الرأي عن مدى عدالة القوائم المالية في تمثيل المركز المالي للمنشأة ونتائج نشاطها عن الفترة المحاسبية المعدة عنها هذه القوائم. (Sikka et al,1998)

وفي دراسة قام بها (Sweeny 1997)، لتحديد توقعات مستخدمي القوائم المالية حول إسهام المحاسبين القانونيين في جودة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم، فقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلافات بين توقعات مجتمع مستخدمي القوائم المالية والمحاسبين القانونيين، خاصةً فيما يتعلق بدقة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية وتقييم أداء الشركة والأساليب التي تؤكد قيام المحاسب القانوني ببذل العناية المهنية اللازمة.

هذا وقد أجمعت جميع الدراسات التي كانت قد توصلت إلى نفس النتائج تقريباً على أنَّ مجتمع مستخدمي القوائم المالية يعتبرون أنَّ المحاسبين القانونيين مسؤولين مسؤوليةً كاملةً

عن اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية للإدارة، كما أوصت بأن يقبل المحاسبون القانونيون مزيداً من المسؤولية الاجتماعية تجاه البحث عنه واكتشاف التلاعب والغش في القوائم المالية والتقرير عن أي مخالفات جوهرية خرجت عن إطار المعايير والقوانين المرعية. (Zeune, 1997)

ترى الباحثة بأن عملية التدقيق لا تستطيع أن تقدم تأكيدات تامة وكاملة بأن البيانات المالية للشركات خالية من الأخطاء وذلك لتعدد وتشعب أسباب وظروف حدوث تلك الأخطاء، وإن ما هو مطلوب من المحاسب القانوني بناءً على معايير التدقيق الدولية هو حصول المحاسب القانوني على إثباتات كافية وملائمة لتكوين رأيه حول البيانات المالية بطريقة معقولة وليس بالدقة المتناهية والكاملة لاعتماده على أسلوب العينات، وإن رأيه الفني المحايد بأن الشركة قامت بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأن بياناتها تخلو من الأخطاء الجوهرية وتمثل للواقع بعدالة، وبالتالي تشكلت لديه القناعة بما أظهره في تقريره في ضوء العينة التي فحصها ودققها، وهو بذلك لا يعطي ضمانات كاملة عن عدم وجود أخطاء أو مخالفات، وهذا معروف وواضح بالنسبة للمحاسب القانوني وغير معروف وواضح بالنسبة للمستفيدين ومستخدمي البيانات المالية، وبالتالي فإن مستوى ونوعية الأداء الذي يقدمه المحاسب القانوني بنظرهم أقل من المستوى المتوقع منهم مما أدى إلى وجود فجوة المعقولة والأداء، ولا يمكن هنا اعتبار المحاسب القانوني مسؤولاً مسؤولية كاملة عن البيانات المالية وصحتها ولكن عليه أن يبذل العناية المهنية الكافية للخروج بتأكيدات وأدلة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

٢-٢-٥ العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في عملية التدقيق:

اختلفت المبررات التي أُعطيت لأسباب وجود أو حدوث فجوة التوقعات في أعمال التدقيق باختلاف وجهات نظر واضعي تلك الأسباب، فهناك من يرجعها إلى مستخدمي القوائم المالية ومنهم من يرجعها للمحاسبين القانونيين أنفسهم، وهناك من يرى أن كلا الطرفين يُعد مسؤولاً، وبالنظر إلى مكونات فجوة التوقعات نجد أن السبب الأخير كان محدوداً في نطاقه، حيث لم يدرس كافة عناصر فجوة التوقعات على سبيل المثال استقلالية المحاسب القانوني والضغوطات التي قد يتعرض لها كأحد الأسباب الممكنة لحدوث تلك الفجوة. (غالي، ٢٠٠٣)

وعلى العموم فإن هناك أسباب وجيهة تتطوي على أكثر من سبب على قدر كبير من الأهمية، ومنها:-

١. الشك في استقلال وحياد المحاسب القانوني الخارجي:-

يجب أن يقتنع المجتمع المالي باستقلال المحاسب القانوني فالوجود الحقيقي لمهنة التدقيق يعتمد على هذا الاقتناع، فإذا شك المجتمع المالي في استقلال المحاسبين القانونيين فإن أرائهم لا تكون لها قيمة، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدمات المحاسبين القانونيين، ولكي يثق المجتمع المالي في استقلال المحاسبين القانونيين، فإنه يجب على هؤلاء تجنب جميع العلاقات والظروف التي تدعو إلى الشك في استقلالهم. (مصطفى، ٢٠٠٨)

٢. عدم التحديد الواضح لدور المحاسب القانوني ومسؤوليته في المجتمع:-

تنشأ الحاجة إلى خدمات التدقيق من تضارب المصالح في المنشأة Conflict of Incessant الأمر الذي يتطلب استقلال المحاسب القانوني وحياده وموضوعية تقاريره، كما

أن تعقيدات الحياة الاقتصادية والنظم المحاسبية في الوحدات الاقتصادية يتطلب توافر الكفاءة الفنية أو المعرفة المتخصصة في المحاسب القانوني.

أي أن الاستقلال والكفاءة المهنية هما أهم الصفات الواجب توافرها في المحاسب القانوني للقيام بعملية التدقيق، كما يشترط في مهنة التدقيق حتى تكون مهنة لها دور مؤثر في المجتمع المالي أن تتوفر فيها المتطلبات التالية:- (جربوع، ٢٠٠٧)

أ. المحافظة دائماً على الحياد واستقلال المحاسب القانوني الذي يزاول مهنة التدقيق.
ب. المعرفة المتخصصة للشخص الذي يزاول عملية التدقيق، وكذلك المهارة في تطبيق هذه المعرفة في الحالات المختلفة.

ج. قيام المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة والتدقيق بالإطلاع على مسؤولياتها لتنظيم متطلبات التعليم والتدريب، ووضع معايير لأداء العمل وميثاق شرف يحدد السلوك الواجب الالتزام به من جانب المحاسبين القانونيين.

٣. نقص الكفاءة المهنية للمحاسب القانوني:-

تعني الكفاءة المهنية المعرفة والإلمام الكافي والتخصصية في مجالات المحاسبة والتدقيق، والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والظروف المختلفة وكذلك السلوك الذي يكتسبه المحاسب القانوني من التعليم والتدريب الكافيين، ولهذا فإن الكفاءة المهنية أمر مفترض بديهياً في المحاسبين القانونيين وعلى الدوام. (مصطفى، ٢٠٠٨)

وقد أرجع عدد من الباحثين انخفاض جودة أداء المحاسبين القانونيين إلى عدد من العوامل نذكر منها:-

(١) المنافسة الشديدة بين المحاسبين القانونيين بهدف الاحتفاظ بعملائهم الحاليين وجذب عملاء جدد، ولهذا فإنَّ تلك المنافسة بين المحاسبين القانونيين تؤدي بلا شك إلى قبول تخفيض أتعابهم واستخدام بعض الأساليب التجارية دون الاهتمام بالنواحي المهنية وبمصالح الجمهور. (بديوي وشحاته، ٢٠٠٣)

(٢) عدم تمتع المحاسبين القانونيين بعناصر الكفاية المهنية والفنية اللازمة والمتمثلة بالعناية المهنية اللازمة والمعرفة والخبرة، فهناك تجاهل لواجبات المحاسبين القانونيين من قبل المحاسبين القانونيين أنفسهم، ويُعتبر المحاسب القانوني مقصراً عندما لا ينفذ بشكل مهني الواجبات التي تتفوق على منفعة تنفيذها، ولهذا يتوجب على مكاتب التدقيق الامتناع عن تنفيذ عملياتها بواسطة محاسبين قانونيين غير مؤهلين مهنيّاً ولا تتوفر لديهم الخبرة المناسبة لتنفيذ تلك العمليات. (لطي، ٢٠٠٥)

٤. الاتصال غير الفعّال في بيئة التدقيق:-

تشهد بيئة التدقيق اتصالات مستمرة من خلال قيام المحاسب القانوني بتوصيل المعلومات إلى عملاء التدقيق والأطراف الأخرى بمختلف الوسائل، إلا أن الدراسات الميدانية أثبتت أن مستخدمي خدمات التدقيق لا يتفهمون بصورة دائمة كل المعلومات التي يستقبلونها من المحاسب القانوني، وهذا النقص في الفهم والاستيعاب أو ما يمكن أن يطلق عليه فجوة الاتصال يمكن أن تعتبر جزءاً أو مسبباً لفجوة التوقعات. (مقلد، ٢٠٠٩)

٥. قصور معايير التدقيق:-

إنَّ من أهم أسباب حدوث واتساع فجوة التوقعات في التدقيق هو أنَّ المعايير الدولية للتدقيق لم تكن لتحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية من حيثُ زرع الثقة لديهم في ما يصدر عن المنشأة موضوع التدقيق من بيانات ومعلومات محاسبية مدققة، ولهذا فإنه يمكن القول بأنَّ

هناك ما يسمى بفجوة المعايير والتي يمكن تعريفها على أنها "الفرق بين ما يمكن أن يتوقع المحاسبون القانونيون تنفيذه بشكل معقول وبين المطلوب تنفيذه من قبل القانون وقواعد المهنة". (الحارس، ٢٠٠٩)

٦. قصور نظام الرقابة الذاتية في عملية التدقيق:-

يُقاس نجاح وفاعلية نظام الرقابة لمهنة التدقيق بمدى فهم المجتمع لهذا النظام وإدراكه لكيفية تطبيقه، وليس فقط بكيفية فهم المحاسبين القانونيين لهذا النظام وإدراكهم بكيفية تطبيقه. (مصطفى، ٢٠٠٨)

٧. قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع:-

يتمثل قصور التقارير المحاسبية في عجزها عن تحقيق بعض التوقعات لمستخدمي القوائم المالية؛ مثل تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار ومدى كفاية الإفصاح المحاسبي ومراقبة التنبؤات المالية واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية للشركة. (جربوع، ٢٠٠٧)

ترى الباحثة بأنَّ عدم الإفصاح والشفافية في التقارير المالية عن جميع النواحي والأحداث المهمة التي تؤثر في المركز المالي للشركة، والتي يتوقع مستخدمو القوائم المالية الإفصاح عنها يؤدي إلى اتساع فجوة التوقعات في التدقيق.

٨. التوقعات غير المعقولة لمستخدمي القوائم المالية:-

إنَّ من أهم أسباب حدوث فجوة التوقعات هو رغبة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على تأكيد مطلق من المحاسبين القانونيين بصحة تلك القوائم، إذ أنه من الصعوبة على المحاسب القانوني أن يوفر تأكيداً مطلقاً بصحة القوائم المالية، ويعود ذلك إلى ما ذكر في إحدى فقرات معايير التدقيق الدولية "إذ يعزز رأي المحاسب القانوني حول مصداقية

البيانات المالية ما يوفره من مستوى عالٍ من الثقة وليس مطلقاً، إذ أن الثقة المطلقة في التدقيق لا يمكن تحقيقها نتيجة عدة عوامل منها الاجتهاد، ومحددات النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية، وفي الحقيقة أن معظم الأدلة المتوفرة لدى المحاسب القانوني أدلة جميعها مقنعة وليست حاسمة بطبيعتها. (يعقوب والعزاوي، ٢٠٠٩)

ترى الباحثة عدم وجود اتفاق على مسببات فجوة التوقعات بشكل قاطع في معظم الدراسات وتختلف تلك المسببات من بيئة إلى أخرى، وحسب درجة تقدم المنظمات المهنية ودور التدقيق في المجتمع ودرجة استقلالية المحاسب القانوني ومسؤوليته عن اكتشاف الأخطاء والغش وتقييم استمرارية المنشأة ومدى وجود اتصال فعال في بيئة التدقيق، وأن توقعات الجمهور من المحاسب القانوني غير معقولة أي مبالغاً فيها، مما يجعل أداء المحاسب القانوني حتى لو كان معقولاً وفي حدود واجباته المحددة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها قاصراً عن الوصول إلى طموحات الجمهور، وفي هذه الحالة لا يمكن تحميل المحاسب القانوني مسؤولية هذه الفجوة وإنما يتطلب الأمر من الجمهور تخفيض سقف توقعاته منه.

ومن خلال استعراض الباحثة لأسباب فجوة التوقعات السابقة يمكن تصنيفها إلى:

أسباب خاصة بمهنة التدقيق:

- ١- الشك في استقلالية المحاسب القانوني.
- ٢- عدم التحديد الواضح لدور ومسؤولية المحاسب القانوني.
- ٣- انخفاض جودة الأداء المهني.
- ٤- الاتصال غير الفعال مع بيئة التدقيق.
- ٥- القصور في معايير التدقيق.

٦- اعتقاد مستخدمي القوائم المالية بأن تقرير المحاسب القانوني الإيجابي يضمن قدرة المنشأة على الاستمرار.

أسباب خاصة بالمستفيدين ومستخدمي القوائم المالية:

١- نقص الثقافة عن مهنة التدقيق لدى المستخدمين.

٢- طبيعة التغيير في توقعات المجتمع.

وبهذا فإن مستخدمي هذه القوائم سوف يصلوا إلى نتيجة مفادها بأن توقعاتهم لم يتم تحقيقها مما سيؤدي إلى ظهور فجوة التوقعات، وهم يتوقعون بذلك حدوث فشل أو تعثر مالي للمشروع أو خسائر استثمارية تعود على الشركة التي تم تدقيق حساباتها وخاصة تلك التي تم إصدار تقارير نظيفة من قبل المحاسب القانوني عليها، كما أن قيام المحاسب القانوني بإصدار تقارير نظيفة عن القوائم المالية للشركة تحت التدقيق وبعد فترة تصل الشركة إلى الإفلاس، فهذا فإن مستخدمي القوائم المالية سوف يدعون بأن المحاسب القانوني لم يحم ببذل العناية المهنية المطلوبة وفقاً لمعايير التدقيق المتعارف عليها (GAAP).

٢-٢-٦ سبل تضيق فجوة التوقعات في التدقيق:

أشارت العديد من الدراسات المتعلقة بفجوة التوقعات إلى العديد من الوسائل والطرق التي يمكن من خلالها إزالة أو تضيق فجوة التوقعات، وذلك للحد من آثارها السلبية على مهنة التدقيق والمجتمع، وبنفس الوقت فقد اتجهت هذه الدراسات إلى التسليم بأن إزالة أو تضيق فجوة التوقعات في التدقيق ينصب على إزالة الغموض لدى مستخدمي القوائم المالية حول تعريف التدقيق وأهدافه ومعايير، وإعطاء المحاسبين القانونيين دوراً ومسؤوليات أكبر

لتلبية توقعات المستخدمين من تقارير التدقيق، وخاصةً في مجالات اكتشاف الغش والأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية والتقرير عن مدى استمرارية الشركة.

ستعرض الباحثة بعض من المقترحات لبعض الكتاب والمهنيين التي من شأنها أن تساعد على تضيق فجوة التوقعات أو لإزالتها:-

١. تدعيم استقلال المحاسب القانوني الخارجي:

أهم العوامل التي تؤثر على استقلالية المحاسب القانوني هو تبعيته إلى الجهة التي لها صلاحية تعيينه وتحديد أتعابه وإقالته، ولهذا فإنه حرصاً على دعم استقلال المحاسب القانوني وحيادية تقاريره وزيادة ثقة الجمهور في تلك التقارير وتجنب المحاسب القانوني ممارسة ضغط الإدارة عليه للسير في مكاسبها والمحافظة على استقلاليته، فإن قانون الشركات في معظم البلدان قد نص على حق تعيين وتحديد أتعاب وعزل المحاسب القانوني بيد لجنة التدقيق بالشركة.

وقد أقرح في حالة عدم تجديد عقد العمل مع المحاسب القانوني أو في حالة عزله، أن يقدم المحاسب القانوني تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح أسباب عدم تجديد العقد أو العزل لإخلاء مسؤوليته، وضرورة أن يحصل المحاسب القانوني الجديد قبل قبول التعيين على شهادة من المنظمة المهنية بإخلاء مسؤولية المحاسب القانوني السابق. (جربوع، ٢٠٠٧)

٢. تدعيم دور المنظمات المهنية وهيمنتها على مهنة المحاسبة والتدقيق:

تقع على عاتق المنظمات المهنية مثل "جمعية المحاسبين القانونيين" وضع المعايير التي تنظم مهنة المحاسبة والتدقيق وتعمل على تطويرها وتحسين أدائها، وذلك لإمكانية فرض الرقابة الذاتية وزيادة جودة الأداء المهني في التدقيق وزيادة المساءلة المهنية للمحاسبين

القانونيين، مما ينتج عنه زيادة الثقة في عملهم على أن يتم الإعلام جيداً عن هذا الدور لجمهور المستفيدين من خدمات التدقيق.

يدعم وضع هذه المعايير الكفاءة المهنية والاستقلال، حيثُ لن يقبل المحاسب القانوني القيام بتنفيذ أية مهنة إلا إذا كان قادراً على تنفيذها بكفاءة عالية طبقاً لمعايير الأداء الموضوعية، والتي سيتم قياس أدائه عليها عن طريق برنامج لمراقبة الجودة في المنظمة المهنية، كما أن التزام كل من المحاسبين القانونيين والجهات المهنية بالمعايير المحددة للتدقيق والسلوك المهني، سوف يقلل من احتمال تغيير المحاسبين القانونيين بواسطة الإدارة والقضاء على ظاهرة تسوق الرأي Opinion Shopping مما يدعم استقلال المحاسب القانوني. (جربوع، ٢٠٠٧)

بالإضافة إلى ما سبق فإنَّ وضع برامج لمراقبة الجودة ونظام صارم للمساءلة بواسطة المنظمة المهنية، سوف يؤدي بلا شك إلى الارتقاء بمستوى جودة الأداء المهني إلى المستويات المتوقعة منهم ومن ثم رضا المستفيدين من الخدمات المؤداة بواسطة المحاسبين القانونيين، وبذلك تنقلص الفجوة إلى أدنى حد ممكن. (أحمد، ٢٠٠٧)

ترى الباحثة أن تفعيل دور المنظمة المهنية وتدعيم سلطاتها في توجيه وقيادة المهنة وفقاً للمعايير الموضوعية أمر ضروري لتضييق فجوة التوقعات، إلا أن على المنظمة أن تعمل على تحديد دور المحاسب القانوني وتحديد مسؤولياته وخصوصاً في مجال اكتشاف الغش والخطأ وكل ما يقع في مجال المحاسبة الإبداعية، وكذلك لا توجد مؤشرات على توقفها أو تعثر وضعها المالي.

٣. دراسة وتقييم توقعات المجتمع المالي وتلبية تلك التوقعات:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن لابد وأن يقبل المحاسب القانوني الدور الذي يتوقع منه أن يلعبه، وأن يتحمل مسؤوليات أكثر لتلبية توقعات المستفيدين من تقارير التدقيق فإذا كان من المتوقع أن يتحمل المحاسب القانوني مسؤولية اكتشاف الغش والخطأ، وأن يقرر عن مدى استمرارية الشركة فلا بد أن يتحمل المحاسب القانوني هذه المسؤوليات وأن تدخل في نطاق عمله وأن يؤخذ ذلك في الاعتبار ضمن معايير التدقيق. (Boynton and Kell, 2001)

ولعل أهم خطوة في هذا الاتجاه هي تحديد ماهية ونوع المستفيدين من التقارير المالية وتقارير المحاسب القانوني، والذين لهم الحق في تحديد مطالبهم واحتياجاتهم من هذه التقارير، بعد ذلك تبدأ خطوة أخرى وهي الدراسة التجريبية لتحديد مطالب واحتياجات هؤلاء المستفيدين وتوقعاتهم من التدقيق. (جربوع، ٢٠٠٧)

٤. زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المحاسب القانوني ومسؤولياته في المجتمع:

إن من أهم العوامل التي تؤثر على مساحة فجوة توقعات المستفيدين من القوائم المالية المدققة هي توعية هؤلاء المستخدمين وإبلاغهم عن دور المحاسب القانوني ومسؤولياته الحقيقية، وكذلك زيادة فاعلية الاتصال للتقارير المالية ولتقارير التدقيق، وتحسين الاتصال بين كل من المحاسب القانوني الخارجي والمحاسب القانوني الداخلي، على أن يكون هذا الاتصال عنصراً من عناصر خطة إستراتيجية لتطوير مهنة التدقيق والمحاسبة، وإلا لم يكن لهذا الاتصال إلا تأثيراً محدوداً جداً على تضيق فجوة التوقعات وتلبية احتياجات المستفيدين من خدماتها. (جربوع، ٢٠٠٧)

مما سبق تستنتج الباحثة أنه لا يمكن الفصل بين تلك الاتجاهات أو المقترحات الأربعة السابقة نظراً للتداخل الشديد فيما بينهما، ومن ثم يجب السير في كل هذه الاتجاهات معاً بحيث يمكن الوصول في نهاية المطاف إلى تضيق فجوة التوقعات إلى الحد الأدنى ما أمكن.

٥. رفع كفاءة المحاسبين القانونيين وتطوير أدائهم ومهاراتهم باستمرار:

يمكن أن يتم هذا الأمر على صعيدين هما: صعيد تعليم وتدريب المحاسبين القانونيين الجدد وإكسابهم المهارات الأساسية، وصعيد الممارسة العملية التي تأتي أثناء تنفيذ مهمات التدقيق. (لطي، ٢٠٠٦)

بالنسبة لمهمة تعليم وتدريب المحاسبين القانونيين الجدد فهذا يتطلب تطوير البرامج التعليمية على مستوى الجامعات أو المعاهد، بحيث تعمل على تأهيل المحاسبين القانونيين على شكل منهجي ومدرّس، بحيث يتضمن تزويدهم بالمهارات والمعلومات الأساسية التي تزيد من قدراتهم التحليلية والتفكير البناء والتعامل مع أفراد من ثقافات مختلفة مما يساعدهم على فهم البيئات المختلفة، والتعامل مع مشاكل العصر الذي يتسم بالعولمة أو (العالمية) والتعدّد والتشابك من ناحية، والاستفادة من التقدم التكنولوجي من ناحية أخرى، وبذلك يتم تعزيز مهارة وقدرة المحاسبين القانونيين على العمل بكل كفاءة وفاعلية واقتدار. (غالي، ٢٠٠٣)

أما على صعيد الممارسة العملية فيجب على الممارسين لمهنة التدقيق أن يعملوا على التعلم المستمر لضمان استمرار تطوير مهاراتهم وكفاءتهم، ومتابعة التطورات الحديثة والأحداث الاقتصادية أو القانونية المستجدة والتي لها علاقة مباشرة بعملهم، إذ أنه لم يعد

يكفي أن تقتصر معلومات المحاسب القانوني على الأساسيات التي تعلمها في المرحلة الجامعية الأولى، وإنما يجب أن يعمل باستمرار على تطوير أدائه وتحديث معلوماته.

ترى الباحثة أن تضيق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وبين المحاسبين القانونيين تأتي من خلال تصميم وتخطيط عملية التدقيق بشكل سليم واختيار وفرض نظام الرقابة الداخلية، وكذلك وضع التوصيات المناسبة لإدارة الشركة حول هذا النظام من أجل تحسين والتخلص من نقاط الضعف فيه. هذا بالإضافة إلى قيام المحاسب القانوني بالعمل على الحصول على الأدلة الكافية والملائمة من أجل إبداء رأيه الفني المحايد حول البيانات المالية، كما أن على المحاسب القانوني أن يقوم بالإفصاح الملائم عن الحقائق المالية إذا ما أراد تطبيق هذه الفجوة.

يعتبر الإفصاح عن الملاحظات والحقائق المالية من أهم الوسائل وأكثرها فاعلية في فهم مستخدمي هذه القوائم لمحتوياتها وبالتالي تضيق فجوة التوقعات، وعلى هذا الأساس فإن على المحاسب القانوني أن يتأكد من أن الشركة تحت التدقيق وقد قامت بالإفصاح عن جميع المعلومات الضرورية؛ مثل السياسة المحاسبية المتبعة والعمليات ذات العلاقة المشتركة والأحداث اللاحقة لتاريخ إعداد القوائم المالية مع وجود أحداث مستقبلية تؤثر على الحسابات والقوائم المالية، وكذلك التأكد من ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية وماهية المطلوبات المحملة.

المبحث الثالث

إستراتيجية المراجعة التحليلية وأثرها في فجوة التوقعات

٢-٣-١ تمهيد

٢-٣-٢ المراجعة التحليلية ومبدأ الاستمرارية

٢-٣-٣ أثر المراجعة التحليلية المقارنة في تقليص فجوة التوقعات

٢-٣-٤ أثر المراجعة التحليلية بالنسب المالية في تقليص فجوة التوقعات

٢-٣-٥ أثر المراجعة التحليلية الإحصائية في تقليص فجوة التوقعات

المبحث الثالث

إستراتيجية المراجعة التحليلية وأثرها في فجوة التوقعات

٢-٣-١ تمهيد:

إن المراجعة التحليلية وكما سبق توضيحها سابقاً تعزز من عملية التخطيط لعملية التدقيق، حيث تعتبر المراجعة التحليلية عنصراً هاماً في إكمال خطوات مرحلة التخطيط لعملية التدقيق، وبالتالي سوف نناقش في هذا المبحث أثر المراجعة التحليلية في مهنة تدقيق الحسابات على فجوة التوقعات في الأردن من خلال المحاور الآتية:-

٢-٣-٢ المحور الأول: المراجعة التحليلية ومبدأ الاستمرارية:

تُعد المراجعة التحليلية وليدة مبدأ الاستمرارية وتقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار في أنشطته التشغيلية في المستقبل، وحتى نستطيع تقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار فقد ألزمت معايير التدقيق الدولية المحاسب القانوني ببذل العناية المهنية اللازمة أثناء قيامه بتدقيق حسابات الشركات، والمعيار رقم (٥٧٠) المتعلق بتقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار أقر بمسؤولية المحاسب القانوني عن تقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار وتتبع هذه المسؤولية من خلال مجال عمل المحاسب القانوني وضمن عملية التخطيط التي وضعها ليمارس عملية التدقيق. (ذنيبات، ٢٠١٠)

وقد تم الإشارة إلى هذا الموضوع في معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) حيث تعتبر هذه المسؤولية من الأسباب التي أدت إلى توجيه الانتقاد لمهنة التدقيق والتي كان لها أثر في وجود

فجوة التوقعات، وذلك في حالة فشل الشركة دون أن يقوم المحاسب القانوني بإعطاء تحذيرات أو مؤشرات للمشاكل القائمة بالمنشأة محل التدقيق، كما أن هناك اعتقاد لدى غالبية مستخدمي القوائم المالية أن تقرير المحاسب القانوني الإيجابي يعطي ضمان على قدرة المنشأة محل التدقيق على الاستمرار، حيث يلاحظ أنه في حالة فشل المنشأة وإعطاء المحاسب القانوني تقريراً نظيفاً على القوائم المالية التي قام بتدقيقها، فإن المسؤولية تقع على المحاسب القانوني وعندها يتهم بالإهمال والتقصير حتى ولو كان الفشل نتيجة أحداث مفاجئة غير متوقعة حدثت بعد انتهاء عملية التدقيق.

ويشير المعيار (٥٧٠) أن على الإدارة تقويم استمرارية المنشأة باستخدام طرق التحليل المناسبة وذلك حسب ظروف المنشأة، وأن تقوم بعملية التقويم فيما يتعلق بالنتائج المستقبلية المتوقعة من العمليات والأحداث المحاطة. وكذلك يشير المعيار في الفقرة (٤) أن على المحاسب القانوني عند التخطيط لعملية التخطيط دراسة وفهم نشاط العمل، وعند إجراء عملية التدقيق أن يقوم بتقويم مدى مناسبة استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية عند إعداد بياناتها المالية وفيما إذا كانت هناك حالات عدم تأكد مادية تؤثر على استمرارية المنشأة وتحتاج إلى إفصاح في البيانات المالية، إن تقرير المحاسب القانوني النظيف لا يتضمن التنبؤ بأحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤثر على الاستمرارية، ولذلك فإن تقرير المحاسب القانوني النظيف والذي لا يشير إلى أمور تتعلق بالاستمرارية لا يعني ضمان استمرارية المنشأة، بالتالي فإن أثر ذلك في فجوة التوقعات يتوضح من خلال أن الالتزام بهذا المعيار يعمل على الحد أو تضيق فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين الخارجيين في التدقيق، وإن عدم الالتزام بمبدأ الاستمرارية وتقييم مدى قدرة المشروع على الاستمرار فإن فجوة التوقعات ستزداد بين الطرفين. (ذنيبات، ٢٠١٠)

ترى الباحثة أن المراجعة التحليلية التي يقوم بها المحاسب القانوني تعطيه إشارات ودلالات معينة توحى للمحاسب القانوني من خلال قيامه بعملية التدقيق بالتركيز على حسابات معينة أكثر من حسابات أخرى، وذلك كأن تكون صافي أرباح السنوات الأربع الأخيرة واضحة ومؤثرة وفي نهاية هذا العام أعطت مؤشر صافي خسارة ضخم وناتج عن العمليات التشغيلية، لذا فإن التركيز على أسباب التفاوت بين هذه الحسابات يجعل من عملية الاختلاس أكثر عرضة للاكتشاف، وبالتالي زيادة دقة عمل المحاسب القانوني وتخفيض عمليات الاختلاس والسرقة والتلاعب في الحسابات والغش وبذلك يؤدي إلى تقليص فجوة التوقعات.

٢-٣-٣ المحور الثاني: أثر المراجعة التحليلية المقارنة في تقليص فجوة

التوقعات:

تُعنى المراجعة التحليلية المقارنة بمقارنة بيانات العميل مع النشاط الذي يعمل فيه العميل، فلا يمكن تصور نشاط بيع المشتقات النفطية في جميع الشركات تحقق صافي أرباح ملحوظة في حين تحقق شركة العميل محل التدقيق خسائر متتالية، هذا الأمر يعطي مؤشر هام جداً لوجود عمليات اختلاس أو تلاعب مما يملئ على المحاسب القانوني البحث والتحري في الدفاتر والسجلات لاكتشاف السبب، وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من حالات الاختلاس والغش والسرقة، ويجعل حسابات الشركة المدققة أكثر موضوعية وخالية من الأخطاء والغش والاختلاس، وبالتالي فإن تقرير المحاسب القانوني سوف يكون أقرب ما يكون للواقع، مما يؤدي إلى تقليص فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين الخارجيين سيما أن المجتمع المالي ازدادت ثقته بالبيانات المالية الصادرة عن الشركة كما زادت ثقة المجتمع المالي بتقرير المحاسب القانوني. (حجاج، ٢٠٠١)

تري الباحثة أن مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في فترة سابقة يُحتم على المحاسب القانوني التنبه لبعض الحسابات التي يكون فيها فرق كبير وواضح ولافت للنظر بين السنة السابقة والسنة الحالية، وهذا الأمر يؤثر على تفكير المحاسب القانوني الخارجي فيقوم بالتحري وتوسيع نطاق العينة المدققة في الحسابات التي أظهرت اختلافات كبيرة وواضحة ولافتة، وإذا كانت نتيجة العمليات اكتشاف حالات من التلاعب والاختلاس والسرقة فإنه سوف يتم معالجة الأمر مالياً وقضائياً وسوف يتم إنهاء حالات الاختلاس والغش، وسوف يكون تقرير المحاسب القانوني بوجود حالات شك وإعداد تقرير غير نظيف أو تقرير متحفظ أو امتناع عن إبداء الرأي أو تقرير معاكس سوف يعطي موثوقية أكثر بعملية التدقيق، وبالتالي عمل المحاسب القانوني يؤدي إلى تقليص فجوة التوقعات بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين الخارجيين.

٢-٣-٤ المحور الثالث: أثر المراجعة التحليلية بالنسب المالية في تقليص فجوة التوقعات:

قد يقوم المحاسب القانوني باستخدام النسب المالية في عملية التدقيق حيث يقوم بعمل جدول ينظم النسب المالية المهمة التي يريد قياسها؛ مثل نسب الربحية التي تحدد مقدرة المنشأة على توليد الأرباح من خلال صافي المبيعات ومجمل المبيعات ونسب التداول التي تبين مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل القصير، وذلك بمقارنة الأصول المتداولة مع الخصوم المتداولة ونسب الملاءة التي تبين مقدرة الشركة على الوفاء بالديون طويلة الأجل ونسب الكفاءة التي تشير إلى كفاءة استغلال الأصول ونسب السوق التي تشير إلى عائد السهم ونصيبه من الأرباح وسعر السهم السوقي وما شابه ذلك. فإذا كان هناك فروق جوهرية

تبيينها النسب المالية المقارنة، أو إذا حدث مسار غير واضح وملحوظ على مسار النسب المالية فإنه لابد من التركيز على هذا الأمر وتوخي الحذر من أن تفاوت هذه النسب بشكل كبير يصبح ملزماً للمحاسب القانوني إلى التنبه وتركيز عينة الدراسة على هذا الجانب. (مطر، ٢٠٠٤)

ترى الباحثة أن العمل على التحقق والتأكد من مدى سلامة البيانات المالية التي أظهرت فيها النسب المالية تفاوت كبير غير منطقي يعطي المحاسب القانوني خيار تعميق عينة الدراسة للتأكد من مدى سلامة البيانات المالية للعميل، وإذا ما ذكر المحاسب القانوني ذلك في تقريره النهائي فإنه يكون قد التزم بمبدأ تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار حسب متطلبات المعيار (٥٧٠) السابق ذكره، وهذا يُعتبر مدعاة لتقليص فجوة بين الطرفين بسبب زيادة ثقة المجتمع المالي بعملية التدقيق.

٢-٣-٥ المحور الرابع: أثر المراجعة التحليلية الإحصائية في تقليص فجوة التوقعات:

يؤكد معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) على أنه من الضروري الالتزام بمتطلبات المراجعة التحليلية الإحصائية على النحو التالي (النجار، ٢٠١٠):-

أ- تحليل الانحدار: وهو الأسلوب الذي يزود المحاسب القانوني بمعادلة رياضية خطية (س) من الدرجة الأولى ($y=a+bx$) وتربط بين متغيرين، والانحدار يُفيد بقيمة أحد المتغيرين ومن خلاله نستطيع التنبؤ بقيمة المتغير الآخر وهو من أفضل الأساليب الإحصائية استخداماً في الإجراءات التحليلية، ويتم استخدام تحليل الانحدار في تقييم مدى منطقية

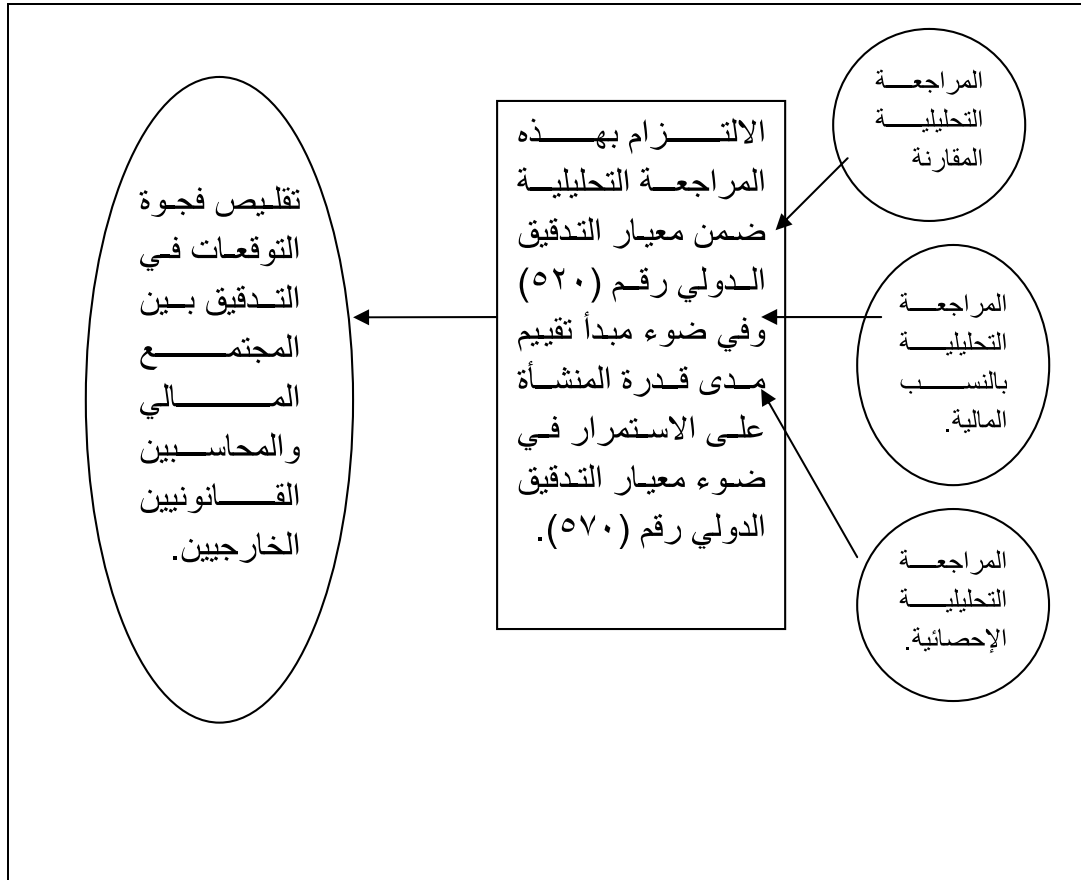
الرصيد المسجل بالدفاتر من خلال علاقة هذا الرصيد مع معلومات أخرى مناسبة؛ مثل أن يستنتج المحاسب القانوني وجود علاقة مناسبة بين مصاريف البيع وعدد رجال البيع.

ب- أسلوب الارتباط: فهو التعامل مع متغيرين في نفس الوقت لنجد مقدار الارتباط بينهما.

ج- الجداول التكرارية والمتوسطات الحسابية والوسيط: مهمة في تحديد حجم العينة المناسبة، وأيضاً في تحديد الفروقات بين هذه الحسابات.

ترى الباحثة أنه غالباً ما تكون هذه المؤشرات والدلالات الإحصائية المستخدمة دقيقة وواضحة ومحددة، وتكشف ما قد يكون تلاعباً في الحسابات وما يمكن أن يكون اختلافاً أو غشاً يستنزف موارد وأصول الشركة، كما إن الأساليب الإحصائية التي تعطي دلالات مشكوك تجعل من عملية التدقيق أكثر تركيزاً على الحسابات المشكوك فيها، وبالتالي فإنه يمكن اكتشاف حالات الأخطاء والغش قبل وقوعها أو بعد وقوعها ما يعمل على تلافي هذه الأمور، وقد يضطر المحاسب القانوني لتوضيح هذه الأمور في تقريره النهائي. وهذا ما يعزز ثقة المجتمع المالي في عمل المحاسب القانوني وفي تقرير المحاسب القانوني وعليه تتقلص فجوة التوقعات في التدقيق بين المجتمع المالي والمحاسبين القانونيين الخارجيين.

شكل يوضح أثر المراجعة التحليلية في فجوة التوقعات:



الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول

منهجية الدراسة

٣-١-١ أساليب جمع البيانات ومصادرها

٣-١-٢ التعريف بأداة الدراسة

٣-١-٣ مجتمع الدراسة وعينتها

٣-١-٤ خصائص عينة الدراسة

٣-١-٥ اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها

٣-١-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المقدمة:

يتناول هذا المبحث بيان منهجية الدراسة، موضحاً أساليب جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، والتعريف بأداة الدراسة، وخصائص عينة الدراسة، واختبارات صدق أداة الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار فرضياتها. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الاختباري الميداني حيثُ يعتبر أكثرَ ملائمةً للدراسة في ضوء الأهداف التي تسعى إليها:

٣-١-١ أساليب جمع البيانات ومصادرها:

اعتمدت الباحثة في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضيات الدراسة والذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين هما: مصادر البيانات الثانوية، وأخرى أولية، وقد اشتملت المصادر الثانوية على الكتب، والمقالات العربية والأجنبية المتخصصة، والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير المتعلقة بنفس الموضوع، من أجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وبيان متغيرات الدراسة، وأسبابها، وتأثيرها، ومن أجل وضع الفرضيات الخاصة بالدراسة، وإثراء عملية المناقشة.

كما تصنف الدراسة على أنها دراسة ميدانية لجمع البيانات الأولية وتعتمد المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على وجهه نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين حول دور المراجعة

التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي، واختبار الفرضيات تمّ استخدام أسلوب الاستبانة، حيث تمّ إعداد فقراتها بالاعتماد على الإطار النظري ذو العلاقة ومعايير التدقيق الدولية، والدراسات السابقة.

٣-١-٢ التعريف بأداة الدراسة:

تتكون أداة الدراسة من استبانة موضحة بالملحق رقم (١) والذي تم تصميمها من قبل الباحثة لهذا الغرض، وتكونت الاستبانة من قسمين تمثلت فيما يلي:

القسم الأول: هدف إلى جمع البيانات الديموغرافية عن أفراد عينة الدراسة.

القسم الثاني: وقد تكون من ست مجالات تتمثل فيما يلي:

المجال الأول: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة، ويحتوي على (١٠) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة الأولى.

المجال الثاني: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة، ويحتوي على (٨) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة الثانية.

المجال الثالث: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة، ويحتوي على (٨) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة الثالثة.

المجال الرابع: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء، ويحتوي على (٩) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة الرابعة.

المجال الخامس: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء، ويحتوي على (٧) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة الخامسة.

المجال السادس: يتعلق بقياس دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء، ويحتوي على (٥) أسئلة، ومثل هذا المجال فرضية الدراسة السادسة.

واستخدمت الباحثة في أداة الدراسة مقياساً مكوناً من خمس درجات (١-٥) من الإجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale)، وهو مقياس فئوي مكون من خمس درجات لتحديد درجة موافقة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة، وتحويلها إلى بيانات كمية يمكن قياسها إحصائياً.

٣-١-٣ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المحاسبين القانونيين الأردنيين المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والبالغ عددهم (٥٦٦) محاسب قانوني، ولغايات اختيار عينة ممثلة قامت الباحثة بعرض مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين على المختصين في قسم الإحصاء، ومناقشة المجتمع، ونوع العينة التي تتناسب مع هذا النوع من الدراسات، وتم سحب عينة عشوائية ومقدارها (٢٠٠) محاسب قانوني من مجتمع الدراسة ونسبة (٣٥%) باستخدام برنامج (Minitab) الإحصائي، وتم توزيع الاستبانة عليهم، واسترداد (١٦٢)

استبانته، استثنيت منها (٦) استبانات كانت غير صالحة للتحليل، وبهذا تكون عدد الاستبانات التي أُجري عليها التحليل وكانت صالحة للتحليل (١٥٦) استبانته بنسبة استجابة (٧٨%) من عدد الاستبانات التي وزعت على المحاسبين القانونيين الأردنيين.

٣-١-٤ خصائص عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من (١٥٦) محاسب قانوني أردني مسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (١)

توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات الشخصية

المتغير	المستوى	العدد (التكرار)	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	131	84.0
	أنثى	25	16.0
	المجموع	156	100
العمر	30 سنة فما دون	74	47.4
	31-40	37	23.7
	41-50	27	17.3
	أكثر من 50 سنة	18	11.5
	المجموع	156	100
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	5	3.2
	بكالوريوس	100	64.1
	دراسات عليا	51	32.7
	المجموع	156	100
التخصص	محاسبة	120	76.9

12.8	20	علوم مالية ومصرفية	
10.3	16	إدارة أعمال	
100	156	المجموع	
14.7	23	مالك أو شريك مكتب تدقيق	المسمى الوظيفي
57.1	89	محاسب قانوني عادي	
21.8	34	محاسب قانوني رئيسي	
6.4	10	أخرى	
100	156	المجموع	
53.2	83	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق
17.9	28	من 5-10	
14.7	23	من 11-15	
14.1	22	أكثر من 15 سنة	
100	156	المجموع	
37.8	59	JCPA	هل تحمل شهادة مهنية
19.9	31	CMA	
15.4	24	CPA	
8.3	13	CIA	
18.6	29	بدون شهادة	
100	156	المجموع	

يتبين من جدول رقم (١) ما يلي:

الجنس: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (٨٤%) وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الإناث (١٦%) وهي نسبة قليلة.

العمر: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من عمر ٣٠ سنة فما دون، حيث بلغت نسبتهم (٤٧.٤%) وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الأفراد ممن بعمر بين ٣١-٤٠ سنة (٢٣.٧%)، فيما بلغت نسبة الأفراد ممن هم بعمر بين ٤١-٥٠ سنة (١٧.٣%) وهي نسبة قليلة، في حين بلغت نسبة الأفراد ممن هم أكثر من ٥٠ سنة (١١.٥%) وهي نسبة قليلة.

المؤهل العلمي: يبين الجدول أعلاه أن عدداً من أفراد عينة الدراسة كانوا من حملة شهادة الدبلوم المتوسط حيث بلغت نسبتهم (٣.٢%) وهي نسبة قليلة، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة البكالوريوس (٦٤.١%) وهي نسبة مرتفعة، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادات عليا (٣٢.٧%).

التخصص: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد العينة كانوا ممن هم بتخصص المحاسبة حيث بلغت نسبتهم (٧٦.٩%) وهي نسبة مرتفعة جداً، بينما بلغت نسبة الأفراد في تخصص علوم مالية ومصرفية (١٢.٨%) وهي نسبة قليلة، في حين بلغت نسبة الأفراد في تخصص إدارة الأعمال (١٠.٣%) وهي نسبة قليلة.

المسمى الوظيفي: يبين الجدول أعلاه أن بعض أفراد عينة الدراسة كانوا بوظيفة مالك أو شريك مكتب التدقيق حيث بلغت نسبتهم (١٤.٧%) وهي نسبة قليلة، بينما بلغت نسبة الأفراد في وظيفة محاسب قانوني عادي (٥٧.١%) وهي نسبة مرتفعة، فيما بلغت نسبة من هم بوظيفة محاسب قانوني رئيسي (٢١.٨%)، في حين بلغت نسبة من هم بوظائف أخرى (٦.٤%) وهي نسبة قليلة.

عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد هذه العينة هم من ذوي الخبرات الأقل من ٥ سنوات حيث بلغت نسبتهم (٥٣.٢%) وهي نسبة مرتفعة، بينما بلغت نسبة الأفراد من ذوي الخبرة من ٥-١٠ سنوات (١٧.٩%) وهي نسبة قليلة، فيما بلغت نسبة الأفراد من ذوي الخبرة من ١١-١٥ سنة (١٤.٧%) وهي نسبة قليلة، في حين بلغت نسبة الأفراد من ذوي الخبرات التي تزيد عن ١٥ سنة (١٤.١%) وهي نسبة قليلة.

هل تحمل شهادة مهنية: يبين الجدول أعلاه أن معظم أفراد هذه العينة يحملون شهادات مهنية حيث بلغت نسبتهم ككل (٨١.٤%) وهي نسبة مرتفعة جداً، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة JCPA (٣٧.٨%)، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة CMA (١٩.٩%)، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة CPA (١٥.٤%)، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين يحملون شهادة CIA (٨.٣%)، أما نسبة الأفراد الذين لا يحملون شهادات مهنية (١٨.٦%) وهي نسبة قليلة.

٣-١-٥ اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم التأكد من صدق محتوى الأداة المستخدمة في الدراسة من خلال عرض الدراسة على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، انظر ملحق رقم (٢)، وذلك لإبداء الرأي في كل مجال من مجالات الدراسة، وصياغة الفقرات ومدى ارتباطها بالمجال، إذ تم تعديل بعض الأسئلة وحذف بعضها انسجاماً مع مقترحات المحكمين وملاحظاتهم، حتى أصبحت الاستبانة بصورتها النهائية مكونة من (٤٧) فقرة، كما هو مبين في ملحق رقم (١).

وأجري احتساب معامل الاتساق الداخلي من خلال قياس كرونباخ ألفا، إذ بلغت قيمته للأداة ككل (٨٧%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (٦٠% (Sekaran

(and Bougie,2010) ، ويوضح الجدول رقم (٢) معامل الثبات لكل مجال من مجالات الدراسة.

جدول (٢)

معامل الثبات الداخلي كرونباخ ألفا لأداة الدراسة

عدد الفقرات	ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا	مجال الدراسة
10	0.78	المجال الأول
8	0.76	المجال الثاني
8	0.72	المجال الثالث
9	0.79	المجال الرابع
7	0.79	المجال الخامس
5	0.74	المجال السادس
47	0.87	كافة المجالات مجتمعة

٣-١-٦ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة تمَّ الاستفادة من برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، فقد استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات لتحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي أهم الأساليب التي تم استخدامها:

أ. أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك بعرض نتائج الدراسة، ووصف الإجابات التي انبثقت منها أسئلة الاستبانة.

- الوسط الحسابي (Statistical Mean): الذي يعد من المؤشرات الأكثر أهمية لقياس النزعة المركزية، ويستخدم على نطاق واسع في الدراسات، وسيستخدم لقياس متوسط الإجابات في عينة استبانة الدراسة.

- الانحراف المعياري (Standard Deviation): لمعرفة درجة تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

ب. اختبار (Cronobuch Alpha): وسيستخدم هذا الاختبار لقياس الثبات الداخلي لأسئلة الاستبانة ومصادقيتها.

ج. اختبار (One Sample T-Test): لاختبار الفرضيات.

د. تحليل التباين الخماسي (5-Way ANOVA): لاختبار الفروق الإحصائية تبعاً لمتغيرات العمر والمؤهل العلمي والتخصص والمسمى الوظيفي وعدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق.

هـ. المقارنات البعدية باستخدام اختبار شففيه: لبيان الفروق الزوجية للمتغيرات الدالة إحصائياً.

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

١-٢-٣ تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث الثاني

تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المقدمة:

يحتوي هذا المبحث على عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية في ضوء فرضيات وأهداف الدراسة التي تهدف إلى قياس دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، ويبدأ الفصل بعرض موسع وشامل لفرضيات الدراسة، ومناقشة نتائجها، ثم إجراء اختبار لفرضيات الدراسة.

٣-٢-١ تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية".

يبين الجدول رقم (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في

تضييق فجوة المعقولية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
1	1	يُساهم توجيه الاستفسارات إلى أفراد داخل المنشأة في اكتشاف الحقائق .	4.49	.667	.000
2	3	يُساعد فهم طبيعة عمل الشركة المحاسب القانوني على اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.	4.44	.756	.000
3	2	تسهم نتائج المراجعة السابقة في تحديد المواقع التي يمكن أن تتسبب في مشاكل في عملية المراجعة في تضييق فجوة المعقولية.	4.37	.483	.000
4	8	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية إلى زيادة معرفته وقدرته على إبداء الرأي المحايد .	4.26	.673	.000
5	5	يُساعد إلمام المحاسب القانوني بأعمال العميل واشتراكه في نشاطاته على تضييق فجوة المعقولية.	4.13	1.072	.000
6	7	يمكن إلمام المحاسب القانوني بخصائص عمل العميل وميزاته من كشف الأخطاء ومعالجتها.	4.13	.754	.000
7	4	يُمكن إلمام المحاسب القانوني بالمتطلبات التشريعية للعميل من تقديم حلول مقترحة للمسائل القانونية الخاصة بالعمل.	4.03	.811	.000
8	6	يؤدي قيام المحاسب القانوني بمعالجة الأمور غير العادية إلى تحقيق مصداقية القوائم المالية وتضييق فجوة المعقولية.	3.97	.686	.000
9	10	يمكن الإلمام بتقييم واهتلاك الأصول الثابتة المحاسب القانوني من تعزيز مبدأ الإفصاح وتضييق فجوة المعقولية.	3.96	.790	.000
10	9	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على سياسة تسويق منتجات	3.85	.985	.000

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
		العمل إلى اكتشاف نقاط الضعف وبالتالي زيادة مستوى مصداقية قوائمته المالية.			
		المجال ككل	4.16	.331	.000

تشير البيانات في الجدول رقم (٣) بأن الفقرات ذوات الأرقام (٢،٣،١،٤،٧،٥،٨)

حصلت على أعلى متوسط حسابي (٤.٤٩ ، ٤.٤٤ ، ٤.٣٧ ، ٤.٢٦ ، ٤.١٣ ، ٤.١٣ ، ٤.٠٣) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (٠.٦٦٧ ، ٠.٧٥٦ ، ٠.٤٨٣ ، ٠.٦٧٣ ، ١.٠٧٢ ، ٠.٧٥٤ ، ٠.٨١١) على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة مرتفع.

بينما حصلت باقي المفردات ذوات الأرقام (٦،١٠،٩) على متوسط حسابي بمستوى متوسط (٣.٩٧ ، ٣.٩٦ ، ٣.٨٥) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (٠.٦٨٦ ، ٠.٧٩٠ ، ٠.٩٨٥) على التوالي، مما يدل على أن دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة متوسط.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة (٤.١٦)، وبانحراف معياري (٠.٣٣١).

نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

لاختبار الفرضية الأولى والتي تنص على "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة في بيئة التدقيق الأردنية"، فقد تم استخدام

اختبار (T) للعينه المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٤) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٤)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.16	1.22	1.11	.000	1.96	155	43.849	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول رقم (٤) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة P-Value (0.000) (للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٤٣.٨٤٩، مما يدل على أنه هنالك أثر لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولة).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الخاطر والسامرائي، ٢٠٠٥)، في مجالات واختلفت معها في مجالات أخرى، حيث تبين للباحثة بأن معظم المحاسبين القانونيين في دولة قطر يستخدمون إجراءات المراجعة التحليلية، حيث بلغ متوسط مستخدمي هذه الإجراءات أكثر من ٦٧%.

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في عدم توفر الجو الملائم لعمل التدقيق مع نقص الخبرات والكفاءة لدى المحاسبين القانونيين بالإضافة إلى صعوبة الحصول على البيانات المالية وغير المالية لأغراض المقارنة، ومما زاد الأمر اتساعاً هو عدم وجود جهة تنظيمية أو هيئة أو جمعية ترعى مثل هذا النشاط وتحميه من أي تجاوزات وتضع له قواعد وقوانين، وذلك على العكس مما أظهرته هذه الدراسة من وجود اهتمام كبير بإيجاد جمعية تحكم نظام هذه المهنة وهي "جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين".

الفرضية الثانية: "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية".

يبين الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب

المالية في تضيق فجوة المعقولية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
1	1	يُساعد استخدام المحاسب القانوني النسب المالية في التحليل ومقارنتها مع ما يماثلها في الفترات السابقة على تضيق فجوة المعقولية.	4.38	.657	.000
2	6	يؤدي قيام المحاسب القانوني باحتساب نسبة مجمل الربح للمبيعات	4.33	.592	.000

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الإحصائية
		إلى كشف التلاعب وتضييق فجوة المعقولية.			
3	3	يُساعد استخدام تحليل الاتجاه خلال الفترات المتعاقبة المحاسب القانوني على اكتشاف نقاط الضعف وبالتالي تضييق فجوة المعقولية.	4.19	.802	.000
4	4	يؤدي قيام المحاسب القانوني بتحديد الانحرافات بين القيم المتوقعة والحقيقية إلى تضييق فجوة المعقولية.	4.06	.874	.000
5	2	يؤدي قيام المحاسب القانوني بالمقارنة بين نسب الشركة ونسب الصناعة إلى اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.	4.05	.752	.000
6	8	يكون استخدام المحاسب القانوني لتحليل معدلات دوران المخزون أكثر احتمالاً في حالة الحصول على أدلة تُساهم في تضييق فجوة المعقولية.	4.04	.726	.000
7	5	يؤدي تحري المحاسب القانوني عن قيم البنود غير العادية إلى معالجة نقاط الضعف وبالتالي تضييق فجوة المعقولية.	3.87	.858	.000
8	7	يؤدي تحليل نسب السيولة والمديونية والتدفقات النقدية إلى الارتقاء بجودة التدقيق وتضييق فجوة المعقولية.	3.87	.855	.000
		المجال ككل	4.10	.422	.000

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (٥) بأن الفقرات ذوات الأرقام (٨،٢،٤،٣،٦،١)

حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (٤.٣٨ ، ٤.٣٣ ، ٤.١٩ ، ٤.٠٦ ، ٤.٠٥ ،

٤.٠٤) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (٠.٦٥٧ ، ٠.٥٩٢ ، ٠.٨٠٢ ،

٠.٨٧٤ ، ٠.٧٥٢ ، ٠.٧٢٦) على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دور

المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضييق فجوة المعقولية مرتفع.

فيما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (٧،٥) على متوسط حسابي متوسط، إذ بلغ (٣.٨٧ ، ٣.٨٧) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (٠.٨٥٨ ، ٠.٨٥٥) على التوالي، مما يدل على أن دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة متوسط.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة (٤.١٠)، وبانحراف معياري (٠.٤٢٢)، وهو انحراف قليل ويدل على درجة التركيز العالية للإجابات على الخيار الواحد.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

لاختبار الفرضية الثانية والتي تنص على "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة"، فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٦) نتائج هذا الاختبار.

جدول (٦)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة

المعقولة

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.10	1.16	1.03	.000	1.96	155	32.454	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول رقم (٦) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة P-Value (0.000) للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٣٢.٤٥٤، مما يدل على أنه هنالك أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (جربوع، ٢٠٠٧)، من حيث أظهر تأثير أساليب المراجعة التحليلية مثل النسب المالية والتحليلات الحديثة على فجوة التوقعات ومعقوليتها، بحيث أن استخدام هذه الأساليب أظهر اتجاهًا إيجابيًا في تضيق فجوة المعقولية، كما ركزت الدراسة على ضرورة توافر الخبرة والكفاءة العلمية والعملية لكي تتم ممارسة المراجعة التحليلية بكل دقة وإتقان لإظهار النتائج التي تعمل على تضيق فجوة التوقعات في المجتمع المالي في قطاع غزة .

الفرضية الثالثة: "لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولية".

يبين الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولية من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات

الحديث في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الإحصائية
1	3	تفيد مقارنة المحاسب القانوني بين عناصر وتكلفة الإنتاج في تضيق فجوة المعقولة.	4.48	.617	.000
2	7	يساهم استخدام المحاسب القانوني لتحليل السلاسل الزمنية على معالجة الخلل وتضيق فجوة المعقولة.	4.40	.659	.000
3	1	يساعد استخدام المحاسب القانوني للعلاقة بين حسابين للتنبؤ برصيد حساب بدليل الحساب الآخر على معرفة قيمة ذلك الحساب وبالتالي تضيق فجوة المعقولة.	4.31	.687	.000
4	2	يساعد استدلال المحاسب القانوني بقيمة مجموعة من الحسابات على قيمة حساب آخر على التأكد من صحة الحساب وتحقيق فجوة المعقولة.	4.31	.892	.000
5	5	يؤدي استخدام المحاسب القانوني للمبيعات الشهرية الفعلية في التنبؤ برصيد إجمالي المدينين على التثبت من حقيقة المركز المالي للشركة إلى تضيق فجوة المعقولة.	3.99	.905	.000
6	8	تساعد مقارنة قيمة العنصر المقدرة مع قيمته الدفترية على اكتشاف الأخطاء أو التلاعب مما يؤدي إلى تضيق فجوة المعقولة.	3.92	.891	.000
7	4	يساعد استخدام المحاسب القانوني لنموذج التخطيط كالمبيعات الفعلية الشهرية الدالة على تحديد تكلفة المبيعات في تحديد الإيراد الصافي الحقيقي الذي يؤثر إيجاباً على فجوة المعقولة.	3.90	.805	.000
8	6	يقلل استخدام المحاسب القانوني لنموذج التدقيق النقدي القائم على اعتبار التدفقات النقدية المتغير الرئيسي يوصل المحاسب القانوني إلى الربح الحقيقي الذي من فجوة المعقولة.	3.74	.843	.000

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
		المجال ككل	4.13	.381	.000

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (٧) بأن الفقرات ذات الأرقام (٢،١،٧،٣) حصلت على أعلى متوسط حسابي إذ بلغ (٤.٤٨ ، ٤.٤٠ ، ٤.٣١ ، ٤.٣١) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (٠.٦١٧ ، ٠.٦٥٩ ، ٠.٦٨٧ ، ٠.٨٩٢) على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دورَ المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة مرتفع.

فيما حصلت باقي الفقرات الأرقام (٦،٤،٨،٥) حصلت على متوسط حسابي متوسط، إذ بلغ (٣.٩٩ ، ٣.٩٢ ، ٣.٩٠ ، ٣.٧٤) على التوالي، وبانحراف معياري مقداره (٠.٩٠٥ ، ٠.٨٩١ ، ٠.٨٠٥ ، ٠.٨٤٣) على التوالي، مما يدل على أن دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة متوسط.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة (٤.١٣)، وبانحراف معياري (٠.٣٨١).

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

لاختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على "لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة"، فقد تم استخدام اختبار (T) للعينات المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (٨) نتائج هذا الاختبار.

الجدول (٨)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في

تضييق فجوة المعقولة

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.13	1.19	1.07	.000	1.96	155	37.029	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول رقم (٨) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة (P-Value(.000) للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٣٧.٠٢٩، مما يدل على أنه هنالك أثر بدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضييق فجوة المعقولة، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضييق فجوة المعقولة).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (باجليدة، ٢٠٠٦)، في مجال استخدام الإجراءات التحليلية البسيطة، ولكنها تختلف عنها من حيث استخدام الإجراءات التحليلية المتقدمة حيث وجدت الدراسة أن المحاسبين القانونيين في اليمن لا يستخدمون الإجراءات التحليلية الحديثة والمتقدمة، أي أنهم يتعدون عن استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة في التحليل، كما أظهرت دراسة باجليدة (٢٠٠٦) ضعف التزام المحاسبين القانونيين اليمنيين بمعيار التدقيق رقم (٥٢٠) والخاص بالإجراءات التحليلية.

الفرضية الرابعة: "لا يوجد دور للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة

الأداء في بيئة التدقيق الأردنية".

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور المراجعة

التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء في بيئة التدقيق الأردنية من وجهة نظر

المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في

تضيق فجوة الأداء

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
1	1	يؤدي التأكد من صحة الإجابات التي يحصل عليها المحاسب القانوني في جميع مراحل التدقيق إلى تصحيح كثير من المعلومات ويعمل على تضيق فجوة الأداء.	4.45	.615	.000
2	2	تؤدي مراجعة المحاسب القانوني الحالي للمحاسب القانوني السابق على كشف الكثير من الأمور وتضييق فجوة الأداء.	4.35	.649	.000
3	8	يكشف الإطلاع على أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة للمحاسب القانوني عن الحالات غير المألوفة التي تؤثر على القوائم المالية ومن ثم على فجوة الأداء.	4.34	.648	.000
4	6	يساعد إطلاع المحاسب القانوني على التشريعات ذات العلاقة في كشف مخالفات العميل وتضييق فجوة الأداء.	4.26	.623	.000
5	3	تُساهم معرفة المحاسب القانوني بالنظام الداخلي للشركة أو العميل في تحديد مدى قانونية الإدارة وفي إمكانية تضيق فجوة الأداء.	4.04	.782	.000
6	7	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على المعايير الدولية ذات العلاقة	3.99	.872	.000

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
		والإلمام بها إلى تصحيح مسار التدقيق والتقليص من فجوة الأداء.			
7	9	يؤدي التزام المحاسب القانوني بنصوص الرسالة الموجهة إليه إلى توجيه إجراءاته في التدقيق واكتشاف الأخطاء المرتكبة وبذلك يتحقق التضييق في فجوة الأداء.	3.97	.815	.000
8	5	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على السياسات العامة في تقييم الأصول الثابتة إلى الكشف عن صحة التقييم مما يعكس أثراً موجباً على القوائم المالية وفجوة الأداء.	3.90	.856	.000
9	4	يساهم إطلاع المحاسب القانوني على السياسات المحاسبية للعميل في تقييم مدى انسجامها مع المعايير المحاسبية وفي إمكانية تضييق فجوة الأداء.	3.87	1.088	.000
		المجال ككل	4.13	.380	.000

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (٩) بأن الفقرات ذوات الأرقام (٣،٦،٨،٢،١)

حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (٤.٤٥ ، ٤.٣٥ ، ٤.٣٤ ، ٤.٢٦ ، ٤.٠٤) على

التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (٠.٦١٥ ، ٠.٦٤٩ ، ٠.٦٤٨ ، ٠.٦٢٣ ، ٠.٧٨٢)

على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية

في تضييق فجوة الأداء مرتفع.

فيما حصلت باقي الفقرات ذوات الأرقام (٤،٥،٩،٧) على متوسط حسابي متوسط، إذ

بلغ (٣.٩٩ ، ٣.٩٧ ، ٣.٩٠ ، ٣.٨٧) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها

(٠.٨٧٢ ، ٠.٨١٥ ، ٠.٨٥٦ ، ١.٠٨٨) على التوالي، مما يدل على أن دور المراجعة

التحليلية كإجراءات جوهرية في تضييق فجوة الأداء متوسط.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ المتوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء (٤.١٣)، وبانحراف معياري (٠.٣٨٠).

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة:

لاختبار الفرضية الرابعة والتي تنص على "لا يوجد دور للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء في بيئة التدقيق الأردنية"، فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (١٠) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٠)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.13	1.19	1.07	.000	1.96	155	37.138	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول رقم (١٠) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة P-Value(.000) للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٣٧.١٣٨، مما يدل على أنه هنالك أثر لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (H_0) وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة الأداء).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (الهاجري، ٢٠٠٧)، حيث أظهرت الدراسة المذكورة أن هناك نسبةً كبيرةً من المحاسبين القانونيين في دولة الكويت يستخدمون المراجعة التحليلية وأساليبها المختلفة، كما أن نسبةً كبيرةً منهم يدركون أهمية استخدام هذا الأسلوب في عملية التدقيق، كما أوضحت دراسة الهاجري (٢٠٠٧) أن أغلبية مكاتب التدقيق في الكويت توفر دليلاً لإجراءات المراجعة التحليلية، وأن المحاسبين القانونيين ينهجون النهج العلمي والعملية السليمين ويطبقون المعايير الدولية التي تسهم في تطوير مهنة التدقيق ورفع كفاءة وفعالية الأداء المهني إلى جانب استيعابها لمحددات ومعوقات تلك الإجراءات.

الفرضية الخامسة: "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء".

يبين الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الإحصائية
1	4	يؤدي اهتمام المحاسب القانوني بالانحرافات الجوهرية إلى تحسين أداء المحاسب القانوني وإلى دقة القوائم المالية وبالتالي تضيق فجوة الأداء.	4.44	.693	.000

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية
2	7	يؤدي استخدام المحاسب القانوني لنسب رأس المال إلى كشف نقاط الضعف وتقييم مدى استمرارية الشركة مما يخفض من فجوة الأداء.	4.31	.629	.000
3	2	يؤدي استخدام المحاسب القانوني للنسب المالية إلى كشف مواطن الضعف والأخطاء المرتكبة التي لها تأثير سلبي على موثوقية القوائم المالية وعلى فجوة الأداء.	4.26	.843	.000
4	5	يساعد استخدام نسب الربحية المحاسب القانوني في اكتشاف حقيقة الدخل وسلامة المركز المالي ومن ثم تضيق فجوة الأداء.	4.15	.620	.000
5	1	يساعد استخدام المحاسب القانوني للنسب المالية لمعرفة العلاقة بين الحسابات بدلالة بعضها البعض على اكتشاف الأرقام غير المألوفة التي لها تأثيرها السلبي على القوائم المالية ومن ثم على فجوة الأداء.	4.14	.791	.000
6	3	يساعد استخدام التحليل النسبي المحاسب القانوني على مقارنة البيانات المالية للمنشآت ذات الأحجام المختلفة وعلى كشف الأخطاء ومعالجتها مما يؤدي إلى تضيق فجوة الأداء.	4.03	.853	.000
7	6	يؤدي استخدام المحاسب القانوني لنسب الرفع المالي إلى كشف درجة الخطر من ارتفاع نسبة المديونية وبالتالي إلى تخفيض فجوة الأداء.	3.92	.705	.000
		المجال ككل	4.18	.307	.000

تشير البيانات المبينة في جدول رقم (١١) بأن الفقرات ذوات الأرقام (٣،١،٥،٢،٧،٤)

حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (٤.٤٤ ، ٤.٣١ ، ٤.٢٦ ، ٤.١٥ ، ٤.١٤ ،

٤.٠٣) على التوالي، وكان الانحراف المعياري لها (٠.٦٩٣ ، ٠.٦٢٩ ، ٠.٨٤٣ ،

٠.٦٢٠ ، ٠.٧٩١ ، ٠.٨٥٣) على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دور

المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء مرتفع.

فيما حصلت الفقرة رقم (٦) على متوسط حسابي متوسط، إذ بلغ (٣.٩٢)، وبانحراف معياري مقداره (٠.٧٠٥)، مما يدل على أن دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء متوسط.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء (٤.١٨)، وبانحراف معياري (٠.٣٠٧).

نتيجة اختبار الفرضية الخامسة:

لاختبار الفرضية الخامسة والتي تنص على "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء"، فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (١٢) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٢)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.18	1.23	1.13	.000	1.96	155	48.056	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

يتبين من الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة P-Value (.000) للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٤٨.٠٥٦، مما يدل على أنه هنالك أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام

النسب المالية في تضيق فجوة الأداء، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) ونقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (البقي، ٢٠٠٧)، والتي أظهرت أن مستوى الأهمية النسبية الذي يستخدمه المحاسب القانوني السعودي في تدقيق القوائم المالية في ضوء المعايير الكمية والوصفية التي يتضمنها معيار الإفصاح، سيتيح للجمهور تدقيق الأساس الذي يعتمد عليه المحاسب القانوني في اتخاذ قراراته والذي يقنع الجمهور، ثم لا تكون هناك فجوة توقعات تتعلق بأداء المحاسب القانوني والتزامه بالمعايير الدولية للتدقيق فيما يتعلق بالمراجعة التحليلية وعلى الأخص المعيار رقم (٥٢٠)، كما أن هناك توافقاً بين الدراستين من حيث اعتماد المستثمرين إلى حد كبير على المعلومات المعدة بواسطة المحللين الماليين، فضلاً عن المعلومات التي تتيحها لهم القوائم المالية التي تم تدقيقها.

الفرضية السادسة: "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء".

يبين الجدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني، مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب أهميتها وفق المتوسطات الحسابية.

الجدول (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات

الحديث في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدالة الإحصائية
1	1	يُساعد استدلال المحاسب القانوني على المبيعات من خلال تكلفة المبيعات على اكتشاف حجم المبيعات الفعلي ويمنع التلاعب في حجم الإيرادات.	4.33	.729	.000
2	5	يؤدي استخدام طريقة المربعات الصغرى إلى التنبؤ بقيمة الحساب إلى معالجة الأخطاء وتضييق فجوة الأداء.	4.17	.849	.000
3	3	تمكن دراسة الارتباط بين العناصر من خلال متغيرين (مستقل وتابع) المحاسب القانوني من التنبؤ بقيمة المتغير التابع وتحقيق له نتيجة سليمة يبني عليها تقديراته.	4.13	.698	.000
4	2	يؤدي تحديد انحراف القيم الحقيقية المقدرة إلى تحديد الأخطاء وكشف التلاعب وبالتالي تضيق فجوة الأداء.	4.03	.690	.000
5	4	تمكن دراسة التطور الزمني للعنصر الخاضع للتدقيق وفقاً لمعدلات السلاسل الزمنية المحاسب القانوني من التعرف على الاتجاه العام للعنصر والتنبؤ بقيمته.	4.03	.690	.000
		المجال ككل	4.13	.399	.000

تشير البيانات المبينة في الجدول رقم (١٣) بأن جميع الفقرات ذوات الأرقام

(٤،٢،٣،٥،١) حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (٤.٣٣ ، ٤.١٧ ، ٤.١٣ ، ٤.٠٣ ،

٤.٠٣) على التوالي، إذ تشير البيانات في هذه الفقرات أن دور المراجعة التحليلية باستخدام

الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء مرتفع.

وعلى مستوى المجال ككل فقد بلغ الوسط الحسابي لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء (٤.١٣)، وبانحراف معياري (٠.٣٩٩).

نتيجة اختبار الفرضية السادسة:

لاختبار الفرضية السادسة والتي تنص على "لا يوجد دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء"، فقد تم استخدام اختبار (T) للعينة المفردة (One Sample T-Test)، ويبين الجدول رقم (١٤) نتائج هذا الاختبار.

جدول (١٤)

اختبار "T" لأثر دور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في

تضيق فجوة الأداء

متوسط الفرق	95% فترة ثقة للفرق		الدالة الإحصائية P-Value	قيمة T الجدولية	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	
	الأعلى	الأدنى					
1.13	1.20	1.07	.000	1.96	155	35.476	المجال ككل

*دالة عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول رقم (١٤) نتائج اختبار (T) إذ تشير النتائج إلى أن قيمة-P Value(.000) للمفردات مجتمعة، وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة للأفراد ٣٥.٤٧٦، مما يدل على أنه هنالك أثر لدور المراجعة التحليلية

باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء، أي أننا نرفض الفرضية العدمية (HO) وتقبل الفرضية البديلة، والتي تنص على (يوجد أثر لدور المراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء).

وقد توافقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Haniffa and Hudaib, 2007)، من حيث كونها تركز على العلاقة بين أداء المحاسب القانوني وبين فجوة الأداء التي تبين مدى الالتزام بالمعايير الدولية للتدقيق، إلا أنها تختلف عنها من حيث النتائج التي كشفت عن وجود فجوة الأداء في التدقيق فيما يتعلق بمدى قدرة المحاسب القانوني على إدراك الدور المناط به من حيث القواعد المحاسبية والتشريعات القانونية في المملكة العربية السعودية (أي أن لهم توقعات مغايرة لما هو موجود في معايير التدقيق والتشريعات القانونية)، مما يشير إلى وجود عجز في أداء المحاسبين القانونيين للقيام بأعمالهم بالصورة المطلوبة، كما أشارت نتائج هذه الدراسة إلى ظهور فجوة أداء نتيجة لأربعة عوامل في البيئة التي تمارس فيها أعمال التدقيق، وهي: سياسة الترخيص، وإجراءات التعيين، والهيكل القانوني والسياسي، والقيم الاجتماعية السائدة.

إلا أن هذه الدراسة قد توافقت تماماً مع نتائج دراسة (Cho and Lew, 2000)، والتي أجريت في هونج كونج وهدفها التعرف على مدى تطبيق شركات التدقيق للإجراءات التحليلية في المراحل المختلفة من مهمة التدقيق، وقد أوضحت الدراسة بأن الإجراءات التحليلية المطبقة في هونج كونج تتأثر بالمعايير المحلية والمعايير الدولية المتعارف عليها للتدقيق، وأن هناك علاقة إيجابية بين تصنيف المحاسب القانوني واستخدامه للإجراءات التحليلية، وتبين أن

المسوحات البسيطة وتحليل النسب من أكثر الأساليب تفعيلاً بدلاً من الأساليب الإحصائية المتطورة.

الفرضية السابعة: "لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)

لإجابات عينة الدراسة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تقليص

فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب

القانوني الأردني تعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي،

والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والشهادات العلمية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم تطبيق تحليل التباين المتعدد (ANOVA) لإجابات

عينة الدراسة فيما يتعلق بدور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل

التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني تعزى لمتغيرات الجنس، والعمر، والمؤهل

العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والشهادات العلمية.

يبين الجدول رقم (١٥) تطبيق تحليل التباين المتعدد (ANOVA) لمجالات الدراسة

المتعلقة بدور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة

نظر المحاسب القانوني الأردني تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

جدول (١٥)

نتائج تطبيق تحليل التباين المتعدد على مجالات الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
.876	.025	.001	1	.001	تضييق فجوة المعقولية	الجنس

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
.836	.043	.006	1	.006	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	
.000	26.592	1.657	1	1.657	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة	
.000	25.545	2.740	1	2.740	تضيق فجوة الأداء	
.039	4.356	.302	1	.302	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	
.094	2.838	.228	1	.228	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء	
.000	12.413	.571	3	1.712	تضيق فجوة المعقولة	العمر
.363	1.073	.148	3	.445	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	
.000	11.705	.729	3	2.188	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة	
.002	5.141	.551	3	1.654	تضيق فجوة الأداء	
.003	4.912	.341	3	1.022	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	
.000	18.070	1.450	3	4.349	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء	
.042	3.231	.149	2	.297	تضيق فجوة المعقولة	المؤهل العلمي
.397	.930	.129	2	.257	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	
.003	6.128	.382	2	.764	الاتجاهات الحديثة في تضيق	

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
					فجوة المعقولية	
.442	.822	.088	2	.176	تضييق فجوة الأداء	
.008	4.978	.345	2	.690	النسب المالية في تضييق فجوة الأداء	
.000	11.157	.895	2	1.790	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة الأداء	
.286	1.145	.053	1	.053	تضييق فجوة المعقولية	التخصص
.066	3.444	.476	1	.476	استخدام النسب المالية في تضييق فجوة المعقولية	
.262	1.270	.079	1	.079	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة المعقولية	
.308	1.047	.112	1	.112	تضييق فجوة الأداء	
.410	.684	.047	1	.047	النسب المالية في تضييق فجوة الأداء	
.421	.651	.052	1	.052	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة الأداء	
.000	37.235	1.712	3	5.136	تضييق فجوة المعقولية	المسمى الوظيفي
.007	4.212	.583	3	1.748	استخدام النسب المالية في تضييق فجوة المعقولية	
.000	8.340	.520	3	1.559	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة المعقولية	
.001	5.550	.595	3	1.786	تضييق فجوة الأداء	

الدالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المجالات	مصدر التباين
.000	7.275	.504	3	1.513	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	
.000	12.362	.992	3	2.975	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء	
.995	.022	.001	3	.003	تضيق فجوة المعقولة	عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق
.397	.995	.138	3	.413	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	
.000	6.374	.397	3	1.191	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة	
.027	3.146	.337	3	1.012	تضيق فجوة الأداء	
.002	5.276	.366	3	1.097	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	
.000	9.274	.744	3	2.232	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء	
.000	19.180	.882	1	.882	تضيق فجوة المعقولة	الشهادات المهنية
.000	13.323	1.843	1	1.843	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة	
.069	3.358	.209	1	.209	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة	
.076	3.195	.343	1	.343	تضيق فجوة الأداء	
.977	.001	0.0005	1	0.0005	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	
.285	1.151	.092	1	.092	الاتجاهات الحديثة في تضيق	

مصدر التباين	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	فجوة الأداء					

*دالة عند مستوى الدلالة (a=0.05).

ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق طريقة (Scheffe) للمقارنات البعدية، والجداول

(١٦-١٩) توضح ذلك:

جدول (١٦)

نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير العمر

أكثر من ٥٠ سنة	٥٠-٤١	٤٠-٣١	٣٠ سنة فما دون	المتوسط الحسابي		
				4.01	30 سنة فما دون	تضييق فجوة المعقولية
			*.32	4.33	31-40	
		.08	*.24	4.25	41-50	
	.06	.03	*.29	4.31	أكثر من 50 سنة	
				3.89	30 سنة فما دون	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة المعقولية
			*.53	4.42	31-40	
		.13	*.40	4.29	41-50	
	.01	.14	*.40	4.28	أكثر من 50 سنة	
				4.03	30 سنة فما دون	تضييق فجوة الأداء
			*.26	4.29	31-40	
		.07	.19	4.22	41-50	
	.14	.21	.05	4.08	أكثر من 50 سنة	
				4.14	30 سنة فما دون	النسب المالية في تضييق فجوة الأداء
			.09	4.23	31-40	
		.09	.18	4.32	41-50	
	*.29	.20	.11	4.03	أكثر من 50 سنة	
				3.91	30 سنة فما دون	الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة الأداء
			*.41	4.32	31-40	
		.05	*.46	4.37	41-50	
	.07	.02	*.39	4.30	أكثر من 50 سنة	

*دالة عند مستوى الدلالة (a=0.05).

يتبين من الجدول (١٦) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين فئة العمر ٣٠ سنة فما دون من جهة وكل من ٣١-٤٠ و ٤١-٥٠ وأكثر من ٥٠ سنة من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من الفئات العمرية ٣١-٤٠ و ٤١-٥٠ وأكثر من ٥٠ سنة في تضيق فجوة المعقولة، والاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة، والاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين فئة العمر ٣٠ سنة فما دون و ٣١-٤٠، وجاءت الفروق لصالح ٣١-٤٠ في تضيق فجوة الأداء.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين فئة العمر ٤١-٥٠ وأكثر من ٥٠ سنة، وجاءت الفروق لصالح ٤١-٥٠ في النسب المالية في تضيق فجوة الأداء.

جدول (١٧)

نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل

العلمي

		المتوسط الحسابي	دبلوم متوسط	بكالوريوس	دراسات عليا
تضيق فجوة المعقولة	دبلوم متوسط	4.10			
	بكالوريوس	4.12	.02		
	دراسات عليا	4.24	*.14	.12	
الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة	دبلوم متوسط	3.63			
	بكالوريوس	4.13	*.51		
	دراسات عليا	4.18	*.55	.04	
النسب المالية في تضيق فجوة الأداء	دبلوم متوسط	4.14			
	بكالوريوس	4.15	.01		
	دراسات عليا	4.24	*.10	.09	

			3.80	دبلوم متوسط	الاتجاهات الحديثة في
		.29	4.09	بكالوريوس	تضييق فجوة الأداء
	*.18	*.46	4.26	دراسات عليا	

*دالة عند مستوى الدلالة (a=0.05).

يتبين من الجدول (١٧) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين دبلوم متوسط ودراسات عليا، وجاءت الفروق لصالح دراسات عليا في تضييق فجوة المعقولية والنسب المالية في تضييق فجوة الأداء.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين دبلوم متوسط من جهة وكل من بكالوريوس ودراسات عليا من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من بكالوريوس ودراسات عليا في الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة المعقولية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين دراسات عليا من جهة وكل من دبلوم متوسط وبكالوريوس من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح دراسات عليا في الاتجاهات الحديثة في تضييق فجوة الأداء.

جدول (١٨)

نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير المسمى

الوظيفي

أخرى	محاسب قانوني رئيسي	محاسب قانوني عادي	مالك أو شريك مكتب تدقيق	المتوسط الحسابي		
				4.26	مالك أو شريك مكتب تدقيق	تضييق فجوة المعقولية
			.19	4.07	محاسب قانوني عادي	
		.13	.06	4.20	محاسب قانوني رئيسي	

أخرى	محاسب قانوني رئيسي	محاسب قانوني عادي	مالك أو شريك مكتب تدقيق	المتوسط الحسابي		
	*.45	*.58	*.39	4.65	أخرى	
				4.05	مالك أو شريك مكتب تدقيق	استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة
			.00	4.05	محاسب قانوني عادي	
		*.24	.24	4.29	محاسب قانوني رئيسي	
	.29	.05	.05	4.00	أخرى	
				4.20	مالك أو شريك مكتب تدقيق	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة
			.15	4.05	محاسب قانوني عادي	
		*.28	.13	4.33	محاسب قانوني رئيسي	
	.26	.02	.13	4.06	أخرى	
				4.04	مالك أو شريك مكتب تدقيق	تضيق فجوة الأداء
			.10	4.13	محاسب قانوني عادي	
		.00	.10	4.14	محاسب قانوني رئيسي	
	.14	.14	*.24	4.28	أخرى	
				4.15	مالك أو شريك مكتب تدقيق	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء
			.03	4.12	محاسب قانوني عادي	
		*.19	.16	4.31	محاسب قانوني رئيسي	
	.05	.24	.21	4.36	أخرى	
				4.06	مالك أو شريك مكتب تدقيق	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء
			.07	4.13	محاسب قانوني عادي	
		.01	.08	4.14	محاسب قانوني رئيسي	
	.16	.17	*.24	4.30	أخرى	

*دالة عند مستوى الدلالة (a=0.05).

يتبين من الجدول (١٨) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين كل من مالك أو شريك مكتب تدقيق من جهة، ومحاسب قانوني عادي ومحاسب قانوني رئيسي من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من مالك أو شريك مكتب تدقيق، ومحاسب قانوني عادي، ومحاسب قانوني رئيسي في تضيق فجوة المعقولة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين محاسب قانوني رئيسي ومحاسب قانوني عادي، وجاءت الفروق لصالح محاسب قانوني رئيسي في استخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولة، والاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة، والنسب المالية في تضيق فجوة الأداء.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha=0.05$) بين مالك أو شريك مكتب تدقيق وأخرى، وجاءت الفروق لصالح أخرى في تضيق فجوة الأداء، والاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة الأداء.

جدول (١٩)

نتائج تطبيق اختبار (Scheffe) للمقارنات البعدية على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير سنوات

الخبرة

أكثر من ١٥ سنة	١٥-١١	١٠-٥	أقل من ٥ سنوات	المتوسط الحسابي		
				3.93	أقل من 5 سنوات	الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة
			*.60	4.53	من 5-10	
		.29	*.31	4.24	من 11-15	
	.04	.24	*.36	4.28	أكثر من 15 سنة	
				4.06	أقل من 5 سنوات	تضيق فجوة الأداء
			*.28	4.33	من 5-10	
		.23	.04	4.10	من 11-15	
	.08	.16	.12	4.18	أكثر من 15 سنة	
				4.10	أقل من 5 سنوات	النسب المالية في تضيق فجوة الأداء
			*.19	4.29	من 5-10	
		.02	.16	4.26	من 11-15	
	.01	.01	.18	4.27	أكثر من 15 سنة	
				4.02	أقل من 5 سنوات	الاتجاهات الحديثة

			*.32	4.34	من 5-10	في تضيق فجوة الأداء
		.29	.03	4.05	من 11-15	
	*.32	.03	*.35	4.37	أكثر من 15 سنة	

*دالة عند مستوى الدلالة (a=0.05).

يتبين من الجدول (١٩) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين فئة الخبرة أقل من ٥ سنوات من جهة وكل من ٥-١٠، و١١-١٥، وأكثر من ١٥ سنة من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من ٥-١٠، و١١-١٥، وأكثر من ١٥ سنة، في الاتجاهات الحديثة في تضيق فجوة المعقولة.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين فئتي الخبرة أقل من ٥ سنوات ومن ٥-١٠، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة من ٥-١٠ في تضيق فجوة الأداء، والنسب المالية في تضيق فجوة الأداء.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (a=0.05) بين فئة الخبرة أقل من ٥ سنوات من جهة وكل من ٥-١٠، وأكثر من ١٥ سنة من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح كل من ٥-١٠، وأكثر من ١٥ سنة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ١١-١٥ وأكثر من ١٥ سنة، وجاءت الفروق لصالح فئة الخبرة أكثر من ١٥ سنة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

٤-١-١ النتائج

٤-١-٢ التوصيات

النتائج والتوصيات

بعد تحليل البيانات التي تم الحصول عليها حول عينة الدراسة في الفصل السابق، يأتي هذا الفصل ليوضح أهم النتائج التي تم الحصول عليها بناءً على نتائج التحليل، إضافة إلى عرض بعض التوصيات التي يُرى بأنها تُفيد بعض الأطراف المعنية.

٤-١-١ النتائج:

من خلال تحليل واختبار ومناقشة فرضيات الدراسة توصلت الباحثة إلى أهم النتائج التالية:

١. هناك دور واضح للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية بمتوسط (٤.١٦)، وأن المراجعة التحليلية تُساهم في توجيه الاستفسارات إلى أفراد داخل المنشأة لاكتشاف الحقائق ونقاط الضعف ومعالجتها وبدرجة عالية.
٢. يؤدي قيام المحاسب القانوني بإجراءات تحديد المواقع التي يمكن أن تتسبب في مشاكل في عملية التدقيق وإطلاعه على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية إلى زيادة معرفته وقدرته على إبداء الرأي المحايد، وبالتالي يساهم في تضيق فجوة المعقولية.
٣. هناك دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية في بيئة التدقيق الأردنية بمتوسط (٤.١٠)، وإن استخدام تحليل الاتجاه خلال الفترات المتعاقبة وتحديد الانحرافات بين القيم المتوقعة والحقيقية يساعد على اكتشاف نقاط الضعف، ويؤدي إلى تضيق فجوة المعقولية وبدرجة عالية.

٤. إن إجراءات التحليل باستخدام النسب المئوية أو تحليلات الاتجاه، تظهر للمحاسب القانوني الكثير من الأمور أو الأرقام غير العادية أو التي تعمل الإدارة على إخفائها أو إظهارها بشكل يحقق أهدافاً معينة للإدارة، وبذلك يستطيع المحاسب القانوني أن يقف على حقيقة الحسابات وكذلك القوائم المالية ويتمكن من إبداء رأيه المحايد.

٥. هناك دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة بمتوسط (٤.١٣)، وإن استخدام المحاسب القانوني لتحليل السلاسل الزمنية يساعد على معالجة الخل، واستخدام العلاقة بين حسابين للتنبؤ برصيد حساب بدليل الحساب الآخر يساعد على معرفة قيمة ذلك الحساب، ويؤدي إلى تضيق فجوة المعقولة بدرجة عالية.

٦. قد لا تكون الإجراءات التحليلية من خلال التحليلات المالية التقليدية كافية لأن تكون قناعة لدى المحاسب القانوني بمصادقية المعلومات المحاسبية والقوائم المالية التي تعتمد عليها، وبذلك يلجأ إلى استخدام الأساليب والأدوات الإحصائية التي يمكن أن تكشف للمحاسب القانوني عن نقاط الضعف والقوة في حسابات العميل، وبذلك تتعزز قناعته بالنتائج التي حصل عليها من هذا التحليل، الأمر الذي ينعكس على مصادقية القوائم المالية وزيادة درجة الاعتمادية من قبل مستخدمي تلك القوائم.

٧. أن للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية تلعب دور واضح في تضيق فجوة الأداء في بيئة التدقيق الأردنية بمتوسط (٤.١٣)، وإن التأكد من صحة الإجابات التي يحصل عليها المحاسب القانوني في جميع مراحل التدقيق ومراجعة المحاسب القانوني الحالي للمحاسب القانوني السابق تؤدي إلى تصحيح الكثير من المعلومات وكشف الكثير من الأمور وتضيق فجوة الأداء وبدرجة عالية.

٨. يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة للمحاسب القانوني عن الحالات غير المألوفة التي تؤثر على القوائم المالية ومن ثم على فجوة الأداء، وإطلاعه على التشريعات ذات العلاقة في كشف مخالفات العميل تعمل بدرجة عالية على تضيق الفجوة بين أداء المحاسب القانوني وبين حاجة مستخدمي القوائم المالية.
٩. هناك دور واضح للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة الأداء بمتوسط (٤.١٨)، وأن اهتمام المحاسب القانوني بالانحرافات الجوهرية واستخدام نسب رأس المال تؤدي إلى تحسين أدائه ودقة القوائم المالية وكشف نقاط الضعف وتقييم مدى استمرارية الشركة مما يخفض من فجوة الأداء بدرجة عالية.
١٠. استخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والطرق الإحصائية مثل معامل الانتشار والسلاسل الزمنية وأدوات التنبؤ لها الأثر الكبير على عملية التدقيق، حيث تساعد المحاسب القانوني من كشف جميع الأمور غير العادية والتي سعت الإدارة على إخفائها، وبذلك تضيق الفجوة بين أداء المحاسب القانوني وبين حاجة مستخدمي القوائم المالية.

٤-١-٢ التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بضرورة:-

١. العمل على توعية المجتمع المالي بواجبات المحاسب القانوني من خلال الندوات والمحاضرات التي تهدف إلى نشر وعي وثقافة الرأي العام بوظيفة المحاسب القانوني وأهدافها.

٢. العمل على تفعيل دور المراجعة التحليلية لتعزيز أدلة الإثبات التي من شأنها أن تدعم الثقة في القوائم المالية وتضييق من فجوة التوقعات.

٣. ضرورة الاستمرار وتكثيف الاجتماعات المنعقدة بين المحاسبين القانونيين المسجلين في جمعية المحاسبين القانونيين لمناقشة كافة الأمور التي من شأنها أن تضييق من فجوة التوقعات مع المجتمع المالي.

٤. تعميق مفهوم المراجعة التحليلية في بيئة التدقيق الأردنية وأهميتها في تحقيق مستوى عالٍ من المصادقية والموثوقية في القوائم المالية لدى المستثمرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة موضوع التدقيق، وبذلك تضييق الفجوة بين أصحاب القرار وبين ما يبذله المحاسب القانوني من جهود لإظهار قوائم مالية ذات مستوى عالٍ من الاعتمادية.

٥. التعليم والتدريب المستمر لطاخم المحاسبين القانونيين الذين يعملون في مكاتب أو شركات التدقيق الأردنية بحيث يكون على قدرٍ عالٍ من الكفاءة والخبرة في مجال الإجراءات التحليلية، والإلمام بالأساليب والأدوات الإحصائية التي يتوجب استخدامها للوصول إلى أدلة إثبات تحقق المصادقية للقوائم المالية المدققة وتضييق من فجوة التوقعات.

٦. عمل دراسات مستقبلية في مجال المراجعة التحليلية وفجوة التوقعات من وجهة نظر جهات أخرى كمدرء الشركات، والوسطاء الماليين، والمستثمرين، وغيرهم من مستخدم القوائم المالية.

المراجع

المراجع العربية

١. أبو سمهدانة، نيفين عبدالله، (٢٠٠٦)، "مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة: دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات بمكاتب وشركات المراجعة في قطاع غزة-فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية (غزة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل.
٢. أحمد، محمود شعبان، (٢٠٠٧)، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسُبل تضييقها: دراسة تحليلية لآراء مراجعي الحسابات ومدراء البنوك وموظفي ضريبة الدخل-في قطاع غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
٣. أرينز، الفين، لوبك، جيمس، (٢٠٠٣)، "المراجعة مدخل متكامل"، ترجمة محمد عبدالقادر الديسبي وحجاج أحمد حامد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
٤. الاتحاد الدولي للمحاسبين، (٢٠١٠)، "إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة"، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن)، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، الأردن.
٥. باجليدة، غسان سعيد سالم، (٢٠٠٦)، "مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير غير منشورة.
٦. الباز، عماد محمد، (١٩٩٥)، "إجراءات المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات في ليبيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قار يونس.

٧. البديوي، منصور أحمد، شحاته، السيد شحاته، (٢٠٠٣)، "دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة مع تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

٨. البقمي، سلطان بن عايض الموركي، (٢٠٠٧)، "دور معايير العرض والإفصاح في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة"، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة (جامعة الزهر) دورية علمية محكمة، العدد الأول، ص ٣٥١-٣٧٦.

٩. التميمي، هادي، (٢٠٠٦)، "مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

١٠. جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠١)، "أساسيات الإطار العملي في مراجعة الحسابات المتقدمة"، الطبعة الأولى، مكتبة الطالب الجامعي للنشر، غزة، فلسطين.

١١. جربوع، يوسف محمود، (٢٠٠٧)، "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضيق هذه الفجوة: دراسة ميدانية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ص ٣٦٧-٣٨٩.

١٢. جمعه، أحمد، (٢٠٠٥)، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٣. الحارس، عبدالرحمن محمد، (٢٠٠٩)، "فجوة التوقعات في المراجعة: دراسة ميدانية في سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، اللاذقية، سوريا.

١٤. حجاج، أحمد وآخرون، (٢٠٠١)، "المراجعة مدخل متكامل"، دار المريخ للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الرياض، السعودية.

١٥. حماد، طارق عبدالعال، (٢٠٠٤)، "موسوعة معايير المراجعة: شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية"، الدار الجامعية للنشر، جامعة عين شمس، الإسكندرية، مصر.
١٦. خاطر، خالد بن ناصر، السامرائي، عدنان هاشم، (٢٠٠٥)، "المراجعة التحليلية: دراسة ميدانية لمدققي الحسابات في قطر"، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد ٨، العدد ١، ص ٢٥-٢٥.
١٧. الخشارمة، حسين، العمري، أحمد، (٢٠٠١)، "تغيير مدقق الحسابات الخارجي في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات: دراسة ميدانية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المجلد ٤٠، العدد ٥٨، ص ١٧٧-٢٢٩.
١٨. خضير، مصطفى عيسى، (١٩٩٦)، "المراجعة: المفاهيم والمعايير والإجراءات"، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، السعودية.
١٩. درويش، عبدالناصر محمد سيد، (٢٠٠٤)، "دراسة اختباريه للآثار الإيجابية للمعيار الأمريكي رقم (SAS 99) في تضيق فجوة المراجعة بالتطبيق على البيئة المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثاني، ص ١٠١-١٣٩، جامعة بني سويف، مصر.
٢٠. ذنبيات، علي، (٢٠١٠)، "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، منشورات الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
٢١. الرباعي، يوسف عبده راشد، (٢٠٠٦)، "إستراتيجية المراجعة: دراسة تطبيقية على مراجعة الحسابات في اليمن"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

٢٢. السعد، رائد إبراهيم، (٢٠٠٨)، "فجوة التوقعات في بيئة التدقيق الفلسطينية: دراسة ميدانية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، مجلد ١، العدد ١٤، القدس، فلسطين.
٢٣. السقا، السيد أحمد، أبو الخير، مدثر طه، (٢٠٠٢)، "مشاكل معاصرة في المراجعة"، المكتبة العصرية للنشر، جامعة طنطا، كلية التجارة، مصر.
٢٤. شاكر، محمد منير، إسماعيل، إسماعيل، نور، عبدالناصر، (٢٠٠٥)، "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
٢٥. الشرعبي، محمد سيف، (٢٠٠٤)، "استخدام إجراءات الفحص التحليلي في مراجعة الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، كلية العلوم الإدارية، اليمن.
٢٦. طاهات، ياسين عبدالرحمن، (٢٠٠٣)، "تقييم الإجراءات التحليلية للقوائم المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن من وجهة نظر مدققي الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
٢٧. عبدالفتاح، محمد، (١٩٩٩)، "المراجعة-مدخل قياس وضبط المخاطر"، الطبعة الثانية، بدون ناشر.
٢٨. عبدالوهاب، سامي حسين، (٢٠٠٩)، "كفاءة استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في مراجعة حسابات الشركات الصناعية للدواء"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة.
٢٩. غالي، جورج دانيال، (٢٠٠٣)، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر.

٣٠. القرني، أحمد عبدالقادر، (٢٠٠٩)، "فجوة التوقعات في مراجعة الحسابات العامة: حالة المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد ١٦، العدد ٢، ص ١٤٣-١٧١، جامعة الكويت، الكويت.
٣١. الكبيسي، عبدالستار عبدالجابر، (٢٠٠٨)، "تقييم فعالية الإجراءات التحليلية لتدقيق القوائم المالية للشركات المساهمة العامة: دراسة ميدانية في مكاتب وشركات التدقيق في الأردن"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٢، ص ٢٩-١.
٣٢. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٥)، "مراجعة وتدقيق نظم المعلومات"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
٣٣. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٦)، "المراجعة بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية للنشر، جامعة القاهرة، الإسكندرية، مصر.
٣٤. لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٧)، "التطورات الحديثة في المراجعة"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
٣٥. محمد، عبدالمهدي عباس، صالح، جليل إبراهيم، (٢٠٠٥)، "دراسة فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ١٥، ص ١٠٥-١٣٦، جامعة البصرة، العراق.
٣٦. مصطفى، صادق حامد، (٢٠٠٤)، "قياس أثر المعلومات المالية وغير المالية على أداء الإجراءات التحليلية لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة تجريبية"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، مجلد ١٨، عدد ٢، ص ٨١-١١٦.
٣٧. مصطفى، مصطفى محمود، (٢٠٠٨)، "دور معايير المراجعة في تضيق فجوة التوقعات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، سوريا.

٣٨. مطر، محمد (٢٠٠٤)، "التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٣٩. مطر، محمد، (٢٠٠٦)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

٤٠. مقلد، محمد محسن، (٢٠٠٩)، "دور مراجع الحسابات وفجوة التوقعات"، بحث غير منشور للتأهيل لدرجة الدكتوراه، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر.

٤١. النجار، فايز (٢٠١٠)، "أساليب البحث العلمي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٤٢. نصار، مجدي محمد، بهرامي، مريم أحمد، (٢٠٠٨)، "أهمية استخدام الإجراءات التحليلية في مراحل التدقيق التي يباشرها مدقق الديوان ومدى الاعتماد عليها من واقع دليل التدقيق العام لديوان المحاسبة"، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة.

٤٣. الهاجري، محمد ثقل علي، (٢٠٠٧)، "مدى اعتماد إجراءات المراجعة التحليلية عند وضع وتنفيذ خطة التدقيق: بحث تدقيقي على مكاتب التدقيق في دولة الكويت"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، كلية الدراسات الإدارية والمالية، قسم المحاسبة والتمويل، الأردن.

٤٤. هند، بوراس، (٢٠٠٧)، "التدقيق وإشكالية فجوة التوقعات"، الملتقى الوطني الثامن حول: مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة منتوري، قسنطينة.

٤٥. يعقوب، فيحاء عبد الله، عزاوي، محمد سلمان، فارس، حيدر علي، (٢٠٠٩)، "أثر

حوكمة الشركات على تضيق فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي: دراسة ميدانية"،

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ص ٣٢٣-٣٤٩.

المراجع الأجنبية

- 1.Abbott, L. G. and Parker, S. (2000). "Auditor Selection and Audit Committee Characterisitics", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol.19, No.2, P.47-66.
- 2.American Institute of Certified Public Accounts (AICPA). (2002), Consideration of Fraud in a Financial Statement Audit, Statement on Auditing Standards, No. 99, New York, NY: AICPA.
- 3.American Institute of Certified Public Accounts (AICPA). (2003), Codification of Statements on Auditing Standards, New York, NY: AICPA.
- 4.Andersen, T. G., Bollerslev, T. and Meddahi, N. (2004). "Analytical Evaluation of Forecasts", International Economic Review, Vol.45,No.4, P.1079-1110.
- 5.Bernstein, L. A. and Wild, J. J. (1999). "Analysis of Financial Statement", Fifth Edition, Mc Graw Hill.
6. Boynton, W. R. and Kell, W. G. (2001). "Modern Auditing", 7th Edition, John Wiley and Sons, USA.
- 7.Chandler, R. and Edwards, J. R. (1996). "Recurring Issues in Auditing: Back to the Future?", Accounting, Auditing and Accountability Journal, Vol.9, No.2, P.5-25.
8. Cho, S. and Lew, A. Y. (2000). "Analytical Review Applications Among large Audit Firms in Hong Kong ", Managerial Auditing Journal, Vol.15, No.8, p.431- 438.
- 9.Cohen, Y. and Letch, R. (1999). "An Analysis of the Selective Power Characteristics of Analytical Procedures", Auditing: A Journal of practice.

- 10.Dauber, N., Qureshi, A., Lerine, M. and Siegel, J. (2005). "Auditing Standards (including the standards of the PCAOB)", RR Donnelly,USA.
- 11.Dunn, J., Hillier, D. and Marshall, A. P. (1998). "The Market Reaction to Auditor Resignations", Accounting and Business Research, Vol.29, No.2, P.95-108.
- 12.Ebimobowei, A. and Kereotu, O. J. (2011). "Role Theory and the Concept of Audit Expectation Gap in South Nigeria", Current Research Journal of Social Sciences, Vol.3, No.6, P.445-452.
- 13.Green, W. and Trotman, K. T. (2003). "An Examination of Different performance outcomes in An Analytical Procedures Task", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol.22, No.2, P.219-235.
- 14.Haniffa, R. and Hudaib, M. (2007). "Locating Audit Expectations Gap within a Cultural Context: The Case of Saudi Arabia", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.16, P.179-206.
- 15.Hojkskov, L. (1998). "The Expectation Gap between Users and Auditors: Materiality Judgments in Denmark", Paper Presented at The Second Asian Pacific Interdisciplinary Research in Accounting Conference in Association with Accounting,Auditing and Accountability Journal, At the Osaka City University, Japan, 4-6 August.
- 16.IFAC, (2001). "Exposure Draft: Electronic Commerce Using the Internet or other Public Networks–Effect on the Audit of Financial Statements", New York: International Federation of Accountants.
- 17.IFAC, (2005). "Study 14 Transition to the Accrual Basis of Accounting: Guidance for Governments and Government Entities", New York, IFAC.

- 18.Kangarlouei, S. J., Motavassel, M., Pourkarim, Y., Emamdoost, A. and Pourkarim, V. (2012). "Analysis of Audit Expectation Gap between Users of Audit Reports and Independent Auditors about the Features of Independent Auditors", School of Doctoral Studies (European Union) Journal, P.83-88.
- 19.Kasim, M. A. and Hanafi, S. R. (2008). "The Existence of Audit Expectation Gap in Malaysia", Malaysian Accounting Review, Vol.7, No.1, P.88-106.
- 20.Laidler, D. E. and Robson, W. B. (2005). "Prospects for Canada: Progress and Challenges Twenty Years after the Macdonald Commission", Policy Study 41, C.D. Howe Institute.
- 21.Lin, Z. J. and Chen, F. (2004). "An Empirical Study of Audit Expectation Gap in the People's Republic of China", International Journal of Auditing, Vol.8, No.2, P.93-115.
- 22.Lowe, D. J., Frank, K. E., Smith, J. K. (2001). "The Expectation Gap: Perceptual Differences between Auditors, Jurors and Students", Managerial Auditing Journal, Vol.16, No.3, P.145-150.
- 23.Mcenroe, J. E. and Martens, S. C. (2001). "Auditors and Investors Perceptions of the Expectations Gap", American Accounting Association Accounting Horizons, Vol.15, No.4, P 345–358.
- 24.Okafor, C. and Otalor, J. (2013). "Narrowing the Expectation Gap in Auditing: The Role of the Auditing Profession", Research Journal of Finance and Accounting, Vol.4, No.2, P.43-52.
- 25.Porter, B. and Gowthorpe, C. (2003). "The Audit Expectation–Performance Gap: Some New Evidence from the United Kingdom, Paper Presented at the National Auditing Conference, Leicester.

- 26.Ramos, M. J. (2006). "Practitioner's Guide to GAAS", John Wiley and Sons, INC.
- 27.Sekaran,U.and Bougie, R. (2010). "Research Methods for Business: A Skill Building Approach", 5th Edition, Wiley and Sons, New York.
- 28.Shaikh, J. and Taiha, M. (2003). "Credibility and Expectation Gap in Reporting PN Uncertainties", Managerial Auditing Journal, Vol.18, No.6, P.517-529.
- 29.Sikka, P., Puxty, A., Cooper, C. and Willmott, H. (1998). "The Impossibility of Eliminating the Expectations Gap: Some Theory and Evidence", Critical Perspectives on Accounting, Vol. 9, No.3,P.299-334.
- 30.Sweeny, B. (1997). "Bridging the Expectation Gap-On Shaky Foundations", Accountancy Ireland, Vol.29, No.2, P.18-20.
- 31.Teo, E. J. and Phillip, E. (2005). "A Revalidation of the Audit Expectations Gap: Judicial and Practitioner Views on the Role of the Auditor in Late-Victorian England", Accounting History, P.52-73.
- 32.Thomas, M. S. (2003). "Analytical Review Procedures for NOT for Profit Organizations ", Red Bank, NJ: Loscalzo Publishing Company.
- 33.Woodliff, D. R. and Monroe, G. S. (1994). "An Empirical Investigation of the Audit Expectation Gap: Australian Evidence", Accounting and Finance Association, Vol.34, No.1, P.47-74.
- 34.Zeune, G. D. (1997). "Bloodhounds Not Watch Dogs!", Business Credit, Vol.99, No.8, P.30-32.

الملاحق

الملحق رقم (١)

أداة الدراسة

جامعة جدارا

كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية

قسم المحاسبة

تقوم الطالبة بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:-

"دور المراجعة التحليلية في تقليص فجوة التوقعات في بيئة العمل التدقيقي من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني" (دراسة ميدانية)

لذا نرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذه الاستبانة بكل ثقة وموضوعية، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حُسن تعاونكم،،،،

إعداد

كناري سعيد الربضي

إشراف

د. أحمد عبدالرحمن مخادمة

استبانة (١)

معلومات عامة

يرجى التكرم بوضع (√) حول البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:-

١. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. العمر: ☐ ٣٠ سنة فما دون ☐ ٣١ - ٤٠ سنة

☐ ٤١ - ٥٠ سنة ☐ ٥٠ سنة فأكثر

٣. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس
☐ دراسات عليا

٤. التخصص: ☐ محاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية
☐ إدارة أعمال

٥. المسمى الوظيفي: ☐ مالك أو شريك في مكتب تدقيق

☐ محاسب قانوني عادي

☐ محاسب قانوني رئيسي

☐ أخرى حددها

٦. عدد سنوات الخبرة في مجال التدقيق: ☐ أقل من ٥ سنوات ☐ من ٥-١٠ سنوات

☐ من ١١ - ١٥ سنة ☐ أكثر من ١٥ سنة

٧. هل تحمل شهادة مهنية؟ أذكرها:

الفرضية الأولى: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضيق فجوة المعقولية:-

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يُساهم توجيه الاستفسارات إلى أفراد داخل المنشأة في اكتشاف الحقائق.					
٢.	تسهم نتائج المراجعة السابقة في تحديد المواقع التي يمكن أن تتسبب في مشاكل في عملية المراجعة في تضيق فجوة المعقولية.					
٣.	يُساعد فهم طبيعة عمل الشركة المحاسب القانوني على اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.					
٤.	يُمكن إلمام المحاسب القانوني بالمتطلبات التشريعية للتعامل من تقديم حلول مقترحة للمسائل القانونية الخاصة بالعمل.					
٥.	يُساعد إلمام المحاسب القانوني بأعمال العمل واشتراكه في نشاطاته على تضيق فجوة المعقولية.					
٦.	يؤدي قيام المحاسب القانوني بمعالجة الأمور غير العادية إلى تحقيق مصداقية القوائم المالية وتضيق فجوة المعقولية.					
٧.	يمكن إلمام المحاسب القانوني بخصائص عمل العمل وميزاته من كشف الأخطاء ومعالجتها.					
٨.	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على محاضر جلسات مجلس الإدارة ووقائع جلسات الجمعية العمومية إلى زيادة معرفته وقدرته على إبداء الرأي المحايد.					
٩.	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على سياسة تسويق منتجات العمل إلى اكتشاف نقاط الضعف وبالتالي زيادة مستوى مصداقية قوائمه المالية.					
١٠.	يمكن الإلمام بتقييم واهتلاك الأصول الثابتة المحاسب القانوني من تعزيز مبدأ الإفصاح وتضيق فجوة المعقولية.					

الفرضية الثانية: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضيق فجوة المعقولية:-

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يُساعد استخدام المحاسب القانوني النسب المالية في التحليل ومقارنتها مع ما يمثّلها في الفترات السابقة على تضيق فجوة المعقولية.					

٢.	يؤدي قيام المحاسب القانوني بالمقارنة بين نسب الشركة ونسب الصناعة إلى اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها.				
٣.	يساعد استخدام تحليل الاتجاه خلال الفترات المتعاقبة المحاسب القانوني على اكتشاف نقاط الضعف وبالتالي تضيق فجوة المعقولة.				
٤.	يؤدي قيام المحاسب القانوني بتحديد الانحرافات بين القيم المتوقعة والحقيقية إلى تضيق فجوة المعقولة.				
٥.	يؤدي تحري المحاسب القانوني عن قيم البنود غير العادية إلى معالجة نقاط الضعف وبالتالي تضيق فجوة المعقولة.				
٦.	يؤدي قيام المحاسب القانوني باحتساب نسبة مجمل الربح للمبيعات إلى كشف التلاعب وتضيق فجوة المعقولة.				
٧.	يؤدي تحليل نسب السيولة والمديونية والتدفقات النقدية إلى الارتقاء بجودة التدقيق وتضيق فجوة المعقولة.				
٨.	يكون استخدام المحاسب القانوني لتحليل معدلات دوران المخزون أكثر احتمالاً في حالة الحصول على أدلة تساهم في تضيق فجوة المعقولة.				

الفرضية الثالثة: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة المعقولة:-

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يساعد استخدام المحاسب القانوني للعلاقة بين حسابين للتنبؤ برصيد حساب بدليل الحساب الآخر على معرفة قيمة ذلك الحساب وبالتالي تضيق فجوة المعقولة.					
٢.	يساعد استدلال المحاسب القانوني بقيمة مجموعة من الحسابات على قيمة حساب آخر على التأكد من صحة الحساب وتحقيق فجوة المعقولة.					
٣.	تفيد مقارنة المحاسب القانوني بين عناصر وتكلفة الإنتاج في تضيق فجوة المعقولة.					
٤.	يساعد استخدام المحاسب القانوني لنموذج التخطيط كالمبيعات الفعلية الشهرية الدالة على تحديد تكلفة المبيعات في تحديد الإيراد الصافي الحقيقي الذي يؤثر إيجاباً على فجوة المعقولة.					
٥.	يؤدي استخدام المحاسب القانوني للمبيعات الشهرية الفعلية في التنبؤ برصيد إجمالي المدينين على التثبت من حقيقة المركز المالي للشركة إلى تضيق فجوة المعقولة.					

					٦. يُقلل استخدامُ المحاسب القانوني لنموذج التدقيق النقدي القائم على اعتبار التدفقات النقدية المتغير الرئيسي يوصلُ المحاسب القانوني إلى الربح الحقيقي الذي من فجوة المعقولية.
					٧. يُساهم استخدام المحاسب القانوني لتحليل السلاسل الزمنية على معالجة الخلل وتضييق فجوة المعقولية.
					٨. تُساعد مقارنة قيمة العنصر المقدرة مع قيمته الدفترية على اكتشاف الأخطاء أو التلاعب مما يؤدي إلى تضييق فجوة المعقولية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية كإجراءات جوهرية في تضييق فجوة

الأداء:-

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يؤدي التأكد من صحة الإجابات التي يحصل عليها المحاسب القانوني في جميع مراحل التدقيق إلى تصحيح كثير من المعلومات ويعمل على تضييق فجوة الأداء.					
٢.	تؤدي مراجعة المحاسب القانوني الحالي للمحاسب القانوني السابق على كشف الكثير من الأمور وتضييق فجوة الأداء.					
٣.	تُساهم معرفة المحاسب القانوني بالنظام الداخلي للشركة أو العميل في تحديد مدى قانونية الإدارة وفي إمكانية تضييق فجوة الأداء.					
٤.	يُساهم إطلاع المحاسب القانوني على السياسات المحاسبية للعميل في تقييم مدى انسجامها مع المعايير المحاسبية وفي إمكانية تضييق فجوة الأداء.					
٥.	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على السياسات العامة في تقييم الأصول الثابتة إلى الكشف عن صحة التقييم مما يعكس أثراً موجباً على القوائم المالية وفجوة الأداء.					
٦.	يُساعد إطلاع المحاسب القانوني على التشريعات ذات العلاقة في كشف مخالفات العميل وتضييق فجوة الأداء.					
٧.	يؤدي إطلاع المحاسب القانوني على المعايير الدولية ذات العلاقة والإلمام بها إلى تصحيح مسار التدقيق والتقليص من فجوة الأداء.					
٨.	يكشف الإطلاع على أوراق عمل التدقيق للسنة السابقة للمحاسب القانوني عن الحالات غير المألوفة التي تؤثر على القوائم المالية ومن ثم على فجوة الأداء.					

					٩. يؤدي التزام المحاسب القانوني بنصوص الرسالة الموجهة إليه إلى توجيه إجراءاته في التدقيق واكتشاف الأخطاء المرتكبة وبذلك يتحقق التضييق في فجوة الأداء.
--	--	--	--	--	---

الفرضية الخامسة: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام النسب المالية في تضييق

فجوة الأداء:-

الرقم	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يساعد استخدام المحاسب القانوني النسب المالية لمعرفة العلاقة بين الحسابات بدلالة بعضها البعض على اكتشاف الأرقام غير المألوفة التي لها تأثيرها السلبي على القوائم المالية ومن ثم على فجوة الأداء.					
٢.	يؤدي استخدام المحاسب القانوني للنسب المالية إلى كشف مواطن الضعف والأخطاء المرتكبة التي لها تأثير سلبي على موثوقية القوائم المالية وعلى فجوة الأداء.					
٣.	يساعد استخدام التحليل النسبي المحاسب القانوني على مقارنة البيانات المالية للمنشآت ذات الأحجام المختلفة وعلى كشف الأخطاء ومعالجتها مما يؤدي إلى تضييق فجوة الأداء.					
٤.	يؤدي اهتمام المحاسب القانوني بالانحرافات الجوهرية إلى تحسين أداء المحاسب القانوني وإلى دقة القوائم المالية وبالتالي تضييق فجوة الأداء.					
٥.	يساعد استخدام نسب الربحية المحاسب القانوني في اكتشاف حقيقة الدخل وسلامة المركز المالي ومن ثم تضييق فجوة الأداء.					
٦.	يؤدي استخدام المحاسب القانوني لنسب الرفع المالي إلى كشف درجة الخطر من ارتفاع نسبة المديونية وبالتالي إلى تخفيض فجوة الأداء.					
٧.	يؤدي استخدام المحاسب القانوني لنسب رأس المال إلى كشف نقاط الضعف وتقييم مدى استمرارية الشركة مما يخفض من فجوة الأداء.					

الفرضية السادسة: لا يوجد دور للمراجعة التحليلية باستخدام الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي في تضيق فجوة الأداء:-

الرقم	السئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يساعد استدلال المحاسب القانوني على المبيعات من خلال تكلفة المبيعات على اكتشاف حجم المبيعات الفعلي ويمنع التلاعب في حجم الإيرادات.					
٢.	يؤدي تحديد انحراف القيم الحقيقية المقدرة إلى تحديد الأخطاء وكشف التلاعب وبالتالي تضيق فجوة الأداء.					
٣.	تمكن دراسة الارتباط بين العناصر من خلال متغيرين (مستقل وتابع) المحاسب القانوني من التنبؤ بقيمة المتغير التابع وتحقق له نتيجة سليمة يبني عليها تقديراته.					
٤.	تمكن دراسة التطور الزمني للعنصر الخاضع للتدقيق وفقاً لمعدلات السلاسل الزمنية المحاسب القانوني من التعرف على الاتجاه العام للعنصر والتنبؤ بقيمته.					
٥.	يؤدي استخدام طريقة المربعات الصغرى إلى التنبؤ بقيمة الحساب إلى معالجة الأخطاء وتضيق فجوة الأداء.					

ملحق (٢)

قائمة أسماء محكمين لأداة الدراسة

التسلسل	الاسم	التخصص	جهة العمل
١.	أ.د. أحمد العمري	محاسبة	جامعة اليرموك
٢.	د. دلال الكخن	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
٣.	أ.د. عماد الشيخ	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
٤.	د. ماجد قباجة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
٥.	أ.د. محمد المومني	محاسبة	جامعة جدارا
٦.	د. محمد عبيدات	محاسبة	جامعة جدارا
٧.	أ.د. محمود قاقيش	محاسبة	جامعة اليرموك
٨.	د. منذر النمر	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية
٩.	أ.د. ميشيل سويدان	محاسبة	جامعة اليرموك
١٠.	د. هاني العزب	محاسبة	جامعة البلقاء التطبيقية
١١.	أ.د. يوسف سعادة	محاسبة	جامعة العلوم التطبيقية